جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق وعلوم السياسية

الشعبة : علوم سياسية

التخصص : دراسات أمنية و إستراتيجية

بعنـوان:

أثر الأقليات على التكتلات الوحدوية الإتحاد الأوروبي أنموذجا 2017/2008

إعداد الطالب :

أيوب مخرمش

إشراف الأستاذ:

د.عصام بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ مُحَمَّد خميس	أستاذ محاضر "أ"	رئيســـا
د/ عصام بن الشيخ	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
د/ مبروك كاهي	أستاذ محاضر "ب"	مناقشـــا

نوقشت و أجيزت يوم : 03 جوان 2018

الموسم الجامعي: 2017 / 2018

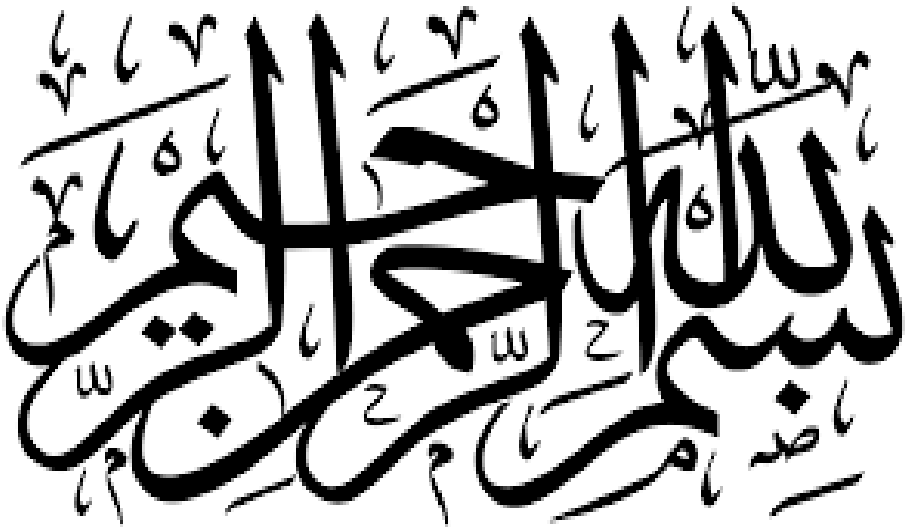
بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أعز إنسانة لي في هذه الدنيا أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أشتاق له كثيرا أبي الغالي رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي كل بإسمه

إلى من تقاسمت معهم حلاوة الدراسة زملائي في الدفعة

إلى كل من شجعني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

كلمة الشكر

بعد شكر الله وحمده الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أشكر الأستاذ المشرف الدكتور عصام بن الشيخ على قبوله الإشراف على هذا العمل و كذا النصائح و التوجيهات التي كانت عون لي في إنجازه ،كما أشكر كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين كان لي شرف الدراسة عندهم كما اشكر كل عمال الإدارة دون إستثناء الذين قدموا لي العون في فترة الدراسة دون أن أنسى شكر كل الذين كانوا لهم فضل في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة فشكرا لكم جميعا.

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري لمسألة الأقليات

المبحث الأول : مفهوم الأقليات و الجماعات الإثنية

المبحث الثاني : المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

المبحث الثالث : خصائص النزاعات الإثنية

الفصل الثاني :دراسة تحليلية للأقليات في أوروبا (التاريخ و النماذج)

المبحث الأول : الأقليات الأوروبية عبر التاريخ

المبحث الثاني : الأقليات الأوروبية بعد انطلاق التجربة الوحدوية

المبحث الثالث : أسباب عودة النزعات الانفصالية رغم الوحدة

الفصل الثالث : أثر النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول : نواقص مقترحات الاحتواء الأوروبي لمسألة الأقليات

المبحث الثاني : الآثار السلبية لمسألة الأقليات و النزعات الإنفصالية

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الأقليات الأوروبية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات في مفاهيم السياسة الدولية فلم تعد المسائل التقليدية العسكرية مهيمنة في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية بل تعدت إلى قضايا جديدة كمسألة الأقليات و الجماعات العرقية وغيرها فهذه الأخيرة بدأت تبرز بصفة كبيرة ابتداء من سبعينيات القرن الماضي واستمرت إلى الوقت الراهن نظرا للتطورات الذي عرفها العالم و النظام الدولي حيث تغيرت الخارطة السياسية للعالم بسبب الحروب والأحداث الذي أدت إلى انقسام العديد من الدول نتيجة التواجد الأقلواتي داخلها ،وما أصبحت تلعبه هذه الأقليات على مستوى السياسة الدولية ،ولعل أهم نقطة تثار عند الحديث على مسألة الأقليات هي ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية ،واستقرار الدول التي توجد بها ،وكذا الاستقرار الدولي والإقليمي ،وتعد الأقليات من العوامل المؤذية إلى إثارة النزاعات الداخلية ،والنزاعات على المستوى الإقليمي وحتى الدولي ،وهذا راجع إلى طبيعة هذه الأقليات ومطالبها وأهدافها وأساليبها و كذا طريقة تعامل الدول معها ،و تختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهوية وانتماء كما تأخذ تسميات مختلفة مثل جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة ،وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها ،وهويتها الاجتماعية والبشرية. وتنضوي تحت مفهوم الأقليات أنماط وأنواع مختلفة منها الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السياسية والأقلية الاقتصادية الاجتماعية والأقلية القومية المتعددة الجذور. وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها ،أو جامع لها بصيغة أو بأخرى ،مثل القول بأقلية أثنية وعرقية ،وغير ذلك. ومع ذلك فإن الأقليات العرقية والإثنية ،والأقليات الدينية المذهبية أكثر أنماط الأقليات ظهوراً في العالم ،وتكمن وراء أغلب الصراعات التي تنشب من حين إلى حين بين الأقلية والأكثرية في بلد ما.

ويجدر بالذكر أن مفهوم الأقلية يذوب أحياناً في مفهوم القومية ،ويثير هذا جدلاً حول مجموعة بشرية ما ،كما هي الحال في قوميات الصين الشعبية وروسية الاتحادية ،وغيرها. فالأقلية القومية ،هي في الواقع أقلية ذات هوية متعددة الانتماء تجتمع فيها عناصر العرق والأصل واللغة والعادات والتقاليد والتراث الحضاري والتاريخي ،وأحياناً الدَين والعقيدة وغيرها من مكونات تختلف فيها عن الأكثرية. وتعيش الأقليات القومية في ظل حكم أكثرية قومية تخضعها لقوانينها وأنظمتها وتهيمن عليها.

تعتبر ساحة "الستر" ،إحدى الساحات الأوروبية التي يدور عليها صراع بين أقلية وأكثرية ،فمن إسبانيا إلى روسيا هناك صراعات يتخذ بعضها شكلاً عسكرياً ملتهبا ومتفجرا وبعضها الآخر يتخذ شكلاً سياسياً تفاوضياً بانتظار الوصول إلى حلول تطفئ النار الخامدة ،أما أسباب هذا الصراع فمتعدد الأوجه ،عرقي وديني وحتى اقتصادي ،وقد تجتمع هذه الأسباب في ساحة واحدة أو يتداخل بعضها مع البعض الآخر في ساحة أخرى ،والهدف الذي تسعى إليه هذه الأقليات في صراعها هو الاحتفاظ أو استعادة هويتها الوطنية والقومية التراث والتاريخ واللغة ،وكذلك الاستقلال الاقتصادي ،فأوروبا مهد الأقليات وتنوعها أصبحت الآن تعاني منها في ظل تزايد الاحتجاجات والنداءات الداعية للانفصال من قبل هذه الجماعات في كثير من دولها ،وما أصبح لها من تأثير على استقرار هذه الدول وكدا تأثيرها على إستقرار و إستمرار التجربة التكاملية الأوروبية.

أولا : الأهمية العلمية والعملية للموضوع:

الأهمية العلمية للموضوع:

. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف العلمي المنهجي المعمق والشامل على طبيعة الأقليات والدور التي تلعبه هذه الأخيرة في عملية ضمان استقرار واستمرارية التكتلات سواءا الإقليمية أو الدولية وإيضاح الأثر الذي تخلفه إستقرار و إستمرارية الإتحاد الأوروبي.

. تهدف هذه الدراسة لدراسة أسباب النزاعات الدولية في مناطق الأقليات ،ونماذج هذه النزاعات ،ولماذا تقدّم المجتمع الدوليّ بمقاربتي التمكين وحقوق الإنسان لحل مشكلة الأقليات ،وما الفارق بين الأقليات والعصبيات والإثنية والطوائف الدينية؟.

. تهدف الدراسة إلى التعرّف على مسيرة الظاهرة المبحوثة وكيف تعاملت تجاهها مختلف الحضارات والثقافات ،خاصة التجربة الإسلاميّة في احتواء الأقليات الدينية،مقابل بقية التجارب الإنسانية مثل معضلة المسلمين في الغرب.

الأهمية العملية للموضوع:

. بحث تفاصيل مفارقات التجارب الأوروبية في تمكين الأقليات ومحاولة مقارنتها مع المقاربات الأممية التي اتفق على تطبيقها المجتمع الدولي.

. دراسة تطبيقات مفهوم التدخّل الدوليّ الإنسانيّ في التجارب الأوروبية ،خاصة تجربة حماية المسلمين في حروب الإبادة التي عرفتها يوغسلافيا السابقة ،تجربة انفصال إقليم كتالونيا الإسباني ،انفصال كورسيكا عن فرنسا ،عنف منظمة شين فين الانفصالية الإسبانية ،منظمة الألوية الحمراء الإيطالية ،مشكلة الغجر في أوروبا... وغيرها ،ومقارنة هذه التجارب مع تجارب دول العالم الثالث.

. دراسة دور التجربة الوحدوية الأوروبية في احتواء واستيعاب المجزّأ في التجارب الأوروبية المختلفة من الحركات الانفصالية وقضايا الأقليات العرقية أو الدينيّة فيها ،ودراسة مختلف الصعوبات التي تواجه آليات تقرير مصيرها بكلّ حريّة.

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

. رغبة منا وشغف بهذه المواضيع المثيرة للاهتمام خاصة في ظل هذه الأحداث و التجاذبات الذي يشهدها العالم من خلال هذه الأقليات.

. تطلّعي لبحث هذا الموضوع وتحقيق إحاطة نظرية حوله والتخصص في الظاهرة المبحوثة بتعمق نظري في مرحلة الدكتوراه (كما بعد التدرّج).

. رغبة في بحث التجربة الأوروبية في تمكين الأقليات ،ومقارنتها بالتجارب الحضارية والثقافية والدولية المختلفة بطريقة منهجية مقارنة.

الأسباب الموضوعية:

. لبحث دور الأقليات في التجربة المواطنية الغربية ،والاختلافات بينها وبين تجارب تمكين الأقليات في العالم ،خصوصا في تجاربنا العربية التي تعرف تهميشا واضحا للأقليات والجماعات الإثنية والدينية.

. نظرا لأهمية بحث الأقليات في الدساتير الحديثة ،ودور آليات التمكين القانوني وتطوير التشريعات في تمكين الأقليات والجماعات الإثنية والدينية ،وهو ما يقتضي تطبيق منهج تحليل المضمون للتعرّف على التشريعات الأوروبية بهذا الصدد.

وبناء على ما تقدّم يمكن طرح الإشكالية التالية لاقتراب من تحليل الظاهرة المدروسة على النحو التالي:

إشكالية الدراسة:

تعتبر الأقليات بأشكالها المختلفة من بين أهم العوامل المؤثرة في صناعة القرارات والسياسات الدولية وفي خضم هذه التجاذبات والأحداث الذي يشهدها العالم حيث أصبحت هذه الأقليات محركة أساسية للسياسة الدولية تحدد خرائط جديدة للعالم المعاصر ولم تكن الأقليات المتواجدة في أوروبا بمنأى عن هذه الأحداث ومن خلال هذا التصور نحاول طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

إلي أي مدى أثرت النزعات الإنفصالية التي تشهدها الدول الأوروبية على استقرار واستمرارية التكامل الأوروبي؟.

الأسئلة الفرعية:

1 . ماذا نقصد بالأقليات؟ ،وما هي خصائصها القانونية؟، وأنواعها المختلفة؟.

2 . ما هي طبيعة الأقليات المتواجدة في أوروبا ،وما هي طبيعتها الإنسانية والدينيّة؟

3 . هل يحرّك الأقليات طموحها السياسي للوصول للسلطة؟ ،وما معنى تمكين الأقليات؟ ،ولماذا الرهان على منع تهميش الأقليات وفق مقاربة المواطنة؟.

رابعا : فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

في ظل الأزمات التي تشهدها أوروبا سواءا سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية و حتى ثقافية أصبح للأقليات أثرا سلبيا على إستقرار و إستمرارية الإتحاد الأوروبي.

الفرضيات الفرعية:

1 . الطابع الغالب على الأقليات المتواجدة في أوروبا هو الطابع العرقي.

2 . تنطلق مشكلة الأقليات من الإعتقاد الراسخ لدى الأفراد بالتفوق و الشعور بالسمو ،مما يعني التصادم مع أقليات أخرى ذات خصوصيات مختلفة.

3 . كلما أعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة من قبل الدول الأوروبية كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات و من تم تتولد حالة اللاستقرار.

خامسا :نظريات الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المقتربات التالية:

أ. إقتراب التمكين :لدراسة مسألة تمكين الأقليات عبر دراسة نظرية الإثنولوجيا وعلم الأقليات والجماعات الفئوية.

ب ـ إقتراب التحليل النسقي وصناعة القرار "المدرسة السلوكية" : وسيستخدم لدراسة صانع القرار وسلوكه وعملية اتخاذ القرار.

ج ـ التدخّل الدولي الإنساني ومفهوم الأمن الإنساني : لدراسة تدخّل القانون الدوليّ من خلال هيئة الأمم المتحدة ،لحماية الإنسان من إرهاب الحكومات.

. الإقتراب الجيوبوليتيكي :يستخدم لدراسة أماكن تموقع الجماعات الأقلوتية في التجارب الأوروبية المختلفة ،بوصف الجغرافيا محدّدا لدراسة السلوك ،المحددات الجغرافية ،الصراع على الموارد والممرات الاستراتيجية وغيرها.

. الإقتراب المؤسّسيّ "المقاربة القانونيّة" : وستستخدم لبحث الآليات القانونية للتشريع الدستوريّ والأمميّ للقانون الدولي خاصة التدخّل الدوليّ الإنسانيّ لحماية الأقليات عبر مقاربة التمكين.

كما ستستخدم الدراسة النظرية الدستورية ،مقاربة المواطنة ،نظرية اللامركزية السياسية والإدارية ونظرية الفدرالية ، وغيرها من النظريات العلمية الأخرى ،كنظريات مساعدة لشرح الظاهرة المبحوثة بدقة.

سادسا : مناهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج العشرة التالية:

. المنهج التاريخي :وسيستخدم لبحث الظاهرة وأبعادها التاريخية ،سنتعرف من خلاله على التأصيل التاريخي والنظري لإشكالية الأقليات وكيف ظهرت في أوروبا وما هي أهدافها و كيف تطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

. المنهج الوصفي :سيتم من خلاله دراسة الأقليات بالوصف والتحليل تعريفات هذه الأخيرة وأهدافها وتصنيفاتها وكيفية التعاطي معها في أوروبا.

. منهج دراسة حالة :سنتطرق من خلاله لأقليات المتواجدة في أوروبا وخاصة الدول المشكلة للإتحاد الأوروبي و مالها من تأثيرات على استقرار وتكامل هذا الأخير.

. المنهج المقارن :سيستخدم لمقارنة أوضاع الأقليات في الدول الأوروبية.

. منهج التحليل الفئويّ ،لبحث طبيعة الحركات الأقلوتية والإثنية والدينية في الاتحاد الأوروبي ،تكوينها السياسي ومطالبها للتمكين ومكافحة التهميش والدفاع عن حقّها بالمواطنة.

. **منهج تحليل المضمون** ،وسيستخدم لتفكيك مضامين التصريحات والخطابات السياسية الصادرة عن صنّاع القرار في التجارب الأوروبية تجاه المجموعات الأقلوتية.

. **المنهج الإحصائي** ،وستحاول الدراسة من خلاله استخدام لغة الأرقام لتقريب الصورة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقليات.

. **المنهج التنبؤّيّ "المقاربة الاحتماليّة"** ،والتي ستدرس سيناريوهات الظاهرة المبحوثة ضمن ثلاثة مشاهد ،مشهد استمرار الوضع القائم ،سيناريو التراجع والدور السلبيّ ،وسيناريو التطوّر والدور الإيجابيّ للظاهرة المبحوثة.

سادسا :حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية**

سنتناول في دراستنا هذه بالتحليل قضايا مفاهيمية تتعلق بإشكاليات الضبط المصطلحي لمفهوم الأقليات وستكون دراستنا مركزة على الأقليات المتواجدة في أوروبا.

2. **الحدود الزمنية**

سنركز تحديدا في هذه الدراسة على تفاعلات و تأثيرات هذه الأقليات في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

سابعا: الكلمات المفتاحية للدراسة:

. **الأقليات** :فهي محور الدراسة و هي عبارة عن جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيا أو دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية أفراد المجتمع ،الذي يعيشون فيه.

. **الصراع الإثني** : هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم .

أو هو عبارة عن تصادم بين جماعتين أو أكثر حول عدة أسباب معينة بهدف تغيير الوضع القائم وهي نزاعات مستعصية الحل لغلبة الطابع الثقافي عليها.

. **الإستقرار السياسي** : يعني قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه و قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للإستجابة للحد الأدنى من توقعات و حاجات المواطنين.

. **التكامل** : عملية تهدف تدريجيا ،من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية ،إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر ،واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاء واحدا ممتدا.

. **الإتحاد الأوروبي** : هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة بعد أن قررت بريطانيا الانسحاب في 23 يونيو 2016 ،عبر استفتاء للخروج ،و أخر دولة أنظمت كانت كرواتيا و ذلك في 01 يوليو 2013 ،تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 ،ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

ثامنا : صعوبات الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة بالتشابك والتعقيد وتنوع الأقليات في أوروبا وهو ما زاد من صعوبتها إلى حد ما ،كما تتوفر الكثير من الكتب غير المتخصصة حول الظاهرة ،لكنها لا تستوعب آخر المعطيات التي تعاني منها الدول الأوروبية ،لذلك توجد العديد من المقالات المحيّنة لكنها لا تعتبر مراجع أصليّة أصيلة لذلك يصعب اعتمدها كمراجع بحثية ضمن هذا السياق البحثيّ.

تاسعا : تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول إضافة إلى المقدمة و الخاتمة نهدف من خلال الفصل الأول إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للأقليات وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الأقليات والجماعات العرقية تعريفها تصنيفاتها توزيعهم ،أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المقاربات النظرية لدراسة الأقليات ،أما المبحث الثالث فحاولنا من خلاله أن نتطرق إلى خصائص النزاعات العرقية والإثنية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه دراسة تحليلية للأقليات في أوروبا من حيث التاريخ والنماذج وتضمن أيضا ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا إلى الأقليات الأوروبية عبر التاريخ ، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه الأقليات الأوروبية بعد انطلاق التجربة الوحدوية ،أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أسباب عودة النزعات الانفصالية رغم الوحدة.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه أثر النزعات الإنفصالية على الوحدة الأوروبية ،و ذلك من خلال ثلاث مباحث أيضا ،المبحث الأول تطرقنا إلى نواقص مقترحات الاحتواء الأوروبي لمسألة الأقليات ،أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الآثار السلبية لمسألة الأقليات و النزعات الإنفصالية ،أما المبحث الثالث فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الأقليات الأوروبية.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري لمسألة الأقليات

تثير دراسة ظاهرة الأقليات كديناميكية تاريخية موضوعية و كتحول إجتماعي سياسي دولي كما أن التقاليد العلمية في دراسة هذه الظاهرة شديدة التأثر بتاريخ وواقع التجزئة القومية من قبيل المشكلات التي تطرحها قضية المركزيات العرقية و الثقافية و العصبيات الإيديولوجية و اللغوية كما تتميز مسألة الأقليات كونها مسألة عابرة للدول – الأمم تتميز بخصائص التركيب و التعقيد و التحول السريع في بنياتها فسنحاول من خلال هذا الفصل تشريح عام لهذه الظاهرة نتناول فيها مفهوم عام للأقليات ،ونتطرق أيضا للمقاربات النظرية التي عنيت بدراسة هذه الأقليات ثم نعرج على دراسة الصراعات الإثنية و ماهي خصائصها و سنحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الأتية ماذا نقصد بالأقليات ؟

المبحث الأول :مفهوم الأقليات و الجماعات الإثنية

تعتبر دراسة الأقليات ،والجماعات العرقية من المسائل المهمة التي أصبحت تؤرق الباحثين فلبدا من دراسة شاملة لهذه المسألة حتى نفككه بشكل نستطيع من خلاله فهم هذه الأقليات بداية من تعريفها و كذا العوامل المحددة لمسألة الأقليات و أيضا ما هي أهداف ووسائل المعتمدة من طرفها.

المطلب الأول:تعريف الأقليات و الجماعات الإثنية

أولا :تعريف الأقليات

تتعدد التعاريف التي حاولت دراسة هذه الظاهرة التي شهدت صعودا لافتا في الأونة الأخيرة كما تعددت إتجاهات دراستها فمنهم من ربطها بالجانب العددي و فريق أخر درسها من حيث الفاعلية بالمجتمع في المجالات المختلفة و سنحاول من خلال هذا العنصر إعطاء أبرز التعاريف لمسألة الأقليات.

شاع إستعمال مصطلح الأقلية على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع ،تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد أشكال التمييز و الحرمان و الإضطهاد و الذي قد يكون أستعمل ضدها ،مما يجعل فرصة مشاركتها سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا محدودة.

عرفت الموسوعة البريطانية الأقليات بأنها جماعات من الأقوام الذين يتمايزون عرقيا دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية الأفراد في المجتمع الذين يعيشون فيه".

أما الموسوعة الفرنسية لاروس تعرفها بأنها تلك التي تكون أقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الأصوات.

وعرفت الأقلية بأنها طائفة من الناس تجمعهم رابطة اللغة أو الدين أو الجنسية و يعيشون مع طائفة أخرى أعظم شأنا و أكثر عددا.

تعرف الأقلية بأنها " جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة و خصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة ،تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما ،وترغب في دوام المحافظة عليها ".

ويعرفها عالم الإجتماع **"لويس ويرت"** (هي جماعة من الناس تتميز بالنسبة لخصائصها البدنية أو الثقافية في المجتمع الذي نعيش فيه بمعاملة مختلفة و تمييزية ومن ثم تعتبر نفسها خاضعة لتفرقة جماعية)[1].

والغالب أن تسمى مجموعة بشرية بإسم "أقلية" إذا كان عدد أفرادها يقل عن 50% من مجموع السكان الإجمالي لبلد ما .بينما قد تقل النسبة إلى أقل من 1% بصرف النظر عن الموقف الرسمي منها.

أما **"برهان غليون"** فيرى أن الأقلية هي مرادف للطائفية وأن " الأقلية لا تظهر إلا في المجتمع العصبوي الذي لا يستطيع ان ينشئ علاقة سياسية أعلى من العلاقة الإيديولوجية ،وقائمة فوقها رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة و الإنغلاق بالإنفتاح دون ان تلغيهما"[2]

(1). د.سميرة بحر ،**المدخل لدراسة الأقليات** (مصر : مكتبة الأنجلو المصرية،1982) ،ص. 10.

(2). برهان غليون ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 3 ،2012)،ص 21.

قدم "**صابر طعيمة**" تعريفا سياسيا للأقليات حيث عرفها (إن الأقليات مصطلح سياسيا جرى في العرف الدولي ،يقصد به مجموعة او فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها)[1].

كما عرفها " **فرانسيسكو كبوتورتي**" ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري و حماية الأقليات عام 1966 أن (الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة ، يوجدون في وضعية غير مسيطرة ،يتمتع أعضاؤها ،الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية ،الدينية ،اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ،ويظهرون و لو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن إتجاه الإحتفاظ بثقافتهم ، تقاليدهم دينهم أو لغتهم)[2]. و تم تطوير هذا التعريف من طرف "**جيل ديشان**" (**juls deshenes**) (الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية و توجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة ،تتمتع بخصائص عرقية ،دينية أو لغوية مختلفة عن الأغلبية من السكان ،يتضامنون مع بعضهم البعض ، تدفعهم و لو ضمنيا إرادة مشتركة للبقاء ،و يسعون لتحقيق المساواة الفعلية و القانونية مع الأغلبية)[3].

و يعرفها "**إسماعيل صبري مقلد**" على أنها (ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينتسبون إلى أصل قومي ،يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر من غالبية السكان)[4].

يمكن من خلال هذه التعاريف التي أسردناها للأقليات أن نخلص إلى تعريف جامع شامل لها ،فهناك من عرفها من جانب العدد و هناك من تطرق لتعريف الأقلية من خلال صفات فزيولوجية تتمتع بها هذه الأخيرة في مجتمع ما ،وهناك من تطرق لتعريفها من حيث المميزات الثقافية أو الحضارية أو حتى السياسية ،وهناك من عرفها من خلال تظافر

(1) . حسان بن نوي ،**تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** (الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2015)،ص 41.

(2) . نفس المرجع ،ص 43.

(3) . نفس المرجع ،ص 44.

(4) . إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** ،(الكويت : منشورات ذات السلاسل ،1985) ،ص 106.

جميع هذه المستويات ،فإذا أردنا أن نعطي تعريفا شاملا للأقلية يمكن أن نقول أنها مجموعة من الناس يعيشون في مجتمع معين يمثلون فئة أقل من الفئة المكونة لهذا المجتمع لا تكون مسيطرة،و يتركزون في منطقة معينة ،و يمتازون بصفات فزيولوجية و بدنية مشتركة كالطول أو اللون أو الشكل و غيرها ،كما يمكن أن يتميزون بتوجهات ثقافية أو حضارية أو إيديولوجية واحدة كاللغة أو الدين أو الإيديولوجية و غيرها تسعى للحفاظ على هويتها و إنتماءاتها الأقلواتية و قد تسعى إلى ضمان إستقلالها الكامل عن المجتمع الذي تنتمي له من خلال الإنفصال عنه.

ثانيا : تعريف الجماعات الإثنية

قبل أن نتطرق لتعريف الجماعة الإثنية أو العرقية سنعرج على إعطاء نظرة شاملة عن مصطلح الإثنية و علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى.

1 :الإثنية

يعتبر مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و النقاش بين المفكرين نظرا لاتساع مجال دراسة هذا المفهوم لاسيما بعد تصاعد المد الإثني القومي والهوياتي منذ مطلع التسعينيات ،فالبعض يرى أن هذا المفهوم يستخدم لوصف أقلية أو جماعة فرعية معينة أو قبلية ،بينما يرى البعض الآخر أن هذا المفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى ولابد من الدقة العلمية في استعماله.

أ – مفهوم والإثنية

اشتقت كلمة إثنية من الناحية اللغوية من اللفظ اليوناني (EoVIKOS) ،وتعني الوثني أو البربري غير المتمدن ،وكان هذا المصطلح يستخدم في الحضارة الإغريقية للدلالة على الشعوب التي لم تتبنى نظام دولة المدينة (CITY OF STATE) .

أما من الناحية الاصطلاحية فإن لفظ الإثنية كحالة يعتبر من الألفاظ المستحدثة نسبيا ،إذ لم يستخدم هذا المصطلح إلا بعد الخمسينيات من هذا القرن على يد الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ،بحيث يتعلق هذا المفهوم بظواهر اجتماعية وسياسية

معاصرة لدراسة المشاكل التي تعاني منها الدولة في ظل التعدد والنزاع الإثنوهوياتي ،وقد تتخطى حدود الدولة لتصبح مسائل يهتم بها المجتمع الدولي ،ويشير العديد من المفكرين على أن مفهوم الإثنية يقصد به "مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين و يشتركون في عدة خصائص مثل : اللغة ،العادات ،الدين و العرق" ،وهذا ما يتفق معه المفكر اللبناني "**برهان غليون**" في حديثه عن الهوية الإثنية حيث يعرفها على أنها "جماعة من السكان الفرعية أو صغيرة نسبيا تعيش في مجتمع أكبر ،و أن هذه الجماعة تربط بين أفرادها ،أو توحد بينهم روابط العرق كالثقافة والدين و اللّغة"[1] .

في حين يرى "**جون ستاك**" (**John Stack**) على أن (الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الدين يشتركون في عدة خصائص كالعرق ،القرابة ،الدين ،اللغة ،العادات ،الإقليم ،لكنه يعتبر أن الإثنية في الكثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المد الإثني القومي في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية (Separalists Wars)[2].

أما "**أنطوني سميث**" (**Antony Smith**) يعتبر أن (الإثنية هي المعبر الأساسي عن الهوية، حيث تستند إلى ستة عناصر رئيسية وهي :الاسم ،التاريخ ،الثقافة ،الإقليم ،التضامن بين الأفراد)[3].

ومن خلال هذه التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط رئيسية تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية ،وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

– أن مفهوم والإثنية يشير إلى هوية اجتماعية ،حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم و إلى الآخرين (معرفة الأنا والآخر).

– لكل جماعة إثنية معينة ممارسات ثقافية وخصائص ثقافية تريد الحفاظ عليها.

(1) . برهان غليون ،مرجع سابق،ص 49.

(2) . د.محمد عاشور مهدي،**التعددية الإثنية إدارة الصراعات و إستراتيجيات التسوية**.(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)،ص 29.

(3) . نفس المرجع،ص 30.

– وجـود إثنيـة معينـة لا ينفـي وجـود تمـايزات واضـحة داخـل الجماعـات الفرعيـة المكونـة للإثنية.

ب – أهم المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الإثنية

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تندرج في إطار الهوية ،ومن أبرز هذه المفاهيم :العرق ،القبلية ،القومية ،الأمة ،الأقلية وسعيا لمحاولة فهم طبيعة ومضمون تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الإثنية لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أهم الفروق الموجودة بين مفهوم الإثنية و مفاهيم أخرى:

1 ـ الإثنية و العرق : قبل فترة الخمسينيات كان ينظر للعرق على أنه إثنية وأنهما الشيء نفسه لدى الكثير من الباحثين ،حتى أنه استخدم كمفهوم مرادف للإثنية في كثير من الدراسات فمثلا في كتابات **سليجمان** (**Seligman**) سنة 1936م حول القارة الإفريقية تحدث في كتاباته على الجماعات العرقية واللغوية والقبلية والإقليمية بدلا من أن يوظف مفهوم الإثنية في التحليل ،إلا أنه تم التمييز بينهما مع تطور علم الوراثة والبحوث الاثنوغرافية ،فالعرق مصطلح بيولوجي يستخدم لتوصيف جماعة من الأفراد لديهم خصائص جسدية و فيزيولوجية متشابهة بحيث تنقل من جيل إلى آخر بفعل المكونات الجنية) ،وفيه دراسات أخرى معاصرة تبين أن للمناخ والتغذية دور كبير في بناء الصفة العرقية للأفراد ،و بالتالي يمكن اعتبار أن العرق ينطوي تحت كل ماله صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الإثنية التي تتعلق بكل ما هو مكتسب بالبيئة المحيطة بالفرد ،و أن مصطلح الإثنية هو أشمل من العرق هذا الأخير الذي قد يسيٌس لأغراض شخصية مثلما هو حال استغلال فكرة العرق الآري على باقي الشعوب الأخرى في عهد الرئيس الألماني "**أدوولف هتلر**"(**Adolf Hitler**) الذي قام بسياسة التطهير العرقي ضد الأعراق الأخرى غير الآرية.

2 ـ الإثنية و القبلية: يمكن تعريف القبلية على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين، يتميزون بعدة خصائص معينة كالقرابة ،أو العصبية ،الثقافة ،التضامن المشترك ،التنظيم القبلي.

وتذهب أغلب الدراسات إلى اعتبار أنّ الفرق الأساسي بين القبيلة و الإثنية يكمنّ فيما يلي:

ـ من حيث المجال : الإثنية أشمل من القبيلة فهي تضم مجموعة من القبائل.

ـ من حيث طبيعة المدلول : القبيلة مصطلح ذات مدلول سياسي عكس الإثنية التي تحمل مدلول ذا بعد اجتماعي و ثقافي أكثر.

3 ـ الإثنية و الأقلية : تعني الأقلية لغة الجزء الصغير داخل مجموعة أكبر وهي عكس الكثير ،أمّا اصطلاحا : فلقد تعددت التعريفات حيث يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى قسمين:

ـ أنصار المعيار العددي (الكمي) : يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الأقليّة هي مجموعة قليلة من الأفراد بالنسبة للعدد الكلي للمجموعة الكبيرة التّي تعيش في وسطها ،و من أنصار هذا الاتجاه "**أسبرون أيدي**" (**Asbjorn EIDE**) الذي اعتبر أن الأقلية هي عبارة عن مجموعة قليلة من الناس يعرفون بمحددات عرقية ،وطنية ،ثقافية أو دينية.

ـ أنصار الوضع السياسي والاجتماعي : يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تحرم من التمتع الكافي بحقوقها وبامتيازات مواطني الدرجة الأولى ،حيث تعرفها الموسوعة الأمريكية في هذا الصدد الأقلية على أنها : " جماعة من الأفراد لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات لأخرى و السيطرة في المجتمع ،و لا تمتلك قدرا من القوة والنفوذ ،وتمارس عددا أقل من الحقوق و غالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى[1].

(1) . نفس المرجع ،ص 32.

إلا أن تعريفات أنصار الوضع الاجتماعي و السياسي تعرضت لكثير من الانتقادات أبرزها أنه كثيرا ما نجد أقليات تتمتع بامتيازات مواطني الدرجة الأولى لكنها تسيطر على أغلب ثروات البلاد.

وعند الحديث عن الفروق فإن الفرق الأساسي هو أن الإثنية أشمل من الأقلية ،حيث يمكن اعتبار أن كل أقلية هي إثنية و العكس ليس صحيح.

4 ـ الإثنية و القومية :ينظر أغلب المفكرين إلى أن القومية هي حركة سياسية ،تهدف إلى قيام كيان سياسي يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتها وتميزهم و حقهم في كيان سياسي مستقل[1] ،أما عن علاقتها بالإثنية فيرى مختلف الباحثين أن هذه الأخيرة تصبح قومية إذا سعت إلى بناء كيان سياسي مستقل،مثلما هو الحال في بعض الدول الأوروبية بعد الخمسينات التي انطبق عليها مفهوم التقسيم نتيجة صعود المد الإثني الهوياتي فيوغسلافيا مثلا انقسمت إلى خمسة دول.

5 ـ الإثنية و الأمة : يعتبر مفهوم الأمة من أكثر المفاهيم تشابها واقترابا مع مفهوم الإثنية ،فالأمة تعرف على أنها ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في العديد من الخصائص كالدين ،اللغة ،التاريخ ،الثقافة و التواصل الجغرافي ،إلا أن الإثنية هي أضيق نطاقا من الأمة وإن حصلت نفس الخصائص والسمات[2].

وتجدر الإشارة أنه يمكن النظر للجماعات الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها فهناك تصنيفات تصنف الجماعات الإثنية على أساس التمايز بين الجماعات ،فقد تكون هناك جماعات إثنية دينية أو لغوية أو عرقية ،وقد تكون جماعات حسب معيار النفوذ إما مهمشة أو مسيطرة على الجماعات الأخرى من خلال تبوأها لأهم المناصب السياسية والاقتصادية.

(1) . نفس المرجع ،ص 41.

(2) . جارش عادل و العيفاوي جمال،**النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين** ،(المركز الديمقراطي العربي ،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،7 جويلية 2014) ،ص 7.

وكنتيجة نخلص إلى أن مفهوم الإثنية هو مفهوم معقد لذلك لابد من الدقة العلمية في استعماله من خلال معرفة أهم السمات التي يتميز بها هذا المفهوم .

إن سوء استخدام مصطلح العرق لتبرير سياسات تحسين النسل ،وذبح ملايين البشر ،عبّأ العلماء للهجوم على مفهوم مصطلح العرق بحد ذاته. وكان في طليعة هؤلاء الأنثربولوجي **"آشلي مونتاغيو"** فقد أوصى **مونتاغيو** باستبدال مفهوم العرق race بمفهوم ''الجماعة الإثنية'' Ethnic group ،ونصح بأن هذا المفهوم الجديد سيفتح المجال لإعادة التثقيف في ما يتعلق الفروق الجماعية مع إعادة تصحيح المواقف العرقية.

كما أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع في عام 1952 كتاباً عن منظمة اليونسكو بعنوان The Statement on Race وقد استفاد الكتاب من توصيات **مونتاغيو** في وجوب إسقاط مصطلح عرق ''واستبداله بمصطلح''جماعة إثنية'' وهو مصطلح يميز الجماعات عن بعضها البعض على الصعيد الجسدي.

لقد اشار '' الكتاب '' إلى أن '' العرق ''كمصطلح بيولوجي يعطي انطباعاً أن الفروق في الخصائص الثقافية شأن الدين والقومية واللغة والسلوك ،هي فروق فطرية وغير قابلة للتغيير. أما مصطلح '' الجماعة الإثنية '' فيتضمن أن هذه الفروق ليست موروثة ،بل مكتسبة. وتم اعتماد مصطلح '' الجماعة الإثنية ''كمصطلح ملائم للتعبير عما يعنيه البشر عندما يتحدثون عن العرق. فبرأيهم سوف لن تحقق الجهود المبذولة لإبطال استخدام مصطلح العرق ،إلا إذا امتنع البشر عن تعريف الشعوب بالمصطلحات البيولوجية.

استخدم مفهوم ''العرق'' Race – وهو مصطلح بيولوجي – في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر ،تنبني روابطهم بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية. فمصطلحات مثل '' العرق الإنكليزي '' والعرق اليهودي و ''العرق الإفريقي'' و ''العرق الفرنسي'' على سبيل المثال ،تبدو صحيحة هنا. إذ تنطوي هذه المصطلحات على أن اللغة المشتركة ،والدين ،والإقامة في البقعة الجغرافية نفسها ،والمواطنة في دولة واحدة ،تخلق روابط عرقية. لكن البشر يطورون تشابهات وراثية

بين بعضهم البعض ،ويكرسون الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل.

ثانيا :تعريف الجماعات الإثنية (العرقية)

يشيع الإستخدام المتبادل لمفاهيم الأقلية و الجماعة العرقية و الجماعة الإثنية و يستعمل مفهوم الجماعة العرقية أو الإثنية كمرادف لمفهوم الأقلية و يطلق لوصف أي جماعة تختلف لغويا أو دينيا أو طائفيا و ليس عرقيا فقط.

يعرف الدكتور " **علي الدين هلال** " الجماعة العرقية بأنها (مجموعة من السكان لا يشترط أن تمثل نسبة عددية محدودة لكن لا يشترط فيها ان تملك عنصرا أو أخر من عناصر الإختلاف عن الجماعة الحاكمة او المسيطرة أو المهيمنة (الأغلبية) ،كأن تختلف عنها في اللغة أو الدين أو الطائفة ، و تتعرض للتمييز جراء هذا الإختلاف ،سواءا إتخذ هذا التمييز طابعا سياسيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا أو ثقافيا ، و سواءا مورس جزئيا أو على كافة تلك الأبعاد)[1].

الجماعة الإثنية هي الجماعة العرقية مع فارق في نمط العيش المختلف

***الجماعة العرقية** هي (تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية "كوحدة الأصل " أو الثقافية "كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية)[2].

***الجماعة العرقية** هي (جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد أو اللغة او الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية ،كما يكون هؤلاء الأفراد ،وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالإنتماء كل لجماعته)[3].

(1). د.محمّد عاشور مهدي ،مرجع سابق،ص 57.

(2). أحمد وهبان ،**الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر**. (الإسكندرية : د.ت) ،ص 108.

(3). نفس المرجع ،ص 109.

*الجماعة العرقية هي (فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة ، تشعر بذاتيتها و يرتبط أفرادها معا ، إما بروابط السلالة أو الثقافة او القومية)[1].

إن الجماعات العرقية قد تكون جماعات سلالية أو لغوية أو دينية وإن كانت أغلب الجماعات العرقية لا تقتصر الرابطة بين أفرادها علي مقوم واحد ،إذ غالبا ما تكون الجماعة العرقية جماعة سلالية ولغوية ودينية.

نستخلص من هذه التعاريف أن الجماعة العرقية لا تعني بالضرورة تلك الجماعة التي تنحدر من أصل واحد أو سمات فيزيقية أو بيولوجية واحدة و إنما قد تكون هناك مقومات أخرى ثقافية اجتماعية سياسية ،كاللغة و الثقافة و غيرها.

المطلب الثاني :أهداف ووسائل الأقليات

أولا :أهداف الأقليات

لكل أقلية أهداف تعيش من أجلها و تسعى لتحقيقها رغم التجاذبات التي تحيط بها في مجتمعات مختلفة لكن تختلف هذه الأهداف من أقلية لأخرى و سنركز في هذا العنصر على ذكر أهم هذه الأهداف.

1 ـ الإنصهار :هذا المصطلح أطلقه مفكرون امريكيون تعبيرا عن التجربة التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية في إحتواء مختلف الأقليات فالإنصهار هو نوع من الذوبان تحققه الأقلية داخل المجتمع الكلي ،حيث يترتب عنه تخلي أفراد الأقلية قدر الإمكان عن خصائصهم ،و السعي لإكتساب خصائص الجماعة ،و عليه تذوب الولاءات الجزئية لصالح كيان و مؤسسات الدولة[2].

(1) . نفس المرجع ،ص 110.

(2) . أحمد عباس عبد البديع،**الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي** ،(مصر :مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية ،عدد 144،أكتوبر 1993،ص 167.

شكل (1)

تصنيف الأقليات و الجماعات الإثنية من خلال عدة أسس معيارية

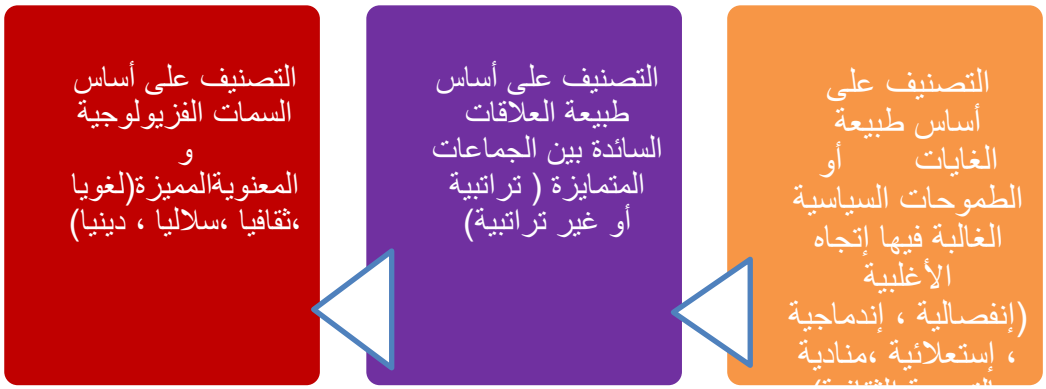

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة بالمعلومات من كتاب

د.مُحَّد عاشور مهدي،مرجع سابق.

فالإتحاد السوفياتي سابقا إعتمد القوة و القهر لإستيعاب أكثر من 400 أقلية ،و لكن بشكل صوري ،حيث كانت كل أقلية تنتظر الفرصة المناسبة لإفتكاك إستقلالها ،و الذي تحقق في بداية تسعينيات القرن الماضي فيما سمي بالصحوة القومية في جمهوريات أسيا الوسطى.

2 ــ الإندماج :يتطلب الإندماج كخطوة أولى الإعتراف بالأقلية ليصبح أفرادها متمتعين بالحقوق و ملتزمين بالواجبات ،يحصل الإندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبية و الأقلية ،حيث يتشكل هذا الإندماج من أعضاء مختلفة الأعراق يتبادلون الخدمات و أشكال التفاعل المختلفة ،الأمر الذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة[1]

و من منطلق كون الإندماج أحد مسارات إستيعاب الأقليات ،بقبولها شريكا فعالا في المعادلة الوطنية ،فهي تساهم في بناء الدولة كغيرها من القوى المحلية ،و هذا ما ناضلت

(1) . نفس المرجع ،ص 168.

من أجله طويلا الأقلية الزنجية في أمريكا ،و هذا ما عبر عنه عالم الإجتماع الأمريكي "**لويس رايت**" "**louis writh**" في قوله (عش و دعني أعيش)[1].

إلا أن هناك عدة أمثلة فشلت فيها عملية الإندماج لعوامل تتعلق بالأقلية في حد ذاتها ،أو لتأثير المحيط الداخلي و حتى الدولي.

3 ـ الحكم الذاتي :يقصد بالحكم الذاتي تمتع الأقلية بنوع من الإستقلالية في إدارة شؤونها في إطار فيدرالي أو كونفدرالي ،على أن تبقى إختصاصات السلطة المركزية في مسائل المتعلقة بالدفاع و السياسة الخارجية ،و تستفيد الأقلية من معاملة تسمح لها من التحرر من الرقابة السلطة المركزية في تحديد إهتماماتها و رسم أهدافها ،حيث أثبتت التجارب السياسية أن الحكم الذاتي بهذا المعنى ، هو خطوة طبيعية و أولى نحو الإستقلال التام ،كما يؤكد ذلك الباحث المتخصص في شؤون الأقليات " جوزيف يعقوب " بتقديمه مثالا عن ذلك بالأقلية المسلمة في إقليم كوسوفو التي وضعت إدارة ذاتية لمدة 4 سنوات ،يتم بعد ذلك تقرير مصيرها بتنظيم إستفتاء مباشر[2].

كما وصلت المطالب السلوفاكية إلى الإستقلال أو الحكم الذاتي بالإنفصال السلمي بين جمهوريتي التشيك و السلوفاك في جانفي 1993.

و عليه طرح منظروا الفدرالية كألية تحتوي مسألة الأقليات ضمن حدود الدولة الواحدة بينما تحدث الأخرون "**الكونسوسياسيوناليزم**" من منطلق كونه إحدى نظريات التكامل ،الذي يعتبرونه يمثل نمطا و أداة لحل الخلافات ذات الطبيعة العرقية ، و مع ذلك يبقى الحكم الذاتي مطلبا ملحا للكثير من الأقليات في العالم.

4 ـ الإنفصال :بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة ،تجد أن إستمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها ،لا يلبي مطالبها و لا يحقق طموحاتها ،بل يرتب النزعة و الدعوة إلى الإنفصال عن المجتمع.

(1) . عبد الحكيم ،عموش ،مرجع سابق ،ص 37.

(2) . حسان ،بن نوي ،مرجع سابق، ص 68.

و إذا كان الإنفصال يتموقع في قمة الهرم لأهداف الأقلية ،فإنه يمثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الإستقرار السياسي للدول ،خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار ،حيث لا توجد أي ضمانة على أن الإنفصال يمثل الحل الأمثل لإحتواء الفروقات ،وعدم التجانس العرقي أو الديني او الحضاري داخل الدولة.

كما يمكن الإشارة إلى أن العامل الإقتصادي قد يكون الدافع نحو الإنفصال ، كما هو الحال في كثير من المناطق الغنية خاصة بالثروات و المعادن ،مما يدفع الدولة للتمسك بالإقليم كما هو حاصل في إسبانيا حول إقليم كاتلونيا.

هناك عدة عوامل و مبررات لإنفصال الأقلية ،رغم تحفظ أو رفض الدولة المعنية لذلك نذكر منها:[1]

أ. غياب ألية إستيعاب فعالة و حقيقية لتزايد حدة المشاعر العدائية بين مختلف الأقليات.

ب ــ عجز الدولة و مؤسساتها في التعاطي مع مسألة الأقليات ،و إعتبارها عامل ثراء وطني فقط.

ج. ضغط الدول المجاورة بدوافع مصلحية من أجل الإعتراف بانفصال الأقلية.

و مهما يكن فإن الحق في تقرير المصير عن طريق الإنفصال ،نادرا ما يكون مقبولا على المستوى الدولي ، لأن هذا الحق يجد تطبيقه في حالات الإستعمار فقط ،أما خارج نطاق الإستعمار فإن القانون الدولي يرفض حركات الإنفصال التي تقوم بها الأقليات.

لعل رفض تعميم مبدأ تقرير المصير للأقليات ،يرجع إلى الخوف من التفتت الذي قد يصيب الدول ،لكن الأكثر أهمية من ذلك ،هو ما أثاره الفكر السياسي حول حق الأقلية في تقرير مصيرها تحت أي ظرف كان ،إن الملاحظ أنه إذا أتيح هذا المبدأ للأقلية فماذا عن مبدأ عدم المساس بالحدود مثلا عند أغلب الدول ،منها العربية و الإفريقية خصوصا مع العلم إن هذه الحدود هي من رسم الإستعمار ،الذي أقامها على إعتبارات مصلحية إستراتيجية.

(1) - بوكرا إدريس ،**مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر** ،(الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1990)،ص 104.

ثانيا :الوسائل المعتمدة من طرف الأقليات

تختلف الوسائل المعتمدة من قبل الأقليات في نضالها لتحقيق أهدافها ،منها ماهو سلمي و منها ما قد يكون عنيف أو مسلح ،و تحدد هذه الوسائل من خلال إعتبارين هامين الأول يتمثل في العوامل البنيوية للأقليات ،حيث أن الأطر الفكرية و العقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد ،أما الإعتبار الثاني فيكمن في تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الإطار العام للأقلية من حيث مدى تمتع هذه الأخير بحقوقها. وسنتطرق من خلال هذا العنصر إلى هذه الوسائل التي تعتمد عليها الأقليات.

1 ـ الوسائل السلمية :تندرج في إطارها كافة الإجراءات القانونية المكفولة للأقلية ،والتي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها ،و ذلك بالإنخراط في إطار أحزاب أو جمعيات ،حيث تأخذ هذه الأخيرة على عاتقها مطالب الأقليات ،ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولايات المتحدة الأمريكية ،التي كان يتزعمها **مارتن لوثر كينغ** بنضالها وضغطها المستمر على الحكومة المركزية ،لإنتزاع الإعتراف بحقوقها المدنية و السياسية.

2 ـ الوسائل العنيفة :هناك أشكال عديدة ميزت تبني الأقليات لأسلوب العنف و العمل المسلح ،للتعبير عن مطالبها وحقوقها نذكر منها.

*أعمال عنف عشوائية و غير منظمة ،تتطور لتستهدف مؤسسات ،و رموز الدولة من أجل الضغط على السلطة لتقديم تنازلات ،و في هذه الحالة لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح ،و تعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من أجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقلية.

*تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا و عسكريا ،و هو ما يمكن أن نطلق عليه بالتمرد و التمركز في إقليم أو منطقة معينة ،لإتخاذها كمركز قيادة لها.

*تدخل العوامل الخارجية بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة السياسية و العسكرية ،و توفير الإمكانيات اللازمة ماديا و معنويا ،يمكن أن تمارس العمل المسلح في أوسع مظاهره ،و هذا الوضع شائعا كثيرا في إفريقيا.

شكل (2)

تصنيف الأقليات و الجماعات الإثنية من خلال معيار الخصائص المميزة الثلاثة الكبرى

المصدر: إعداد الطالب بالإستعانة بالمعلومات من كتاب

د.مُحَّد عاشور مهدي،مرجع سابق.

المبحث الثاني :المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

يعد البحث في الأطر النظرية المفسرة للظاهرة الأقلواتية من الأهمية بمكان نظرا للحساسية التي تكتسيها كونها مرتبطة بمتغيرين أساسين ،الأول ما تعلق بتفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية ،أما الثاني فيتعلق بتفسير حركة الأقليات داخل الدول ،وفي هذا السياق برزت العديد من المقاربات التي عنيت بتفسير هذه الظواهر ،وسنركز في هذا المبحث على مقاربتين هامتين هما ،المقاربة الواقعية الإثنية ،وكذا المقاربة النظمية ،يمكن من خلالهما إبراز حدود تأثير حركات الأقليات على مختلف الأنظمة السياسية.

المطلب الأول :المقاربة الواقعية – الإثنية

جاءت النظرية الواقعية كرد على النظرية المثالية حيث تستند في بلورتها على فلسفة العديد من المفكرين من أمثال " **هيغل ،و هوبز و ميكافيلي**" وغيرهم ،وسيطرت هذه النظرية على دراسات العلاقات الدولية في فترة مابين الحربين العالميتين ،و تسعى هذه النظرية إلى الوصول لتعميمات حول الظاهرة الاجتماعية حيث يؤكد "**إدوارد هاليت كار E.H.CARR** " أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.

ويتكون المنظور الواقعي من أربعة إعتبارات هي:[1]

1 . المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة.

2 . إنفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

3 . توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية.

4 . الجديد الذي أتت به هذه المقاربة يتعلق بالإعتبار الأخير ،حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ،حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة ،و التحول في منطق التهديدات.

(1). نفس المرجع ،ص 81.

فبالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعات الأقلواتية (إثنية ،قومية ،دينية...) من منظور الواقعية الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية ،و هنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة.

حيث أعتبرت هذه المقاربة الدولة بوصفها وحدة تحليل و كفاعل وحيد في العلاقات الدولية لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضع الأقليات و تفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة ،ولأن الجماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول في العالم ،وفي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات ،وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها ،بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساسا بين هذه الجماعات كل ذلك يؤذي إلى حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها ،والعمل على الحفاظ على وجودها من بين الجماعات الأخرى في الدولة.

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية و هما:

1 ـ الخوف من التجانس و الخوف على الحياة او البقاء ،فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية ،مما ينتج عنه تآكل ثم إندثار ثقافة الجماعة الأقلواتية ،أما الثاني قائم أساسا على التمييز و هضم الحقوق[1].

2 ـ اللأمن :يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلواتية (إثنية ،قومية ،دينية...) هي التي يجب أن تكون محل عناية و إهتمام من قبل الدارسين و المهتمين بتحليل مفهوم الأمن حيث يعرفه "**باري بوزان BUZAN BARY**" (لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر ،إلا إذا إمتنعوا عن حرمان الأخرين منه ،ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر)[2].

(1) . جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،(ترجمة : وليد عبد الحي) ،(الكويت : المؤسسة الجامعية،1985)،ص 62.

(2) . جون بيليس ،ستيف سميت ،**عولمة السياسة العالمية** ،(ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات،2004)،ص 414.

المطلب الثاني :المقاربة النظمية

يعد إقتراب تحليل النظم من أهم الإقترابات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية ،رغم انه برز لأول وهلة من طرف علماء الإجتماع أمثال (بارسونز و هومانز) ،إلا ان علماء السياسة أمثال (**دافيد إستون وغابريال ألموند**...) إستطاعوا تطوير و إستخدام هذا الإقتراب في التحليل السياسي[1].

لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ما أستخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم ،و ليصف إطارا نظريا ،و ليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن ومواجهة الضغوط ،و القدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج[2].

و يرجع الفضل الأول في تطوير و إدخال إقتراب تحليل النظم إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي (**دافيد إيستون**) ،لذا هناك من يطلق على هذا الإقتراب " إقتراب إيستون " ،و ذلك من خلال أعماله the politic system ثم system of political life.

يعرف " **دافيد إيستون** " النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الإجتماعي و النظام الرئيسي ،لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة بإعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة النظام السياسي،و هي تلك الظواهر الخاصة بالحكم و تنظيمه و الجماعة السياسية و السلوك السياسي ،و يرى **إيستون** أن حدود النظام يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من التصرفات التي تتصل بشكل مباشر

(1) . جابر سعيد عوض ،النظم السياسية المقارنة (النظرية و التطبيق)،ص ص 45 ،46.

(2) . جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مرجع سابق ،ص ص 99،100.

او غير مباشر بصناعة القرارات الإلزامية للمجتمع ،ومن ثم فإن كل عمل إجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخاصية لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي[1].

فرغم أن نظرية النظم ساهم في بلورتها العديد من العلماء والمنظرين ، إلا أننا سنركز على إسهامات (**دافيد إيستون**) بالدرجة الأولى ،وكذا (**غابريال ألموند**) لأنها تخدم هدف هذه الدراسة.

يؤكد **إيستون** أن فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات و مفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية ،تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية ،هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه **إيستون** ،لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية ،الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات و تنتهي بالمخرجات ،و تقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية و النهاية ،أي بين المدخلات و المخرجات[2].

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث و الظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي ،و منها المطالب المختلفة للأقليات ،فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة و ما ينتج عنها ،فالظهور السياسي لحركات الأقلية ،أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي ،و يقسم **إيستون** المدخلات إلى مطالب و تأييد ،و قد أضاف (**وليام هيتشل**) عام 1962 عنصرا ثالثا سماه الموارد ،وذلك في إطار تطويره لنموذج **إيستون**[3].أما المخرجات عرفها **إيستون** بأنها " مجموعة القرارات و الأفعال و التصرفات التي يقوم بها النظام السياسي ،و تكون لها صفة الإلزامية ،و يتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع و هي:[4]

(1) . ناجي عبد النور ،**المدخل إلى علم السياسة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2007،ص 43.

(2) . جابر سعيد ،مرجع سابق ،ص 47.

(3) . ناجي عبد النور ،نفس المرجع،ص 53.

(4) . جابر سعيد ،نفس المرجع ،ص 53.

*وظيفة صنع القواعد :هو وضع للسياسات و إتخاذ القرارات و يتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

*وظيفة تنفيذ القواعد :و هو تطبيق القواعد و القرارات و يتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية و الجهاز الإداري.

*وظيفة التقاضي حول القواعد :بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

التغذية الإسترجاعية يقصد بها كافة عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات و يتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من أثار سلبا و إيجابا ،ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات ،بعبارة أخرى التغذية الإسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد ،في شكل مدخلات هي من نتائج قراراته و أفعاله ،التغذية الإسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته و العكس ،و تعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.

فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب الجماعة الأقلواتية يزيد في إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى ،نتيجة شعورها بالثقة ،و إيمانها بمشروعية مطالبها ،في حين يركز **إيستون** في تحليله للنظم السياسية على الجانب الهيكلي يركز **(غابريال ألموند)** على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

يميز **ألموند** بين نوعين من الوظائف ،أولها وظائف المدخلات و يحددها بأربعة وظائف هي التنشئة ،و التطويع الإجتماعي ،تحديد المصالح ،الاتصال السياسي ،أما وظائف المخرجات يحددها بوضع القاعدة القانونية ،تطبيق القاعدة القانونية ،الفصل في المنازعات ،بعبارة أخرى ميز **ألموند** بين الوظائف لبعض الأهداف والمسيطرة على وجود الدولة "النظام" والأدوات التي تسمح بتحقيق تلك الأهداف.

المبحث الثالث :خصائص النزاعات الإثنية

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة التّي برزت بكثرة في السّاحة الدولية خلال العقود الأخيرة ،وذلك بسبب زيادة الإثنيات وتنازعها حول العديد من القضايا والمطالب الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية ،الثقافية ،وقد ساهم ذلك في إدراجها كقضية عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي نظراً للآثار التي تحدثها.

وكما هو متعارف عليه في أي بحث علمي لابد قبل دراسة أيّ ظاهرة في العلاقات الدولية لابدّ أولاً من البدء بتحديد المفاهيم التابعة لها والمتداخلة معها كون هذا يساهم في تبسيطها ويفك كل غموض أو لبس يمكن أن يمس مراحل دراستها ،لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم النزاعات الإثنية من خلال معرفة ما معنى الإثنية وما هي المفاهيم المتداخلة معه ،و كذا التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة النزاع الإثني ،ثم سيأتي الحديث عن خصائص النزاعات الإثنية .

المطلب الأول :مفهوم النزاعات الإثنية

تعتبر ظاهرة الحرب والنزاع معلما بارزا في حياة الإنسان ،حيث واكبت مسيرته منذّ ظهوره على هذه الأرض ،وظلّت قانونا تاريخيا يحكم أغلب العلاقات بين الوحدات الإنسانية (أفراد ،جماعات) ،لذلك سنحاول في هذا العنصر تناول مفهوم النزاع الإثني ،لكّن قبل ذلك لابدّ من التطرق إلى مفهوم النزاع.

أولا :تعريف النزاع

من المتفق عليه أنه لا يوجد تعريف محدد للنزاع فهو يختلف من مفكر إلى آخر ،و يعود ذلك لعدم وجود تفسير عام للظاهرة ،فالنزاع لغة يأخذ يعني الاختلاف و التناقض و عدم التوافق ،يقابله في اللغة الانجليزية (Conflict) ،وفي اللغة الفرنسية (Conflit) ،أما اصطلاحا فيقصد به الوضع الناشئ من اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة معينة ،حيث يعرفه **"ناصيف يوسف حتي"** على أنه :"تصاعد بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع

بالأطراف المعينة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره"[1] ،بينما يعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في (**هايد لبرغ**) على أنه : " ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف الموقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين ،قد يكونان جماعات منظمة أو دولا ،و هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها ."[2]

ومن خلال قراءة للتعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى ثلاث محاور أساسية يقوم عليها النزاع وهي:

– أن النزاع هو تنازع بين الأطراف سواء كانت جماعات أو دول

– أن النزاع ينتج نتيجة لوجود مصالح و مواقف مختلفة تحرك الأطراف المتنازعة قد يكون سبب الاختلاف في الأهداف أو التصورات أو المصالح أو التطلعات

– هدف النزاع هو محاولة تغيير الوضع القائم.

كما أن مفهوم النزاع يتداخل مع مجموعة من المفاهيم المختلفة لذلك نجد الكثير من الكتابات تركز على محاولة إيجاد مفهوم واضح و محدد له من خلال إيجاد أهم نقاط الاختلاف بينه و بين المفاهيم الأخرى ،وأهمها ما يلي:

1 ـ النزاع و التنافس :التنافس هو التسابق في تحقيق الأهداف مع عدم وجود تصادم بين الأطراف المتنافسة و عادة ما يأخذ الطابع الاقتصادي كالتنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا والتنافس الإيراني السعودي على منطقة الخليج العربي.

2 ـ النزاع و التوتر :التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة من الطرف الآخر ،لا يؤدي إلى اللجوء إلى استعمال القوة ،لكن يحاول فيه كل طرف إلى عدم وصول الطرف

(1) . سمية ،بلعيد ،**أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة –الكونغو الديمقراطية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة منتوري قسنطينة،2010)،ص 20.

(2) . خالد ،المعيني ،**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ،(دمشق : دار كيوان للطباعة والنشر و التوزيع ،2009)،ص ص 59-60.

الآخر إلى تحقيق أهدافه و مصالحه مثل التوتر الذي حصل سنة 2001 في العلاقات الأمريكية الصينية إثر تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكية في الأجواء الصينية ،والتوتّر الحاصل بين إسرائيل والحدود اللبنانية الجنوبية بسبب وجود المقاومة اللبنانية حزب الله.

3 ـ النزاع و التهديد : يقصد بالتهديد أنّه حالة من القلق بين الأطراف حيث تتميز بكثرة التصريحات الإعلامية و الرسمية التي تهدد الأهداف العليا و الأمن القومي لدولة أخرى مثل التهديدات الأمريكية الإيرانية المتبادلة بسبب الملف النووي الإيراني ،كما يمثل التهديد مرحلة ابتدائية للنزاع عادة ما يستمال فيه الأطراف و الخارجية لتأييد موقف معين.

4 ـ النزاع و الأزمة : الأزمة هي عبارة عن فترة قصيرة في العلاقات الدولية تتميز بعدة خصائص أهمها :ضيق الوقت ،كثرة الأحداث ،عنصر المفاجئة و المخاطرة ،فحسب **"أوران يونج" (Oran Yong)** فإن الأزمة هي عبارة عن " تداع سريع للأحداث تؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف " ،معنى هذا أنّ الأزمة تنقل العلاقات بين الأطراف من حالة تعاون إلى حالة اللاتعاون ،وهي مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي لذلك فهي تعرف بحمى العلاقات الدولية ،كأزمة كوبا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1962م ،و أزمة جزيرة ليلي بين اسبانيا و المغرب سنة 2002م.

5 ـ النزاع و الصراع : الصراع هو ظاهرة ديناميكية لا متناهية التعقيد تتميز بتعدد المصادر والأبعاد والتفاعلات ،تنتج عن زيادة التناقضات والأطراف المتنازعة ،وعادة ما يتعلق الصراع بمسائل الهوية و القومية مثل الصراع العربي الإسرائيلي أو الصراع الحضاري بين الشرق والغرب عكس النزاع الذي يتعلق بقضايا عالقة مثل النزاع الحدودي أو الإثني وقد يصبح النزاع صراع إذا توفر شرطين أساسيين و هما:

– زيادة المدة الزمنية للنزاع.

– زيادة السلوك النزاعي الذّي يصاحبه صعوبات التقارب بين الأطراف المتنازعة.

6 ـ النـزاع و الحـرب : تعـرف الحـرب علـى أنّهـا صـدام مسـلح بـين طـرفين بحيـث يحـاول كـل طرف تحقيق أهدافه ،و تعتبر الحرب آخر مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي.

وكنتيجـة نسـتنتج مـا يلـي أن التنـافس والتـوتّر والتهديـد والأزمـة والحـرب مـا هـي إلاّ مراحـل لتطور السلوك النزاعي بين الأطراف.

ثانيا : تعريف النزاعات الإثنية

يـذهب أغلـب البـاحثين مثـل "**جـيري مـولر**" (**JerryMoller**) ،و"**جـيمس هيبارمـانا**" (**JamesHaibaraiman**) إلى اعتبـار أن النـزاع الإثـني و الشـعور بالقوميـة هـو موجـة المسـتقبل لأن حـدة النزاعـات الإثنيـة ازدادت بشـدة منـذ سـتينيات القـرن الماضـي خاصـة في الـدول الإفريقيـة ،لـذلك فـإن موجـات الحداثـة الـتي تحـدث عنهـا الكثـير مـن البـاحثين **كبرجنسـكي** (**Brjinsky**) لم تغـير شـيء ،فبـدل أن تـتقلص النزاعـات الإثنيـة ازدادت و أصبح أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة و حتى المجتمع الدولي.

فـالنزاع الإثـني هـو عبـارة عـن تصـادم بـين الجماعـات الإثنيـة حـول قضـية أو مجموعـة مـن القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم.

فيعرفـه كـل مـن "**جـيمس فـيرون**" و"**ديفيـد لابـتي**" (**James Firon and David Lapti**) مـن خـلال دراسـتهما للنزاعـات الإفريقيـة سـنة 1979 ،فيعتـبران أن النـزاع الإثـني هـو "نـزاع بـين الجماعـات عـادة مـا يكـون مـن أجـل قضـايا تتعلـق بتوزيـع الثـروة و المشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها تغيير الوضع القائم"[1].

ويعرفـه "**لاك وروتشـيلد**" (**Lake and Rotchild**) علـى أنـه "حـرب نتيجـة وجـود المـأزق الأمـني والخـوف مـن نـوايا المجموعـات الإثنيـة الأخـرى"[2] ،في حـين يعرفـه "**جـون**

(1) . سمية ،بلعيد ،مرجع سابق،ص 24.

(2) . نفس المرجع،ص 24.

أنغستـرن" (Jhon angstron) علـى أنّـه "رغبـة الجماعـة في الانفصـال ،لكـن ليسـت كل جماعة ترغب في الانفصال"[1].

ونخلـص مـن هـذا العنصـر بأن مفهـوم النـزاع الإثـني هـو عبـارة عـن تصـادم بـين جمـاعتين أو أكثـر حـول عـدة أسـباب معينـة بهـدف تغيـير الوضـع القـائم وهـي نزاعـات مستعصـية الحـل لغلبة الطابع الثقافي عليها.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة النزاع الإثني

تتعـدد المقـاربات الـتي عنيـت بدراسـة ظـاهرة الصـراعات و قـد حـاول العديـد مـن البـاحثين في العلـوم السياسـية وعلـم الاجتمـاع دراسـة أسـباب النـزاع الإثـني مـن خـلال مجموعـة مـن المقـاربات النظريـة أهمهـا المقاربـة النشـوئية و الـو سـائلية والبنائيـة ،والإثنوواقعيـة والليبراليـة ،حـتى يتسـنى لهـم فهـم هـذه الظـاهرة ،و سـنحاول في هـذا العنصـر دراسـة هـذه المقـاربات دراسة تفحصية نبرز من خلالها كيف نظرت كل مقاربة لأسباب النزاع الإثني.

أ- المقاربة النشوئية:

تـدعى أيضـا بالأوليـة ،حيـث ترتكـز هـذه المقاربـة علـى فرضـية أساسـية مفادهـا أنـه كلمـا كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلمّا أدى ذلك إلى نزاع اثني.

فحسـب العديـد مـن البـاحثين أمثـال **"غـريتس و شـيلز و والكـر وكونـور" (Greetz, Shills, Isaccs. walker, Conner)** فـإن سـبب النـزاع الإثـني يعـود إلى الاخـتلاف في الهويـة و عـدم تقبـل الآخـر مقابـل الأنا ،ممـا يـؤدي إلى تعميـق الإحسـاس بوجود حدودية الجماعات و منه تطور السلوك العنيف.

أمـا المفكـر **"صـامويل هنتنغتـون" (Samuel Huntington)** في كتابـه (**صـدام الحضـارات و إعـادة صـنع النظـام العـالمي)** ،يـرى أن عـالم مـا بعـد الحـرب البـاردة هـو عـالم انبعـاث الهـويات والثقافـات فـالفروق الثقافيـة بـين الشـعوب ،يهـدد اسـتقرار الـدول والجماعـات، ولا يقتصـر هـذا فقـط علـى دول العـالم الثالـث بـل حـتى علـى دول العـالم المتقـدم

(1) . جارش عادل و العيفاوي جمال،مرجع سابق ،ص 9.

،ففي الولايات المتحدة الأمريكية(USA) مثلا هناك من سعى إلى صنع دولة مستقلة خاصة بالسود على أساس عرقي و إثني مثل محاولات **"لويس فرقان"** (**Louis Forgan**) ،إضافة إلى هذا يطرح **صامويل هنتنغتون** فكرة نزاعات خطوط الصدع (Falutlne Conflict) ،و يقصد بها **صامويل** تلك الخطوط الجغرافية التي تتلاقى فيها الحضارات المختلفة وعادة تتميز بكثرة النزاعات مثل منطقة كشمير(الحضارة الإسلامية والهندوسية) ،والسودان(الحضارة المسيحية والإسلامية) ،واعتبر فيها أن الاختلاف الثقافي والحضاري بين الوحدات السياسية مصدره التعدد الأقلواتي ،و حسب البروفسور **"فانهانن"** (**Vanhanen**) فإن الدول المتجانسة من حيث القيم والثقافة هي أكبر استقرارا بينما الدول التي تعيش حالة انقسام إثني وهوياتي هي في حالة اللاستقرار وذلك من خلال دراسة له على بعض الدول وهي :اليابان ،السودان ،البرتغال ،تشاد ،البوسنة و الهرسك ،كرواتيا ،رواندا و بروانديي ،حيث كانت مدة الاختبار من سنة (1990م – 1996م).

إلا أن افتراضات هذه المقاربة النشوئية تعرضت لعدة انتقادات أبرزها ما يلي:

– أن الاختلاف الثقافي والإثني قد يؤدي إلى إثراء التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية. سبب النزاعات الإثنية ليس الاختلاف بين الجماعات فقط بل لتفاعل مجموعة من الأسباب كالتسييس والفوضى والاختلاف.... ،لذلك يعتبر **"باري بوزان"** (**Barry Buzan**) أن أطروحة التمسك بقاعدة الاختلاف كسبب للنزاع الإثني هي أسطورة إستراتيجية ،لأن هناك مجموعة من الدول المتباينة الإثنيات والهويات لا تنتشر فيها النزاعات الإثنية كموريسوش[1].

ب – المقاربة الو سائلية:

برزت المقاربة الو سائلية كردّ فعل على المقاربة النشوئية ،واعتبرت أن النزاع الإثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي ،ومن أبرز أنصارها :**"دانييل بوسنير"** (**DanielPosner**) ،**"فاليري بتشكوف"** (**ValeryBetchcav**)

(1) . سمية ،بلعيد ،مرجع سابق ،ص 28.

،"**لـــرين ليمارشـــو**" (**ReneLemarchand**) ،و حســب هــذه المقاربــة فــإن النــزاع الإثنوهوياتي يعود إلى عدة أسباب أهمها:

– أن سـبب النـزاع الإثـني يعـود إلى مشـكل التحريـك (Domestic) بنوعيـه الـداخلي و الخـارجي ففـي التحريـك الـداخلي (Domestic Mobilization) تعمـل النخـب السياسـية و المقـاولون الإثنيـون (Entrepreneurs Ethnic) علـى تسـييس الظـاهرة الإثنيــة و امــتلاك وســائل الضــغط والتــأثير كوســائل الإعــلام والاتصــال ،لتفعيــل النزاعــات واختلاقهـــا مـــن أجـــل مصـــالحهم الخاصـــة ،أمّـــا التحريـــك الخـــارجي (Forgein Mobilisation) يقصـــد بـــه دور الأطـــراف الدوليـــة و الإقليميـــة في خلـــق وتفعيـــل النزاعات لغرض مصلحي[1].

– يعتـبر الاسـتعمار أيضـا مـن أهـم الفواعـل الخارجيـة الـتي تسـاهم في اخـتلاق النزاعـات الإثنيـة و ذلـك عـن طريـق تثبيـت مجموعـة إثنيـة أو القبيلـة علـى أكثـر مـن دولـة ،و عمومـا يعـرف بسياسـة فـرق تسـد (Divide and Rule) ممـا يـؤدي إلى تواجـد قبائـل ذات تاريـخ عـــدائي في نفـــس المنطقـــة الجغرافيـــة ،و بالتـــالي ســـوف يـــؤثر ذلـــك علـــى أمـــن المنطقـــة و استقرارها.

لكـن علـى الـرغم مـن قـرب تحليـل المقاربـة الـو سـائلية إلى الواقـع العملـي ،إلا أنهـا تعرضـت لمجموعة من الانتقادات أهمها ما يلي:

– اسـتمرار الكثـير مـن النزاعـات الإثنيـة في العديـد مـن الـدول رغـم تلاشـي الاسـتعمار مثـل السودان و رواندا و ميانمار....

– ليست كل النزاعات الإثنية بالضرورة مدعمة من القوى الخارجية.

– لا يمكـن التركيـز علـى عامـل التسـييس والتحريـك الـداخلي والخـارجي فقـط كسـبب للنـزاع الإثني.

(1). نفس المرجع ،ص 31.

ج – المقاربة البنائية:

حاولت المقاربة البنائية التركيب من المقاربتين الأولية و الوسائلية ،واعتبرت أنه لا بد من الدول أن تستوعب كيفية التعامل مع البيئة الداخلية لا سيما في الدول المتباينة والمتعدد الهويات ،وأن سبب النزاع الإثني يعود إلى ما يلي:

– التأثير المتبادل بين البنية (Structure) والعضو (Agent) ،فإذا كان التأثير سلبي بين الدولة (البنية) والجماعات الإثنية (أعضاء) ،فإن ذلك سوف يؤدي إلى النزاع.

– تأثر الهوية بما هو داخلي (Inside) و بما هو خارجي (Ouside) يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات و حتى النزاع بين الجماعات في بعض الأحيان.

د – المقاربة الإثنوواقعية:

على غرار المقاربات الأخرى المفسرة لظاهرة النزاع الإثنية ،برزت المقاربة الإثنية تماشيا مع التحولات الجديدة في الظاهرة الدولية التي صاحبها تصاعد حدة النزاعات الإثنية ،حيث اعتبرت أن سبب النزاع الإثني يعود إلى ظاهرة الخوف والقلق.

فحسب "**ديفيد لاك**" (**David Lake**) هناك نوعين من القلق و الخوف يؤديان إلى النزاع وهما:

– الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية مما يؤدي إلى التحصين الثقافي.

– القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية ،فهذا القلق يحدث الفوضى ويؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات ،و الذّي قد يكون سببه غياب إدارة الدولة في فرض احترام النظام ممّا يؤدي إلى المعضلة الأمنية (Le dilemme Sécuritaire) بين الجماعات الإثنية.

أمـا "**باري بـوزان**" (**Barry Buzan**) فـيرى أن سـبب النزاعـات الإثنيـة يعـود إلى غياب سلطة شرعية تمتلك القوة تقلص الشعور بالخوف والقلق لدى الجماعات الإثنية[1].

هـ – المقاربة الليبرالية

علـى خـلاف المقاربـة الإثنيـة الـتّي غلـب عليهـا النزعـة التشـاؤمية بـرزت المقاربـة الليبراليـة الـتّي تدعو إلى التعاون ،واعتبرت أنّ سبب النزاعات الإثنية يعود إلى ما يلي:

– غياب منطق حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

– عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة

– انغـلاق الـدول الـتي تشـهد نزاعـات إثنيـة عـن العـالم الخـارجي وعـدم السـماح للمؤسسـات الدوليـة بمسـاعدتها في حفـظ السـلام ،مثـل طـرد الـرئيس السـوداني عمـر البشـير للمنظمـات الإنسانية الدولية في دارفور وجنوب السودان بعد اتهامها بالتجسس والقيام بالتنصير.

المطلب الثالث :خصائص النزاعات الإثنية

تتعـدد خصـائص النزاعـات الإثنيـة كونهـا ظـاهرة تمتـاز بالتركيـب و التعقيـد و كـذا الحركيـة الدائمـة لهـا و سـنحاول مـن خـلال هـذا العنصـر إبـراز أهـم الخصـائص الـتي تتميـز بهـا هـذه النزاعات.

ـ أن النزاعـات الإثنيـة تقـوم بهـا جماعـات عرقيـة غـير مسـيطرة غالبـا مـا تكـون أقليـة ،و تكـون لهـا بـرنامج عمـل ينطـوي علـى مـا تصـبوا إليـه مـن أهـداف ،و مـا تسـتخدمه مـن وسـائل بغيـة الوصول إلى هذه الأهداف.

(1). عادل زقاع ،**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي** ،تم تصفح الموقع يوم :2018/02/25، : //http www.geocities.com./adelzeggagh/intervention.html

(2). سمية ،بلعيد، مرجع سابق ،ص 35.

ـ النزاعات الإثنية ترتبط من حيث وجودها بالدول متعددة العرقيات ،سواءا كانت متقدمة أو متخلفة.

ـ تستخدم في النزاعات الإثنية مختلف وسائل العنف كالحرب النظامية و حرب العصابات و التطهير العرقي و عمليات الإختطاف و الإغتيال و المظاهرات...

ـ النزاعات الإثنية تمتاز بالتركيب و التعقيد و الديناميكية و تدوم لفترات طويلة و من الصعب التحكم فيها.

ـ تعتبر خاصية الإنتشار من أهم و أبرز ميزات النزاعات الإثنية ،إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بعد داخلي (وطني) ،إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ الإقليمي فالدولي. و هنا يمكن الإشارة إلى نموذجين نظريين لتفسير ديناميكية و تطور مسار الخلافات العرقية ،فهناك نموذج الإنتشار التصاعدي ،أو ما يعرف بالنموذج الحضاري ،بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للخلاف لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم ،أما النموذج الأخر فهو النموذج الإنتشار التنازلي و الذي ينسب إلى المدرسة الواقعية بحيث تنطلق في تفسير الخلاف العرقي من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في الخلاف العرقي بينما العرقيات مجرد إمتداد لسياسات الدول المتدخلة لتتدخل لاحقا الأطراف الدولية لتسوية النزاع[1].

ـ أن هذه الخلافات من الصعب التعامل معها لأنها عادة ما تكون خلافات صفرية تدور تتعلق بإثبات أو نفي هوية احد الأطراف ،لذلك غالبا ما تفشل الطرق الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الأول في حل الخلافات العرقية ،لذلك كثيرا ما يلجأ إلى الطرق و المسارات غير الرسمية ،أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الثاني و محاولات بناء السلام.[2]

(1) . دندان عبد الغني ،**النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية (إطار نظري و إبستيمولوجي)**،ص 6.

(2) . نفس المرجع،ص 6.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الأقليات هي عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في مجتمع معين يمثلون فئة أقل من الفئة المكونة لهذا المجتمع لا تكون مسيطرة ،و يتركزون في منطقة معينة ،و يمتازون بصفات فزيولوجية و بدنية مشتركة كالطول أو اللون أو الشكل و غيرها ،كما يمكن أن يتميزون بتوجهات ثقافية أو حضارية أو إيديولوجية واحدة كاللغة أو الدين أو الإيديولوجية و غيرها تسعى للحفاظ على هويتها و إنتماءاتها الأقلواتية و قد تسعى إلى ضمان إستقلالها الكامل عن المجتمع الذي تنتمي له من خلال الإنفصال عنه ،و تهدف إلى إما الإنصهار في المجتمع الذي تنتمي إليه ،أو الإندماج فيه ،أو تسعى أن يكون لها حكم ذاتي ،و قد يكون هدفها الإنفصال و إنشاء كيان مستقل خاص بها. و هناك عدة مقاربات سعت لتفسير الظاهرة الأقلواتية لعل أبرزه المقاربة الإثنوواقعية ،و كذا المقاربة النظمية ،و تعتبر النزاعات الإثنية من مخلفات التواجد الأقلواتي فهو عبارة عن تصادم بين جماعتين أو أكثر حول عدة أسباب معينة بهدف تغيير الوضع القائم ،وهي نزاعات مستعصية الحل لغلبة الطابع الثقافي عليها. من خصائصه أنه تقوم به جماعات عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون أقلية ،و تكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبوا إليه من أهداف ،و ما تستخدمه من وسائل بغية الوصول إلى هذه الأهداف.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للأقليات في أوروبا (التاريخ و النماذج)

تعتبر القارة الأوروبية من أكثر القارات في العالم متعددة الأقليات بمختلف أنواعها من عرقية ولغوية وثقافية ودينية و غيرها ،و إن غاية كل حركة تاريخية قومية تجمع الشعوب و تحررها تؤذي إلى تأسيس الدولة القومية ،و لكن يجب ألا نتصور أن الوصول إلى هذه الغاية يمكن أن يتم في زمن قصير و ذلك لأن الفكرة النظرية لا تجد حقائق واقعية تطابقها إلا بصورة بطيئة ،فالأقليات ظاهرة راسخة في التاريخ خاصة التاريخ الأوروبي بدأت تتطور بتعاقب الأزمنة حتى وصلت إلى ماهي عليه الأن جراء عوامل متعددة ساهمت في ذلك ،وسنتطرق في الفصل إلى الأقليات الأوروبية عبر التاريخ كيف نشأت و تطورت ،كما سنتطرق إلى هذه الأقليات بعد التجربة الوحدوية التي عرفتها أوروبا في أوائل تسعينيات القرن الماضي و كذلك سنحاول معرفة أسباب عودة النزعات الإنفصالية في المنطقة ،وسنعالج هذا الفصل من خلال الإشكالية التالية ،**ما هي طبيعة الأقليات المتواجدة في أوروبا ،وما هي طبيعتها الإنسانية والدينيّة ؟** ،كما سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال الفرضية الأتية ،**الطابع الغالب على الأقليات المتواجدة في أوروبا هو الطابع العرقي**،و سنعتمد في هذا الفصل على المناهج التالية ،**المنهج الوصفي ،المنهج التاريخي**.

المبحث الأول :الأقليات الأوروبية عبر التاريخ

تُعرف أوروبا بأنها مهد الأقليات نظرا إلى التاريخ الذي شهدته هذه الأخيرة ،من تطورات عبر أزمنة متلاحقة عاشتها القارة الأوروبية ،كان للأقليات القومية دورا بارزا في بلورته، فسنتطرق في هذا العنصر إلى معرفة هذا التطور التاريخي لها من خلال ،الأصول التاريخية للأقليات الأوروبية ثم سنتحدث عنها في العصر الحديث ،و بالضبط في القرن العشرين دون أن نغفل عن فترة الحربين العالميتين و كذا فترة الحرب الباردة

المطلب الأول :الأصول التاريخية للأقليات الأوروبية

يجب ألا نفكر بأن التاريخ يرينا أن القوى الجماعية عند شعب من الشعوب تظهر فجأة ودفعة واحدة ،فليس على هذه الطريقة يسير المنطق التاريخي ،أو على هذا النحو تدعوا النظريات والوقائع ([1]).

وُجدت الأقليات والفوارق البشرية والاجتماعية، والطبقات في مجتمعات بلدان الحضارات الأولى ،واستمر وجودها حتى اليوم ،نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية ،ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،و تلاقح الحضارات ،وتكوّن فوارق البنى الاجتماعية والبشرية في بيئات جغرافية متباينة ،واختلاف في توزيع الثروات والموارد ،وبالتالي ظهور مستغِل ومستغَل ،فنشأت أقليات محكومة ،ومضطهدة من قبل أكثريات في ممالك التاريخ ،جراء الغزو والاحتلال والهجرة والتهجير ،وسوق المغلوبين لخدمة الغالبين. وقد كانت مسألة الأغلبية والأقلية محور معظم الصراعات على السلطة والنفوذ والتملك والسيطرة على الثروات والموارد والأرض ،منذ أقدم العصور حتى اليوم.

إن حركات الإصلاح التي برزت لدى الأقلية المسيحية بأوروبا قد زعزعت إستقرار أوروبا السياسي وأضعفت سلطة الفاتيكان .و بالتالي ،فان حرب الثلاثين عاما التي إندلعت هي عبارة عن سلسلة من الحروب التي إندلعت بين أعوام 1618 و 1648 والتي إنضم إليها أغلب الدول الأوروبية. وفي الواقع ،فعلى الرغم من الصراع الطائفي البروتستانتي –الكاثوليكي ،إلا أن معظم الدول المتصارعة قد صارعت من أجل

(1) . د.نورالدين،حاطوم ،**تاريخ الحركات القومية في أوروبا** ،(دمشق:دار الفكر،ج 1،ط2 ،1979)،ص 10.

أغـراض سياسـية وليسـت دينيـة وهـي حـرب داخليـة نظـرا لأنهـا صـراع إمـارات تابعـة للإمبراطوريـة الألمانيـة الرومانيـة المقدسـة في أنحـاء مختلفـة.فالأقليـات في هـذه الفـترة التاريخيـة تميـزت بتوزعهـا علـى كافـة أقـاليم أوروبا بدايـة مـن الإغريـق الـذين سـكنوا اليـونان في أول اكتشـافات أوروبا دون أن نغفـل عـن الأقليـة السـلافية الـتي عاشـت بـين النمسـا و المجـر فالعـالم السلافي في أوروبا الوسطى يختلف عن العالم الجرماني و عن العالم اللاتيني معا([1]).

و هكـذا فـإن السـلافيين ،و في 1848 إنعقـد مـؤتمر سـلافي في بـراغ و ضـم ممثلـين عـن جميـع الأقليـات السـلافية في المملكـة ،و أراد أن يفـرض علـى النمسـا مصـيرها كدولـة سـلافية غـير قوميـة و لم ييـأس السـلافيون بسـبب الإجـراءات الفضـة الـتي فرقـت المـؤتمر السـلافي ،هـذا الخطـر إنتقـل إلى الأقليـة الجرمانيـة الـذين حـاولوا أن تقـام في وسـط أوروبا ،دولـة تعاقديـة ،وقـد أرادت المجـر إنطلاقـا مـن صـيف 1848 ثارت علـى حكومـة فينـا في 1849 و أعلنـت إسـتقلالها ، رأى السـلافيون بأنـه يجـب ألا يقبلـوا هـذا الإنفصـال مـن هونغـاريا([2]) ،دون أن ننسـى الباسـكيون في إيطاليـا و كـذا الصـقليون في إيطاليـا و الفلانـدرز في بلجيكـا ،والأقليـات المسـلمة في أوروبا الشـرقية في روسـيا و القوقـاز و الشيشـان و غـيرهم مـن الأقليات التي نشأت في أوروبا و تطورت عبر التاريخ.

إن التبـاين في الصـورة الثقافيـة و العرقيـة لأوروبا بـين الشـرق و الغـرب جعلهـا محـل مقـارنات ،فبينمـا أغلـب البلـدان الأوروبيـة الغربيـة دول متجانسـة ثقافيـا و ذات قوميـة واحـدة نسـبيا نجـد علـى العكـس تمامـا أن دول أوروبا الشـرقية متعـددة ثقافيـا و عرقيـا و ذو قوميـات متعـددة ، وتقـع معظـم دول أوروبا الشـرقية علـى حـدود الإمبراطـوريات في العـالم القـديم و الوسـيط و المعاصـر مـن بينهـا (الرومانيـة ،البيزنطيـة ،التتريـة ،العثمانيـة ،الروسـية ،المجريـة ،النمسـاوية) ،والعديـد مـن القـوى الأوروبيـة الغربيـة الإمبرياليـة. مثـل النابليونيـة في فرنسـا و الفاشـية في إيطاليـا و النازيـة في ألمانيـا ،وقـد قـادت التغـيرات في القـوى ،و أضـافت تحـولات الحـدود الكثـير إلى التغـيرات الدينيـة و الثقافيـة بـين شـعوب تلـك المنطقـة ،و سـاهمت تغـيرات الحـدود

(1) . نفس المرجع،ص 17.

(2) . د.نورالدين،حاطوم،**تاريخ الحركات القومية في أوروبا** ،(دمشق:دار الفكر،ج4 ،1982)،ص 12.

بين السلطات العلمانية و الدينية في إختلاط الجماعات العرقية بسبب نزوح شعوب أجنبية.([1])

فقد هاجر الأتراك و المجريون (يطلق عليهم أتراك الرميلة) إلى مناطق مفتوحة في البلقان و أقاموا مقاطعات عرقية في رومانيا و بلغاريا و تشيكوسلوفاكيا و يوغسلافيا أنذاك و نفس الأمر وقع عندما هاجر الروس و الأوكرانيين إلى منطقة البلطيق و سيبريا و القوقاز و تبعثر الأتراك في البلقان و نتج عن ذلك دعوة إلى الإسلام وسط شعوب البلقان و ضمت الألبان و مسلمي البوسنة و البوماك ،و أضاف تشتت الأقليات الحضرية إلى التنوع العرقي في تلك المنطقة و من نماذج التبعثر النسبي للشعوب المهاجرة الروم (الغجر) ،و يعيشون في كل بلدان القارة الأوروبية ،و التتر و اليهود في الإتحاد السوفياتي سابقا (هجرات حضرية حديثة) ،و خليط الشعوب الرعوية التركية المنغولية في سهول أسيا الوسطى (الأبخاز ،القازاك ،القرغيز).

جدول رقم (1)

الأقليات حسب نسبة السكان الإجمالية في بعض الدول الأوروبية

البلد	الأقليات	نسبة السكان بالألاف
سويسرا	عمال أجانب	145
	الجورسيين	022
فرنسا	البريتونز	068
	عرب – أفارقة	034
	كورسيكيين	006
	الباسك	004

(1) - تيد روبرت جار ،**أقليات في خطر:230أقلية في دراسة إحصائية و سياسية و إجتماعية** ،(ترجمة:مجدي عبد الحكيم ،سامية الشامي) ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ،1995)،ص 204.

إسبانيا	كاتتالونيين	101
	الباسك	045
روسيا	التتر	5.543
	الشوقاش	1.774
	الشيشان	899
	الألمان	842
أكرانيا	الروس	11.352
	البلغار	234
	البولز	215
	المجريين	136
جورجيا	الأرمنيين	437
	الروس	371
	الأبخاز	96
	الأستينين	164
أرمينيا	الأذربيجان	85
	الأكراد	56
	الروس	52
صربيا	الألبان	1.303
	المجريين	390
	الكروات	150
	الروم (غجر)	111
كرواتيا	الصرب	632
البوسنة و الهرسك	الصرب	1.321
	الكروات	758
مقدونيا	الألبان	348

	الترك الصرب الروم (الغجر) المسلمين البوسنيين	47 45 43 40
بيلاروسيا	الروس البولز الأكرانيين اليهود	1.342 418 291 112
ليتوانيا	الروس البولز البيلاروس الأوكرانيين	344 258 63 45

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات مقتبسة من كتاب

تيد روبرت جار ،**أقليات في خطر:230أقلية في دراسة إحصائية و سياسية و إجتماعية** ،(ترجمة:مجدي عبد الحكيم ،سامية الشامي) ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،1995.

المطلب الثاني :الأقليات الأوروبية في العصر الحديث

سنتحدث عن الأقليات في القرن العشرين و التطور الذي شهدته من خلال الحربين العالميتين ،وكذا الحرب الباردة فقد قام جدل سياسي في السنوات الأولى للقرن العشرين بين الساسة و المفكرين الإشتراكيين و الماركسيين حول طبيعة الخلافات في العمليات السياسية بين مجتمعات أوروبا الغربية و الشرقية حيث لوحظ أن غالبية تلك المجتمعات الغربية متجانسة عرقيا ولو نسبيا عن أوروبا الشرقية التي تعد متعددة العرقيات ورأوا أن الإزدهار يتحقق من خلال التناسق المجتمعي و ليس بعكسه.

لم تكن الأقليات التي كانت أكثر صخبا في المعارضة و الكراهية للدولة السوفياتية تلك الأقليات القاطنة في مناطق عرضة للهجوم في أوروبا و الكثير من الأقليات المضمنة بالدراسة جاءت بسبب المعاملة التي عانت منها بعد إحتلال الألمان لأراضي شاسعة في أوروبا الشرقية و غرب و جنوب غرب الإتحاد السوفياتي و أعاد هذا الأخير تعيين حدودها في الغرب بعد الحرب العالمية الأولى.([1])

و في الجنوب تمت إعادة توطين قسرية لعديد الجماعات العرقية الصغيرة بعد إتهامهم بالتعاون مع الألمان ،و تم نفي أقلية التتر و البلقان و الشيشان و الأنغوش القرغيز نفيا جماعيا في ظل ظروف بائسة إلى عشرات المعتقلات اللإنسانية في أسيا الوسطى ،و تم إبعاد الألمان من منازلهم ،و أدى غزو إيطاليا الفاشية أنذاك ليوغسلافيا سابقا في كرواتيا إلى تكوين دولة كرواتية أثناء سنوات الحرب بقيادة حزب أوستاشي([2]) ،و ساهم التدخل النازي في مشكلة الإعتقال الجماعي ،و كانت النتيجة الإقتتال المتبادل بين الأقليات الذي قامت به عصابات الشيتنكس الصربية و الكروات الأوستاشي. وأستطاعت النظم القمعية التي تم فرضها في أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تعيد فرض النظام الإجتماعي في تلك البلدان التي دمرتها الحرب ،و تمت إعادة الإعمار ببطء في هذه البلدان ذات الإقتصاديات المتداعية و تمتعت دول معاهدة وارسو بنفس المكانة السياسية القائمة في الجمهوريات العرقية السوفياتية أثناء الحرب الباردة ،وتم إنتهاج سياسات الإستقلال الثقافي الذاتي بين موسكو و الدول التابعة لها في أوروبا الشرقية ،وظلت العلاقات الإثنية في الإتحاد السوفياتي سابقا و الدول التابعة له في أوروبا الشرقية راكدة.

و تعيش دول أوروبا الشرقية نزاعات داخلية و مآزق يتعذر حلها ففي بعض البلدان قامت الأقليات العرقية بشجب الإضطهاد الذي تتعرض له على أيدي الغالبية السكانية ففي كوسوفو المقاطعة المستقلة في الجمهورية الصربية بيوغسلافيا سابقا ،تعاني الغالبية الألبانية المسلمة من سياسة التمييز العنصري التي تأخذ بها الحكومة الصربية[3] ، و في

(1) . نفس المرجع، ص 210.

(2) . نفس المرجع ،ص 211.

(1) Paul latawski ,martin a.smith,the cosovo crisis,(usa ,manchester university press,2003),p 7.

رومانيا لم تسعى الحكومة إلى تأمين الحماية للأقلية المجرية ،بل شجعت و بقوة الحركة القومية التي تدعى "فاترا رومنسيكا" (vatra romanessca) ، و مازالت جراح الماضي بكل تلك البلدان تدمي و لم تمدها الديمقراطيات الجديدة التي أخذت في التشكيل حديثا إلا بمجرد وصايا و نصائح أخلاقية لا أكثر([1]) ،إلى أن جاءت اللحظة التي إنَهار فيها الإتحاد السوفياتي في أواخر التسعينيات القرن الماضي و بدأت هذه القوميات تنفصل عنه واحدة تلوا الأخرى لتكون دول مستقلة جاء في أعقابها فكرة الإتحاد الأوروبي التي كانت نواة فكرته من خمسينيات القرن الماضي ،فبالرغم من تركز الأقليات في شرق أوروبا إلا أن دول غرب أوروبا هي أيضا كانت تزخر بعديد الأقليات التي تطمح للإستقلال في ظل الإضطهاد و عدم المساواة التي كانت تعيشها في هذه الدول أمثال الباسكيين في كل من فرنسا و إسبانيا و أيضا الكاتالونيين في إسبانيا و الصقليين في إيطاليا والفلاندرز في بلجيكا و جزر الفارو في هولندا إلى جانب الأقليات المسلمة في هذه الدول و التي عانت من التمييز داخلها.

قد ينتج الإختلاف بين القومية العرقية ،و الشعوب الأصلية من إعتبارات قومية أنانية خاصة بحماية المنافع ،و المزايا المادية أو البحث عن مساعدة تنموية ،أكثر من تجاوزات أو إنتهاكات أو نزاعات ثقافية ([2]) ،و الملاحظ أن النزعات الإنفصالية لم تظهر إلا في الدول التي أحست فيها أقلياتها بالتمييز بين أطياف المجتمع خاصة إذا كانت هذه الأقليات تتموقع في أماكن غنية بالموارد ، و الإمكانات التي تعتبر المحرك الأساسي لإقتصاديات الدول ،و ترى أنها لا تستفيد من الخيرات التي تزخر بها كما هو الحال في إسبانيا من خلال مطالبة إقليم كاتالونيا للإنفصال عنها نتيجة غياب العدالة التوزيعية في الموارد ،و كذا إقليم الباسك في كل من إسبانيا و فرنسا ،وغيرها من الدول الأوروبية التي تعاني أقلياتها التهميش و الإضطهاد.

شكل (3)

خريطة توضح الأقليات في شرق أوروبا

(2) . فلاديمير ،تيسمانيانو،**تاريخ أوروبا الشرقية** ،(ترجمة: أمل رواش) ،(مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1996)،ص 10.
(3) . تيد روبرت جار ،مرجع سابق ،ص 213.

المجموعات الإثنولُغويَّة (الإثنيَّة واللُغويَّة) في بلاد القوقاز

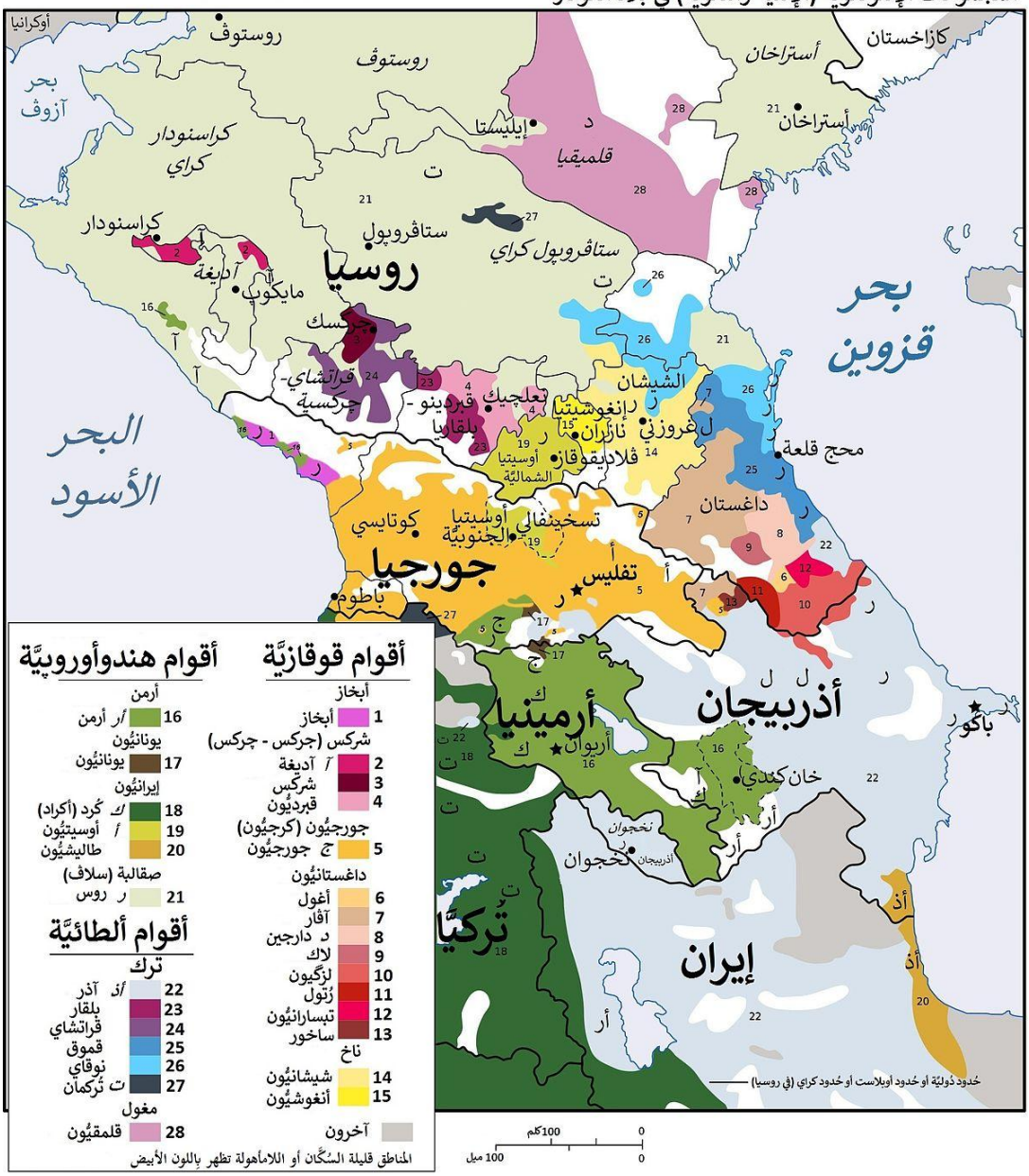

المصدر: على الرابط

https://www.ida2at.com/islamic-map-in-europe-a-competitive-market-on-the-rites-and-symbols/

المبحث الثاني :الأقليات الأوروبية بعد انطلاق التجربة الوحدوية

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا ،فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط ،مروراً بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة واسعة لمئات السنين ،قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي ،منها محاولة **نابليون** في القرن التاسع عشر ،والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد **هتلر** ،وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية ،بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة ،اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة ،مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية ،إلى أن تأسست فكرة الإتحاد الأوروبي في بداية تسعينيات القرن الماضي و التي كانت جذورها ممتدة من الخمسينيات من خلال الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1951.ففي هذا المبحث سنتطرق لنبذة بسيطة عن الإتحاد الأوروبي ،و كذلك سنتحدث عن توزيع الأقليات داخل دول هذا الإتحاد.

المطلب الأول :نبده عن الاتحاد الأوروبي

تعتبر أول أفكار التوحيد السلمي للأمم الأوروبية من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي **فكتور هوغو** عام **1851** دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق. وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ،ازدادت بشدّة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية ،فرنسا،إيطاليا ودول بينيلوكس(Benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community) ،وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة" ،تأسست في اتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في 1 يناير كانون ثاني

1958. هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للإتحاد الأوروبي. تطور الاتحاد الأوروبي من جسم تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية[1].

الاتحاد *الأوروبي* هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة بعد خروج بريطانيا منه في 23 يونيو 2016 و أخر من إنضمت كانت كرواتيا في1 يوليو 2013 ،تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 ،ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد ***الأوروبي*** نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه.

يمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة 3975000 كم^2. أعلى قمة في الاتحاد هي جبل(**مونت بلانك**) 4808م،والذي يقع بين فرنسا وإيطاليا.أكبر بحيرة هي بحيرة **فينيرن** في السويد وتبلغ مساحتها 5650 كم^2. أطول نهر هو الدانوب الذي ينبع من الغابة السوداء في ألمانيا ويجتاز الاتحاد بمسافة قدرها 1627 كم.

***العضوية:**

لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للإتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف شروط **كوبن هاغن**:

*شروط سياسية :*على الدولة المرشَحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

*شروط اقتصادية :*وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

(1). عماد، جاد ، الإتحاد الأوروبي (تطور التجربة)،(مجلة السياسة الدولية،عدد 161، جويلية 2005)،ص 223.

شروط تشريعية : على الدولة المرشَحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد([1]).

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على 3 أجهزة إدارية تعرف بما يسمى *المثلث الإداري* وهي مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي.

***مجلس الإتحاد الأوروبي:** يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.

له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزة الثانية والثالثة كالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني لكنه لا يمكن أن يقرر في مسائل متعلقة بالركيزة الأولى إلا بناء على طلب من المفوضية الأوروبية.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ .أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة) ،المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر تقريبا([2]).

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. تملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة.

يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27% من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الاتحاد.

(1). نفس المرجع ،ص 224.

(2). المرجع نفسه ،ص 225.

تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر.

شكل (4)

خريطة توضيحية لتوزيع دول الإتحاد الأوروبي و تاريخ إنضمامها

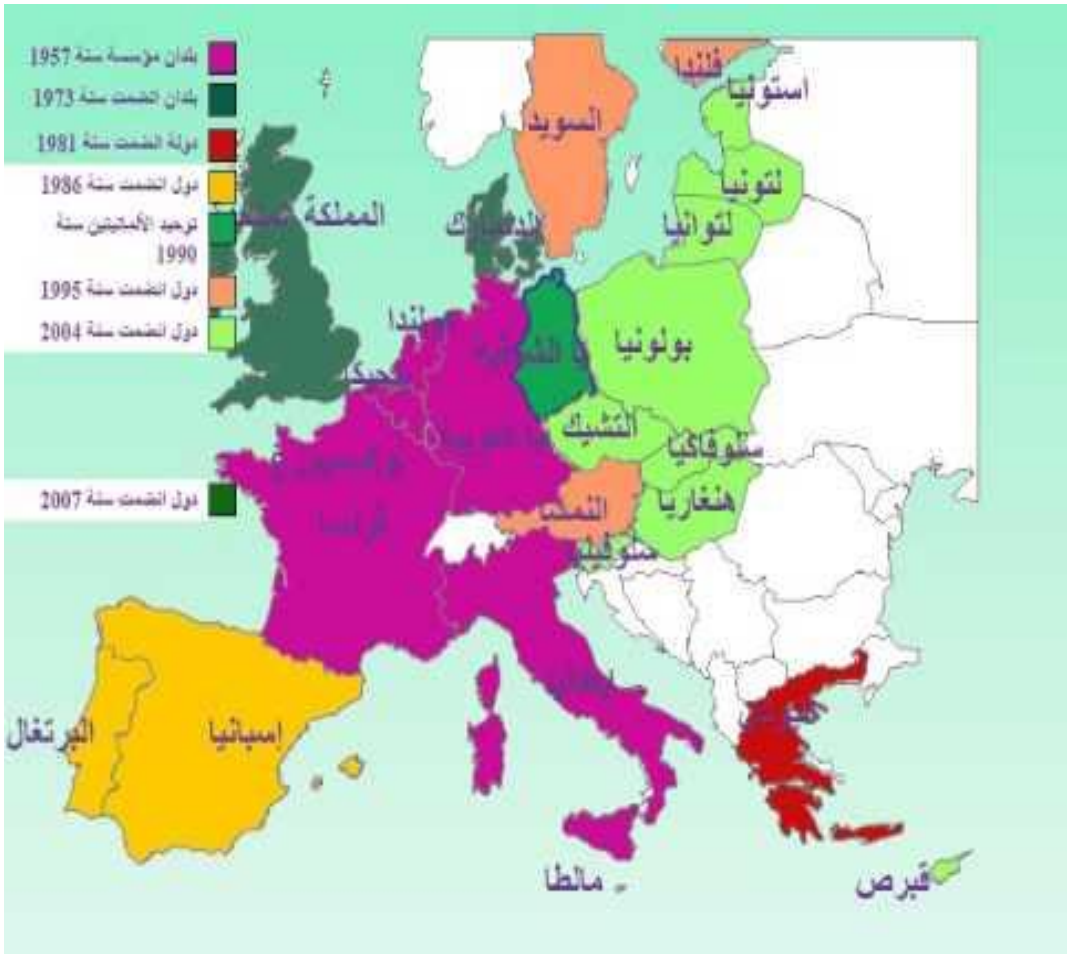

المصدر: على الرابط

https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%ce=univ&sa=X&ved=0ahUKEwjvxOysp4_bAhWF1RQKHe2HAUAQsAQIJA

***المفوضية الأوروبية** :تهتم *المفوضية الأوروبية* والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل ،مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها.

تمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد.

يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد([1]).

***البرلمان الأوروبي** :يملك *البرلمان الأوروبي* بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها ،يشارك بوضع القوانين ،يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ لكنه يعمل أيضا في بروكسل ولوكسمبورغ.

يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من 751 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل 5 سنوات.

يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية([2]).

(1) . مخلد عبيد ،المبيضين،**الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ،(عمّان:الأكاديميون للنشر و التوزيع،2012)،ص 139.
(2) . نفس المرجع،ص 130.

المجلس الأوروبي :هو اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية. يعقد الاجتماع من 2 إلى 3 مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة ورسم سياسة الاتحاد. وعادة ما يكون برئاسة الدولة التي تترأس مجلس الاتحاد الأوروبي.

يتم اتخاذ القرارات بالإجماع. ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للاتحاد([1]).

المطلب الثاني :توزيع الأقليات داخل دول الإتحاد الأوروبي

تتعدد الأقليات المكونة للنسيج الإجتماعي لدول الإتحاد الأوروبي ،فقد لا تخلو دولة من دوله على وجود جماعات أقلَوتية داخلها بتنوع أشكالها سواءا عرقية أو ثقافية أو قومية أو دينية ،و غير ذلك لكن الملاحظ هو أن الأقليات العرقية هي السمة الغالبة و المكونة لهذا النسيج الإجتماعي الأوروبي ثم تأتي بعد ذلك الأقلية الدينية و خاصة الأقليات المسلمة التي تعتبر الدَين الثاني بعد المسيحية في أوروبا و التي تتعرض لموجة من الإضطهاد داخل هذه الدول .

تضم معظم الدول أقليات عرقية. ولا تشكل الدول الأوروبية استثناء في هذا المجال ،حيث عاش عدد كبير من الأقليات الوطنية داخل حدودها. فقد كانت هنالك أقليات ألمانية قبل الحرب العالمية الثانية يطلق عليها ألمان إقليم السوديت في دولة تشيكوسلوفاكيا (سابقًا). وتعيش أقليات دينية أيضًا داخل هذه الدول ،حيث تشكل طائفة الكاثوليك الرومان أقلية في شمالي أيرلندا ،وكذلك المسلمون في البوسنة والهرسك. ويوجد في فرنسا ودول جنوب أوروبا عدد من الأقليات العربية. ففي فرنسا يعيش حوالي مليون ونصف المليون من الأقليات المغاربية ،كما يعيش حوالي ثلاثة ملايين مهاجر تركي في ألمانيا. وتمثل الأقليات الهندية والباكستانية حوالي 3% من عدد السكان في المملكة المتحدة (1,56 مليون نسمة) حسب إحصاءات عام 1991م.

فتتوزع الأقليات على اغلب دول الإتحاد في إسبانيا و إيطاليا و هولندا وفرنسا و بلجيكا و كرواتيا و غيرها من دول الإتحاد فمثلا نجد في إسبانيا أنواع كثيرة من الأقليات

(1) . نفس المرجع،ص 135.

العرقية فهناك الباسكيين الذين يتركزون في إقليم الباسك و هناك الكتالان المتواجدون في إقليم كاتلونيا و هناك الأندلسيين الذين ينتمون للحضارة الإسلامية التي كانت هناك.

و في إيطاليا نجد الصقليين و في بلجيكا تتصاعد أقلية الفلاندرز و الكورسيكيين في فرنسا و أيضا كاليدونيا الجديدة ،و جزر الفارو في الدانمارك ،و في إيرلندا الشمالية بين المسيحيين بين الطائفة البروتستانتية و الكاثوليكية و غيرها من الأقليات تسعى مناطق وأقاليم عدة داخل الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقلالها ،و فيما يأتي سنتطرق لبعض النماذج المطالبة بالإنفصال داخل دول الإتحاد الأوروبي.

و الجماعات العرقية في أوروبا هي محور الإثنولوجيا الأوروبي ،وهو مجال من مجالات علم الإنسان المتصلة بالأعراق المختلفة التي سكنت في أمم أوروبا.وفقا لدراسة ألمانية هناك 87 شعب أوروبي ،والتي يشكل 33 منهم غالبية السكان في دولة واحدة على الأقل ذات سيادة ،في حين أن 54 المتبقية تشكل الأقلية،ويقدر العدد الإجمالي للسكان أقلية وطنية في أوروبا 105 مليون شخص ،أو 14٪ من 770 مليون أوروبي.

يمكن إيضاح هذه الأقليات و أين تتركز فيما يأتي:

شكل (5)

الأقاليم الساعية للإنفصال داخل دول الإتحاد الأوروبي

المصدر : إعداد الطالب

كورسيكا :

تعتبر هذه الجزيرة المتوسطية الوحيدة في فرنسا من خارج أقاليم ما وراء البحار التي تتمتع بوضع خاص يمنحها المزيد من السلطات.

وبعد عقود شهدت أكثر من 4500 هجوم شنتها "جبهة التحرير الوطني في كورسيكا"، أعلنت المنظمة المسلحة السرية في حزيران/يونيو 2014 التخلي عن السلاح من أجل تعزيز العملية السياسية.

ولما تحالف الاستقلاليون والمطالبون بمزيد من الحكم الذاتي، أصبحوا أول قوة سياسية تتصدر الجمعية الوطنية في كورسيكا عام 2015. وفي حزيران/يونيو الماضي، انتخبت كورسيكا ثلاثة نواب من هذا التحالف لتمثيلها في البرلمان الفرنسي،وقد أقرت الجمعية الوطنية في كورسيكا العديد من الإصلاحات مثل الاعتراف باللهجة المحلية كلغة رسمية إلى

جانب الفرنسية ،ونظام ضريبي محدد ،وذكر كورسيكا في الدستور الفرنسي،لكن باريس لم توافق على هذه المطالب.

إسكتلندا:

تتمتع إسكتلندا بحكم ذاتي داخل المملكة المتحدة منذ عام 1998 ،لديها برلمان مع مجموعة واسعة من الصلاحيات خصوصا في قطاعات التعليم والصحة والبيئة والعدالة. لكن قضايا الدبلوماسية والدفاع تبقى مسؤولية لندن.

وقد رفض هذا الإقليم الشمالي بنسبة 55% الاستقلال في استفتاء تاريخي عام 2014. لكن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد عامين أعاد إحياء مشروع الوطنيين ،مع تصويت غالبية الإسكتلنديين للبقاء في الاتحاد الأوروبي.

إلا أن الخسائر الكبيرة التي تكبدها الحزب الوطني الإسكتلندي في حزيران/يونيو الماضي ،دفعت رئيسة وزراء إسكتلندا **نيكولا ستورجن** إلى تأجيل قرار إجراء استفتاء ثان كان مقررا في خريف عام 2018 ،أي بعد المفاوضات حول بريكسيت([1]).

الفلاندرز :

حصلت هذه المنطقة الناطقة بالهولندية في شمال بلجيكا على العديد من الصلاحيات خلال العقود القليلة الماضية ،كما أنها تهيمن على المشهد السياسي والاقتصادي في بلجيكا.

نشأت القومية الفلمنكية إبان القرن التاسع عشر ،لكنها لم تكن أبدا أقوى مما هي عليه اليوم. وقد ساهم ممثلها السياسي ،التحالف الفلمنكي الجديد ،في تعزيز موقعها كأول حزب في البلاد خلال الانتخابات التشريعية عام 2014 ،لتصبح حجر الزاوية في الحكومة الفدرالية اليمينية الناطقة بالفرنسية برئاسة **شارل ميشال**([2]).

(1) . آنا برس ،**الحركات الانفصالية حول العالم أوروبا تواجه الشبح الأخطر**. تم تصفح الموقع يوم:2018/02/23، http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/c29a5e1545

(2) . نفس المرجع.

وهذا الحزب مؤيد لقيام الجمهورية الفلمنكية على المدى الطويل ،ويعتزم إحياء المسيرة نحو الاستقلال الذاتي عام 2019

جزر فارو :

من المتوقع أن ينظم هذا الأرخبيل الذي يتمتع بحكم ذاتي في الدانمارك في شمال المحيط الأطلسي استفتاء على دستور جديد في 25 أفريل 2018 ،يمنحه حق تقرير المصير.

وتحظى هذه المنطقة التي نالت الحكم الذاتي عام 1948 ببرلمان ومياه إقليمية ذات سيادة ،وشركة طيران خاصة بها. لكن الشؤون الخارجية والدفاع تبقى مسؤولية الدانمارك([1]).

إقليم الباسك :

لقد خفتت حمى الاستقلال في إقليم الباسك الذي تتقاسمه إسبانيا وفرنسا ،منذ أن أعلنت حركة **"هيري باتاسونا"** ،الذراع السياسي لمنظمة **"إيتا"** ،حل نفسها في **جانفي 2013**.

وتعتبر هذه الجماعة الانفصالية التي تصنفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية مسؤولة عن مقتل 829 شخصا خلال 40 عاما من العنف.

وقد أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر 2011 وقف عملياتها المسلحة. ولم يبق هناك حاليا سوى حفنة من الناشطين.

لكن النزعة الانفصالية في إقليم الباسك لم تخفت. فالائتلاف اليساري المطالب بالاستقلال **"آه بيلدو"** هو القوة السياسية الثانية في الباسك. ويؤيد 17% من الباسكيين الاستقلال و 42% الحكم الذاتي ،وفقا لنتائج استطلاع أجري نهاية عام **2016**.

(1). نفس المرجع.

كاليدونيا الجديدة :

من المتوقع أن ينظم هذا الأرخبيل الفرنسي في قلب جنوب المحيط الهادئ استفتاء لتقرير المصير في خريف 2018 بحلول الذكرى العشرين لاتفاق **نوميا** الذي يتضمن عملية إنهاء الاستعمار بشكل تدريجي.

شكل (6)

خريطة توضيحية للدول التي تتواجد بها الأقليات الأوروبية

المصدر: على الرابط

https://www.ida2at.com/islamic-map-in-europe-a-competitive-market-on-the-rites-and-symbols/

المطلب الثالث : مكانة الأقليات في التشريع الأوروبي

تعتبر الأقليات الإثنية في أوروبا ،و إنَ كان لها دور فاعل في مسار الديمقراطية في مراحل انتقالية ،فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحرر شعوب هذه الدول من ديكتاتورية الحزب الوحيد وانفتاحها على الديمقراطية ،عرفت أوروبا صحوة للإثنيات اتخذت في بعض البلدان صراعًا دمويًّا مثل حالة يوغوسلافيا سابقًا في الحرب التي خاضها شعوب البوسنة وكرواتيا وكوسوفا في تسعينيات القرن الماضي ،والتي انتهت بتفكك يوغوسلافيا وبروز دول على أساس إثني. أي أن الأقليات الإثنية داخل الأغلبية الصربية تحولت إلى دول مستقلة ،إنه نموذج انتزعت فيه أقليات حقوقها السياسية عبر العنف ،ولكن ما يهمنا في هذا المسار كونه سيحقق حلاً ديمقراطيّا تمكنت على أساسه هذه الأقليات من تملك زمام أمورها وخوض تجربة ديمقراطية جديدة في إطار دول ذات سيادة.

كما عرفت دول أوروبا الوسطى ،بعد انهيار النظام الشيوعي بها ،انضمام الأقليات إلى أحزاب وحركات سياسية دخلت معترك الانتخابات مثل "حركة الحقوق و الحريات" في بلغاريا (وهي من البلدان داخل الاتحاد الأوربي التي تعترف بالأحزاب الإثنية إلى جانب رومانيا) ،التي تدافع عن مصالح الأقليات التركية والمسلمين وحقوقهم السياسية والمدنية،وتتوفر هذه الحركة على مقاعد في المجالس المنتخبة مما يمكِّنها من لعب دور الحكم في مسار المصادقة على إصلاحات جوهرية تهم البلد كله. هذه الأحزاب الإثنية تعرف أن سلطتها في قدرتها على ترجيح كفة طرف على آخر[1].

فعلى الصعيد السياسي وحقوق الأقليات فإن "حركة الحقوق و الحريات" ستلعب دورًا محوريًّا في النقاش الذي عرفه البلد إبان توقيع الاتفاقية الإطارية من أجل حماية الأقليات في المجلس الأوروبي سنة 1997. ولقد دافع زعيم هذه الحركة على ضرورة اعتبار بلغاريا دولة متعددة الإثنيات مع طرح مسألة التمييز ،مع العلم أن دور الحركة لا يقتصر على الحقوق السياسية والثقافية ،فهي تدافع أيضًا عن المصالح الاقتصادية للأقليات([2]).

(1) . وائل أحمد علام ،**حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام** ،(مصر : دار النهضة العربية،ط 2،2001)،ص 231.
(2) . فلاديمير ،تيسمانيانو ،مرجع سابق ،ص 247.

وعمومًا فإن مطالب الأقليات في مراحل الانتقال الديمقراطي من خلال التجارب المعروضة ،تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،إن هي كانت منظمة وذات مطالب سياسية تروم العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة ،في بناء لبنة الديمقراطية في البلد بشرط أن لا يتحول خطابها إلى خطاب عرقي يحمل في طياته بذور الانفصال أو الحقد والدعوة إلى العنف على أساس سمو إثني أو تميز عرقي.

ولقد صدر العديد من الإتفاقيات الأوروبية التي تعنى بحقوق الإنسان و من بين هذه الإتفاقيات توجد إتفاقيتان تعنيان بصفة خاصة بالأقليات و هما:

ـ إتفاقية الإطار لحماية الأقليات القومية (**1 فيفري 1995**) و دخلت حيز النفاد في (**1 فيفري 1998**).

ـ الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية و لغات الأقلية في (**5 نوفمبر 1992**) و دخلت حيز النفاد في (**1 مارس 1998**).

و تعتبر الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حجر الزاوية في الحماية الأوروبية لحقوق الإنسان و سنعرض لحقوق القليات في هذه الإتفاقية و الرقابة الدولية في ظلها.

أشارت الإتفاقية إلى الأقليات في المادة الرابعة عشر منها حيث تنص " يكفل التمتع بالحقوق و الحريات المقررة في هذه الإتفاقية دون تمييز أيًا كان أساسه كالنوع او العرق او اللون أو اللغة او العقيدة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإجتماعي أو الإنتماء إلى أقلية قومية أو الثروة او الميلاد أو أي وضع أخر"([1]) ،و هذه المادة هي الوحيدة في الإتفاقية التي تنص على الحق في منع التمييز في التمتع بالحقوق و الحريات لأي سبب من الأسباب من ضمنها الإنتماء إلى أقلية قومية فعضوية الشخص لأقلية قومية ينبغي ألا تكون سببا في أي تمييز ،كما يجوز وفقا للإتفاقية لأفراد الأقليات حرية التجمع السلمي و حرية تكوين الجمعيات التي تكون إهتماماتها متعلقة بشؤون الأقلية

(1) . وائل أحمد علام ،مرجع سابق،ص ص 233،234.

فتنص الفقرة الأولى من المادة الحدي عشر على أن " لكل إنسان الحق في حرية الإجتماعات السلمية و حرية تكوين الجمعيات مع أخرين"([1]).

لقد عنت التشريعات الأوروبية بضمان حقوق الأقليات المنتمية إلى المجتمعات الأوروبية بشتى أنواعها من خلال مواثيق و إتفاقيات توافق النهج الديمقراطي الذي تتبعه أوروبا و الذي يضمن الحقوق لكل الفئات المتواجدة داخل التراب الأوروبي. و تخضع هذه الإتفاقية في تطبيقاتها لرقابة دولية تشرف عليها لجنتين هما اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ،وكذا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(1) . نفس المرجع،ص 234.

المبحث الثالث :أسباب عودة النزعات الانفصالية رغم الوحدة

يشهد العالم اليوم أكثر من نزعة انفصالية نائمة لأسباب مختلفة ومتنوعة ،وهي مثل البراكين الخامدة نجدها في القارة العجوز مثلا (في بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا وأوكرانيا ومنطقة القوقاز) ،وفي أميركا الشمالية (كاليفورنيا) وفي كندا (الكيبيك) ،وفي آسيا وافريقيا ،وفي أكثر من دولة ومنطقة عبر العالم. وعند كل أصحاب هذه النزعات الانفصالية ،يتم التشبث بمبدأ كوني ،وهو مبدأ تقرير المصير الذي لا يمكن لأية شريعة أو قانون أن يمنع الناس من ممارسته حقا أساسيا من حقوقها ،لكنه أحيانا يستعمل هذا الحق يراد به تلبية نزعات شوفينية ضيقة ،و لكن مايهمنا في هذا هو النزعات الإنفصالية المتواجدة في أوروبا و مدى تأثيرها على إستقرار الوحدة الأوروبية من خلال معرفة أسباب عودة هذه الأخيرة رغم الوحدة التي عرفتها أوروبا بداية التسعينيات.

المطلب الأول :تعريف النزعات الإنفصالية

لا تعتبر النزعات الانفصالية وليدة اليوم ،فقد عرفها التاريخ على مر العصور. وفي وقتنا المعاصر ،تنامت بعد انتهاء الحرب العالمية الباردة نهاية ثمانينيات القرن الماضي ،إعلانا عالميا عن موت الإيديولوجيات السياسية المستقبلية ،وعودة الحياة للإيديولوجيات التاريخية الماضية التي تبحث عن ذاتها في الهوية والدين والعرق ،لذلك لم يكن غريبا آنذاك أن تنفجر النزعات الانفصالية في المناطق التي كانت محسوبةً على "المعسكر الشرقي" الذي كانت فيه الإيديولوجيا السياسية حاضرة بقوة ،بل وطاغية بطريقة كبيرة ،ما سارع في انفجار تلك النزعات في عدة أماكن آنذاك ،خصوصا في منطقة البلقان ودول المعسكر الشرقي ،نتيجة ظروف تاريخية عاشتها تلك المنطقة.

يطلق مصطلح الانفصالية على التحركات التي تتبناها مجموعة من المجتمع تسعي إلى الاستقلال ،بتوجهات أو دوافع تهدف إلى فصل أرض أو منطقة يقيمون فيها من الدولة

التي تسيطر عليها و تحكمها ،أو علي الأقل الحصول على حكم ذاتي في إطار هذه الدولة([1]).

وفى كثير من الأحيان يشير إلي الانعزال الاجتماعي لفئة معينة من مجتمع دولة ما عن المجتمع الأساسي للدولة التي تحكمها نتيجة لمواجهة هذه الفئة بعض المشكلات الاجتماعية. وفي قليل من الأحيان يتم فرض الفصل الاجتماعي سياسيا من السلطة كما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا

فيمكن تعريف النزعات الإنفصالية بأنها حالة من الرفض الاجتماعي تتبناها مجموعة من الناس لدوافع متباينة إما عرقية أو دينية أو ثقافية أو قومية أو إقتصادية ... وغيرها تهدف من خلاله إلى تقرير مصيرها .

المطلب الثاني :أسباب عودة النزعات الإنفصالية في أوروبا

تتعدد أسباب النزعات الانفصالية ،فهي إما أن تكون إقليمية، أو عرقية ،أو لغوية ،أو ثقافية أو دينية ،أو إقتصادية أو إيديولوجية أو سياسية ،وغيرها من الأسباب. و ربما يجتمع أكثر من سبب منها في حالة واحدة ،وتوجد أيضا درجات وأساليب للحركات الانفصالية ،فأحيانا يتم استخدام القوة المسلحة أو العمليات المسلحة عبر تشكيل منظمات أو جماعات تحمل السلاح لتحقيق أهدافها ،وهناك المظاهرات ،والاحتجاجات ،والإضرابات السياسية والاجتماعية و العمالية ،وهناك الإجراءات السياسية والدستورية الشرعية.

إنَ الطابع الغالب على أسباب عودة النزعات الإنفصالية التي تشهدها أوروبا خاصة بداية من 2008 ،يعود إلى أسباب إقتصادية بعد الأزمة المالية التي شهدتها و سياسات التقشّف التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأكثر تأثَرا بالأزمة المالية ،أو فرضتها الحكومات على نفسها ،كما هو الشأن في إسبانيا التي ظهرت فيها حركة انفصالية في

(1) . علي أنوزلا ،**استيقاظ النزعات الانفصالية**. تم تصفح الموقع يوم:2018/02/27،
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/9/26/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%B8

منطقة كتالونيا ،وهي لا تختلف في نوازعها عن الموجودة في منطقة كيبيك في كندا ،واسكتلندا في المملكة المتحدة.

شكل (7)

خريطة توضح الأقاليم التي تريد الإنفصال

المصدر : على الرابط

https://www.ida2at.com/islamic-map-in-europe-a-competitive-market-on-the-rites-and-symbols/

يمكن أن نلخَص بعض أسباب عودة الحركات الإنفصالية في أوروبا بعد الوحدة

ـ الشعور بالاضطهاد أو مجرد الرغبة في إشباع تضخم الحس القومي الهوياتي عند شعوبها هو محرّك نوازع الانفصال عندها

ـ تدخّل العامل الاقتصادي موجها ومحفزا لترويج النزعة الانفصالية ،على الرغم مما قد يحمله من مغالطات كبيرة ،بما أنه عامل متغير ،فالمناطق التي تعتبر نفسها اليوم غنية ،بفضل ثرواتها أو نشاط سكانها ،قد لا تستمر كذلك عندما تستقل بذاتها. والعوامل الاقتصادية التي تجعل الكثير من المناطق الغنية ترفض تقاسم ثرواتها مع بقية مناطق الدول القومية الكبرى ،ويصدق ذلك بشكل كبير على كاتالونيا في إسبانيا والفلاندرز ذات الأغلبية الناطقة باللغة الفلامانية في بلجيكا ،كما يصدق بالقدر نفسه على منطقة شمال إيطاليا التي تطالب فيها «رابطة الشمال» باستقلال الجزء الشمالي عن الجنوب الذي يعرف صعوبات اقتصادية مزمنة وانتشاراً تاريخياً لافتاً لبعض المجموعات الإجرامية ،وتعد حركة الألوية الحمراء في إيطاليا أحد أبرز الحركات الإنفصالية في أوروبا و توجد أيضا حركة إيتا في إسبانيا و التي تقود النزعة الإنفصالية في إقليم كاتلونيا([1]).

ـ عامل التنوع أو الاختلاف بسبب العرق أو الدين أو اللغة الذي تنامى في السنوات الأخيرة لدى الأقليات الأوروبية.

ـ غياب الديمقراطية ،وفشل دولة القانون والمؤسسات ،وعدم وجود عدالة اجتماعية واقتصادية جعل من هذه الحركات تسعى للإنفصال و إقامة دولة مستقلة تنعم بالثروات التي تدخر عليها.

ـ تشهد المجتمعات الأوروبية صعودا للمشاعر القومية والانعزالية، والدعوات إلى الخروج من المنظومة الأوروبية ،وزيادة حضور اليمين المتطرف في البرلمانات المحلية والبرلمان الأوروبي (هولندا ،فرنسا ،ألمانيا ،التشيك ،النمسا ،إيطاليا...) ،ورغم الاختلاف أحيانا

(1). عادل زقاق ،"**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤساساتي والبنائي**".تم تصفح الموقع يوم :2018/02/25، http// : www.geocities.com./adelzeggagh/intervention.html.

عـن الحالـة الكتالونيـة فـإن النظـرة الشـوفينية حاضـرة في معظـم أطروحـات هـذه الأحـزاب ،وهي تعبر في النهاية عن نزعة التفكيك وليس الوحدة.

لـذلك تـبرز هـذه النزعـات بقـوة كنتيجـة في ظـل الأزمـات الاقتصـادية والسياسـية الـتي تمـر بهـا الـدول ،وتجعـل بعـض مناطقهـا أو سـكانها يشـعرون بالإهمـال أو التهمـيش أو الاسـتغلال والـتحكّم مـن طـرف المركـز كمـا هـو الحـال في أوروبا خاصـة بدايـة 2008 ،أيـن شـهدت أزمـة مالية حادة كان لها الأثر البالغ في عودة هذه النزعات.

شكل (8)

خريطة توضيحية لمكانة الأقاليم التي تريد الإنفصال عن إسبانيا

المصدر : على الرابط

https://www.assakina.com/politics/news-muslims/20622.html

الملاحظ من خلال الخريطة أهمية الموقع الذي يحتله كل من إقليم كاتلونيا ،و إقليم الباسك اللذان يريدان الإنفصال كلية عن إسبانيا ،فكلا الإقليمين يعتبران واجهة بحرية هامة من جهة البحر الأبيض المتوسط ووجهة سياحية نظرا للمميزات التي يمتلكانها رغم رفض إسبانيا لهذا الإنفصال ،لأنه يمثل ضربة قوية لإقتصادها و لدخلها القومي الذي يقوم بالأساس على العائدات التي تأتي من هذين الإقليمين ،و خاصة إقليم كاتلونيا ،و كذا رفض الإتحاد الأوروبي لهذا الإنفصال لأنه يهدد إستقرار و إستمرارية التكامل الأوروبي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن أوروبا تعتبر مهد الجماعات الأقلواتية ،بإختلاف تصنيفاتها و خاصة الأقلية العرقية و القومية منها ،فمن قدم العصور تشكلت و عاشت هذه الأقليات في ظل الحضارة الرومانية و البيزنطية و كذا الإمبراطوريات التي تعاقبت على أوروبا ،كالإمبراطورية النمساوية ،و البريطانية و غيرها دون أن نغفل عن ذكر الأقليات التي عاشت في العهد العثماني إلى أن وصلوا إلى الثورات التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر كالثورة الفرنسية و الألمانية لاقت فيها هذه الأقليات ويلات عديدة تشتت في أصقاع أوروبا إلى غاية القرن العشرين ،و ما شهده هذا الأخير من حروب كالحرب العالمية الأولى ،و الثانية و اللّتان أفرزتا واقع مر للأقليات في هذه القارة و ما نتج عن الحرب الباردة من تقسيم لأوروبا بين شرق و غرب و ما عانته الأقليات في أوروبا الشرقية من إضطهاد و تهميش مارسه الإتحاد السوفياتي أنذاك عليهم سواءا التابعين له ،أو التابعين ليوغسلافيا أنذاك ،إلى أن جاءت فكرة الإتحاد الأوروبي التي لملمت هذا الشتات الذي عرفته أقليات أوروبا في ظل الحقوق التي منحها هذا الإتحاد لهم. لكن تشهد أوروبا الأن عودة متصاعدة للنزعات الإنفصالية نتيجة مجموعة من الأسباب لعل أبرزها العامل الإقتصادي ،فالطابع الغالب على أسباب عودة النزعات الإنفصالية التي تشهدها أوروبا خاصة بداية من 2008 ،يعود إلى أسباب إقتصادية بعد الأزمة المالية التي شهدتها و سياسات التقشّف التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأكثر تأثَرا بالأزمة المالية ،أو فرضتها الحكومات على نفسها ،كما هو الشأن في إسبانيا التي ظهرت فيها حركة انفصالية في منطقة كتالونيا ،وفي إيطاليا من خلال منظمة الألوية الحمراء.

الفصل الثالث:

أثر النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي

تلعب الأقليات دورا بارزا في التفاعلات الدولية التي يعيشها العالم ،نظرا للأثر الذي تخلفه على السياسات العامة سواءا الوطنية أو الإقليمية من خلال ما يحدث من صراعات عرقية و توجهات إنفصالية باتت تؤرق عديد الدول التي تحتوي على جماعات أقلواتية ،فالإتحاد الأوروبي الذي تحتوي دوله على عديد هذه الجماعات ،و ما تشهده من حراك خاصة في ظل الأزمات التي تعصف بأوروبا منذ 2008 الذي كان لها الأثر البالغ في تصاعد مطالب هذه الجماعات ،و من بينها المطالبة بالإنفصال كإقليم كاتلونيا في إسبانيا و الباسك أيضا ،و كورسيكا في فرنسا ،و عديد الأقاليم سواءا في بلجيكا أو هولندا أو إيطاليا ،و غيرها من دول الإتحاد و سنحاول أن نعالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث ،أولها سنتحدث عن نواقص مقترحات الإحتواء الأوروبي لمسألة الأقليات ثم سنتطرق إلى الآثار السلبية لمسألة الأقليات و النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي ثم سنتحدث عن السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الأقليات الأوروبية ،معالجين للإشكالية الأتية **ماهي تداعيات النزعات الإنفصالية التي تشهدها أوروبا على إستقرار و إستمرارية الإتحاد الأوروبي؟**وسنعالج هذه الإشكالية من خلال الفرضية الأتية : **كلما أعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة من قبل الدول الأوروبية كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات و من تم تتولد حالة اللاستقرار** .وسنعتمد في هذا الفصل على المناهج التالية : **المنهج الوصفي،منهج دراسة حالة ،منهج التحليل الفئويّ ،المنهج التنبؤّيّ "المقاربة الاحتماليّة".**

المبحث الأول : نواقص مقترحات الاحتواء الأوروبي لمسألة الأقليات

يعتبر الإتحاد الأوروبي من بين أنجح مقتربات التكامل التي عرفها العصر الحديث في تاريخه ،نظرا للعوامل التي أحاطت بإنشائه ،و الذي إستطاع أن يتجاوزها بفضل العزيمة التي كانت غالبة على الدول الأوروبية للخروج بأوروبا الفترة العصيبة عاشتها في جل مراحل القرن العشرين جعلت منها بؤرة للصراع لكن إرادة المجتمعات الأوروبية لتحقيق تكامل يرجع لها هيبتها رغم التعدد و التاريخ الذي عاشته هذه الدول فيما بينها لكن كانت مصلحة أوروبا فوق كل شيء ،و نشأ هذا المنتظم الذي كانت بوادره من خمسينيات القرن الماضي ،و الذي حقق مستويات كبيرة في النمو و إحتواء مختلف الشرائح المكونة للمجتمع الأوروبي ،لكن رغم كل هذا النجاح إلا أنه يواجه مجموعة من الإنتقادات التي أصبحت أوروبا تعيشها خاصة في إدارة الأقليات المتواجدة ضمن الدول المكونة له و كيفية التعامل معها فهناك عدة نقائص فشل هذا الإتحاد في بلورتها بغية إحتواء هذه الفئات ،وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نبين هذه النقائص .

أولا : غيـاب إدارة التعـدَدات الإثنيـة ،و يقصـد بهـا الإسـتراتيجيات و الفلسـفات العامـة الظـاهرة والمسـتترة الـتي تتبعهـا الـنظم في التعامـل مـع الجماعـات الإثنيـة ومطالبهـا. وأهـم هـذه الإستراتيجيات (الاستيعاب والدمج ،واقتسام السلطة ،والاستئصال والترحيل).

تقـوم عمليـات الاسـتيعاب والـدمج علـى عمليـات ثقافيـة بتكـوين ثقافـة موحـدة وأنظمـة تعلـيم ومنـاهج وأسـاليب تربويـة موحـدة ،وعمليـات اسـتيعاب ماديـة بصـهر الجماعـات ببعضـها إمـا بإلحاقهـا بهويـة الجماعـة الرئيسـية أو بتكـوين هويـة جديـدة. كمـا تقـوم علـى عمليـات اسـتيعاب مؤسسـي بإنشـاء مؤسسـات يشـارك فيهـا جميـع الأفـراد مـن مختلـف الجماعـات علـى أسس غير إثنية([1]).

وأمـا إسـتراتيجية اقتسـام السـلطة فتقـوم علـى ائـتلاف حـاكم ذي قاعـدة عريضـة تحتـوي داخلهـا الجماعـات الإثنيـة في المجتمـع ،وقـد تم تطـوير هـذا النظـام بـين الكاثوليـك والبروتستانت في هولندا ،وكذلك الأمر في سويسرا.

(1). حسين الزاوي ،**التوجهات الانفصالية في أوروبا**. تم تصفح الموقع يوم:2018/04/12، http://elaph.com/Web/NewsPapers/2017/9/1167696.html

وتقوم إستراتيجية القسر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعا ،وتمارسها الإثنيات الكبرى والأقليات الحاكمة. وقد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبري ،كما جرى بين اليونان وتركيا

المؤسسات :تمثل المؤسسات أهمية خاصة في عملية إدارة التعددية الإثنية ،وهي مؤسسات حكومية وأخرى غير حكومية. وفي المؤسسات الحكومية تأتي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والقيادية والمؤسسة العسكرية. وفي المؤسسات غير الحكومية تأتي الأحزاب وجماعات المصالح.

وقد يؤدي الفساد السياسي إلى تأجيج الصراعات الإثنية واستخدامها لأغراض منفعية ومصالح شخصية ،وتؤدي عمليات النهب والترهل إلى زيادة التوتر الاجتماعي والتمرد وتأخير الاندماج الوطني.

السياسات:تعد السياسات أدوات النظام في الاستجابة لمطالب الجماعات وترجمتها. ومن أهم السياسات المتبعة في إدارة التعددية الإثنية نجد ،السياسات الإستخراجية و التوزيعية ،وسياسة إعادة التوزيع ،وسياسة الضبط وإعادة التنظيم ،والسياسات الرمزية. وتقوم السياسة الاستخراجية على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشرية وتوزيع الموارد القائمة بصيغة جديدة يرى النظام أنها أكثر حفظا لأمنه واستقراره ،وتقوم سياسة الضبط على ممارسة الضبط ومراقبة سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وتستخدم السياسات الرمزية لدعم الشعور بالمواطنة والولاء للنظام وأهدافه([1]).

ثانيا :غياب التشريعات القانونية التي تضمن لهذه الفئات حقوقها داخل المجتمعات الأوروبية ،لا يوجد دستور موحد للإتحاد الأوروبي يسير وفقه كافة الدول ينظم حياتهم في مختلف المجالات ،و كذا إدارة حياة الأقليات بمختلف أنواعها داخلها ،و لكن جعلت هذا الإجراء من إختصاص الدساتير الوطنية أي أن كل دولة تسير مجموعتها الأقلواتية حسب تصوراتها و حسب ما يتطلب الأمر لذلك رغم العديد من المحاولات لإنشاء دستور موحد للمجتمعات الأوروبية ،لكن رفض العديد من الدول لهذا الإجراء و الذي رأوا فيه

(1). نفس المرجع.

إجحاف في حقهم و انه يخدم الدول الكبرى و الغنية في الإتحاد دون سواهم ،بالرغم من عدة تشريعات ،و إتفاقيات كان لمجلس أوروبا الفضل في بلورتها في إطار حماية حقوق الأقليات لكن دون أن ترقى للأمل المنشود و لعلنا نذكر منها ،**الميثاق الأوروبي للغات أقلية أو جهوية سنة 1992**،**والاتفاقية الأوروبية الإطار لحماية الأقليات الوطنية سنة 1994**.

ثالثا : غياب العدالة التوزيعية في الموارد ،و تعتبر من أبرز العيوب التي جعلت من مسألة الإحتواء الأوروبي يعيش حالة اللاستقرار داخل دوله ،و هذا نتيجة وقوع أغلبية المجموعات العرقية في مناطق غنية ،و تمتلك ثروات هائلة لكن لا يتمتعون بها نظرا للسياسات المتبعة من الدول الوطنية التي ينتمون لها([1]). وهذا يولّد عندهم إحساسا بالإضطهاد ،والظلم المسلط عليهم جراء عدم إستفادتهم من الخيرات التي توجد في أقاليمهم ما يدفعهم للتفكير في الإنفصال بشتى الطرق و إن كانت عنيفة ،و النماذج متعددة في أوروبا مثل إقليم كاتالونيا في إسبانيا و الذي يزخر بمقدرات هائلة تحتكرها مدريد ما ولّد لدى سكان هذا الإقليم فكرة الإنفصال و تشكيل دولة مستقلة ،و هو ما رفضه الإتحاد الأوروبي لأنه يهدد إستقراره مخافة إنتشار هذه الحمى لكافة دول الإتحاد ،وهناك إيطاليا من خلال جزيرة صقلية و كورسيكا في فرنسا و كذا إقليم الفلاندرز في بلجيكا و غيرها من الأقاليم و يعود السبب الرئيسي للتفكير في مثل هذه الإجراءات هو غياب العدالة التوزيعية للموارد.

تدرك الأقليات إنتمائها لمجموعات هامشية ،الأمر الذي يؤثر في سلوكها تجاه الآخرين. ويغمر هذه المجموعات شعور مشترك بالعزلة والآلام المشتركة كما توثّق سماتها الثقافية والجسمية المشتركة من طبيعة العلاقات بينها. ويمكن القول في هذا السياق إن شعور الأقليات بالانتماء إلى جذورها قد يتواصل حتى بعد التحامها في النسيج الاجتماعي للأغلبية ،و يُعد الأشخاص المنحدرين من أصل أرمنيّ ،مثالاً حيًا لعدم الذوبان في الكيانات الاجتماعية الكبرى. فبالرغم من انقطاع هؤلاء الأشخاص عن ممارسة طقوسهم الدينية ،إلا أنهم يزدادون تشبثا بالانتماء لطائفتهم الأرمنيَّة.

(1) . عادل زقاق ،مرجع سابق.

تتخذ إستجابة الأقليات للهيمنة على مقدراتها أشكالاً مختلفة ،حيث يتخلى البعض عن موروثاته ويتبنى ثقافة الأغلبية بسلبية ودون مقاومة ،ويسعى الآخرون للانفصال وإقامة دولة خاصة بهم. وقد عبَّرت محاولات بعض المجموعات الصغيرة كما أسلفنا الذكر إلى مواجهة هذه الهيمنة ،وتستخدم بعض الأقليات أساليب مختلفة تتحدى من خلالها مختلف ضروب الهيمنة. ومن أهم هذه الأساليب المقاضاة في المحاكم ضد قوانين التفرقة و العزل ،وعدم الإمتثال لهذه القوانين ،واستخدام كافة أشكال العنف في مواجهتها([1]).

رابعا : الطبيعة التركيبية لأنظمة الحكم ،يتحكم فيها مبدأ المصالح الذاتية الخاصة لكل دولة وهي إما أنظمة ملكية وإماراتية ووراثية أو أنظمة جمهورية شبه وراثية ،في كلا الحالتين تعتبر هذه الأنظمة أنظمة دكتاتورية وسلطوية وليست أنظمة ديمقراطية مبنية على أسس دولة المواطنة والقانون والتعددية الحزبية يتمتع فيها أي مواطن بكل حقوقه الدستورية ،حيث أن مصير البلاد السياسي والاقتصادي والتجاري والمالي. يساق حسب ما يشتهيه الملك أو العائلة المالكة أو العشيرة المالكة بينما في النظم الجمهورية تساق البلاد والعباد من قبل رئيس جمهورية عسكري ديكتاتوري أو من قبل حزب واحد حسب رؤيتهم الخاصة. فهي حكومات قمعية لشعوبها. لا تحترم حقوق المواطن. ويغيب فيها دور الأحزاب والقوى الوطنية ،وتفشل الدولة إذا ضلت حكوماتها ترى في القوة وسيلة وحيدة للحفاظ عليها وان الفشل في إقناع الناس يؤدي الى فقدان الشرعية ولهذا فهي تلجا الى القوة المادية والقمع ليس لتحقيق الإقناع بل لفرض الخضوع وان القطيعة بين السلطة والمجتمع وانعدام العدالة الاجتماعية وانهيار النظم التربوية والتعليم وغياب الوعي الوطني وغياب المساءلة في الدولة والمجتمع وضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية يخدم مصالح الحاكم وحينها تنمو التيارات الاحتجاجية المناهضة للدولة ،و هذا ما نشهده جليا في الدول التي تكثر فيها الأقليات في أوروبا ،و التي تطالب بالإنفصال مثل كاتالونيا في إسبانيا ،و جزر الفارو في هولندا و كورسيكا في فرنسا الذين أحسوا بالإضطهاد ،و الظلم من قبل الحكومات التابعيين لها ،و الأمثلة كثيرة في أوروبا وما ذكرناه يبقى على سبيل الذكر لا الحصر([2]).

(1) - Paul latawski ,martin a.smith,**op.cit**,p23.

(2)- Ibid,p25.

المبحث الثاني : الآثار السلبية لمسألة الأقليات و النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول : الأثار الإقتصادية

وتبدو المشاعر القومية التي تتكئ عليها الحركات الانفصالية مجرد غطاء لمشاكل أكبر وأعمق في جسد الدول الأوروبية ،بينها اختلال توزيع الثروة بين الأقاليم واستغلال المركز للأطراف الثرية ،خصوصا أن معظم النزعات الاستقلالية تأتي من مناطق ثرية بمواردها ومزدهرة اقتصاديا (نموذج كتالونيا ولومبارديا في إيطاليا).

ولعل تصويت إقليمي لومبارديا وفينيتو في شمال إيطاليا مؤخرا بأغلبية ساحقة لصالح مزيد من الحكم الذاتي ،في استفتاءين (غير ملزمين لروما) ،يشي بتوسع النزعات الاستقلالية في أوروبا ،والمبنية على أساس عنصري الهوية والثروة.

ويخضع الإقليمان لإدارة حزب "رابطة الشمال"الذي يتبنى دعوات انفصالية وإنشاء دولة مستقلة تحت إسم "بادانيا"في الشمال والوسط الغنيين ،وقد نظم استفتاء غير رسمي في فينيتو عام 2014 للانفصال عن إيطاليا صوت فيه نحو 88% من الناخبين ،كما تبرز دعوات انفصالية في جزيرتي صقلية جنوبي البلاد ،وسردينيا (غرب) رغم تمتعهما بالحكم الذاتي.

تأييد البريطانيين لخروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي مثل صدمة كبيرة داخل البيت الأوروبي

وإضافة إلى مشكلة إقليم الباسك المزمنة في إسبانيا ،وكذلك أسكتلندا وإيرلندا الشمالية ،تبرز النزعات الاستقلالية المختلفة الأوجه والمبنية على اللغة كحامل للهوية ،والثروة ولو بوتيرة أخف في إقليم بافاريا الأغنى في ألمانيا ،حيث أشار معهد "يوجوف" ،وهو أحد

مراكز دراسات الرأي العام في ألمانيا إلى أن نحو 22٪ من سكان الإقليم الذي يوفر 34% من الناتج المحلي للبلاد يؤيدون الانفصال عن ألمانيا([1]).

وفي بلجيكا التي كانت حتى 1830 جزءا من هولندا تتنازع البلد قوميتان رئيسيتان ،هما "الفلامنديون" الناطقون باللغة الهولندية (58% من تعداد سكان البلاد) والوالونيون الناطقون بالفرنسية (32%) ،فضلا عن قومية ثالثة ناطقة بالألمانية. ويطالب حزب "المصلحة الفلاندرية" بانفصال الإقليم الثري وإقامة دولة فلاندرية مستقلة([2]).

أما جزر فارو ،التي تقع شمالي المحيط الأطلسي وتتبع للدانمارك ورغم تمتعها بحكم ذاتي ،فتسعى بدورها لتنظيم استفتاء لإقرار دستور جديد ،يمنحها حق الانفصال ،كما تطالب حركات قومية في جزيرة كورسيكا الفرنسية في البحر المتوسط بالاستقلال ،وخاضت في العقود الأخيرة عمليات مسلحة ضد السلطات الفرنسية.

وفي رومانيا يطالب نحو 1.4 مليون شخص من أصول مجرية في منطقة سيكولي (وسط) بالانفصال وتكوين دولة مستقلة ،وكذلك في أوكرانيا حيث يطالب إقليما دونيتسك ولوغانسك شرقي البلاد بالاستقلال وسط حرب دامية ،كما يطالب صرب البوسنة بحقهم في الاستقلال عن البوسنة وإنشاء دولتهم .

وتظهر هذه المعطيات أن الجسد الأوروبي ليس معافى تماما من حمى القوميات ونزاع الهويات ،وليس محصنا من عدوى الانفصال.

و بالتالي فإن هذه النزاعات التي تحدثها الأقليات تؤثر بصورة مباشرة على إقتصاديات الدول الأوروبية ،كون هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير في دخلها القومي على المناطق التي تتواجد فيها هذه الأقليات كما هو الحال في إسبانيا الذي يمثل إقليم كاتالونيا الذي يريد الإنفصال عصب الإقتصاد الإسباني ،و ذلك بما يساهم فيه إذا يقدر مساهمة

(1) - Moore H.Will, **Ethnic minority and foreign policy**, Sais review, Vol xxii،no° 2, summer fall ،2002.p81. availoble on the link:
http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore/research/moore2002.pdf,

(2) – ibid,p 82.

هـذا الإقلـيم بحـوالي 70% مـن الـدخل الكلـي لإسـبانيا ،فهـذه الأقليـات تقـع في منـاطق حساسـة و إسـتراتيجية ،و لا يقتصـر الحـال علـى إسـبانيا فقـط بـل جـل دول الإتحـاد الأوروبي كإيطاليـا مـن خـلال إقليمـي لومبـارديا وفينيتـو اللَـذين يقعـان في الشـمال الغـني و كـذا جزيـرتي صـقلية و سـردينيا ،وفي بلجيكـا و مـا تطالبـه أقليـة الفلانـدرز مـن الإنفصـال ،و كـذا في إسـكتلندا و هولنـدا و خـروج بريطانيـا مـن الإتحـاد. كـل هـذا أثـر سـلبيا علـى إقتصـاديات الدول الأوروبية في ظل الأزمات المالية التي تعيشها أوروبا منذ 2008.

صـنف الـدكتور مُحَّد عاشـور مهـدي عـبر متغـيري (الجماعـة / الإقلـيم) الجماعـات الأقلواتيـة و مطالبها إلى أربعة أصناف هي :

1 . جماعات أقلواتية متخلفة / محرومة في أقاليم فقيرة.

2 . جماعات أقلواتية متخلفة / محرومة في أقاليم غنية.

3 . جماعات أقلواتية متقدمة / مميزة في أقاليم فقيرة.

4 . جماعات أقلواتية متقدمة / مميزة في أقاليم غنية.

جدول رقم (2)

أنواع المطالب الأقلواتية حسب الجماعة / الإقليم

نمط الجماعة/ الإقليم	المطالب الأساسية	الأحداث و الترسبات السابقة	الأثار المترتبة	توقيت المطالب و معدل تكرارها
جماعة أقلية متخلفة / في أقاليم فقيرة	توزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية و النفقات العامة	تجاهل و رفض مطالب الجماعة المتعلقة بالخدمة المدنية من جانب النظام	المطالبة بالإنفصال رغم التكلفة الإقتصادية المترتبة عن ذلك	غلبا ما تكون المطالب الإنفصالية مبكرة و متكررة

		،وتدفق موظفي خدمة مدنية من الجماعات الأخرى و إستمرار عدم التجاوب لمطالب عدالة النفقات العامة		
جماعة أقلية متقدمة/ في أقاليم فقيرة	عدم التمييز و عدم التوزيع النسبي و رفض فكرة حجز الوظائف أو الحصص	تمييز شديد ضد الجماعة و عنف متكرر تجاهها و عودة جماعية من أبناء الإقليم في الأقاليم الأخرى و نهب ممتلكاتهم و تهديد أرواحهم	المطالبة بالإنفصال في حالة تعاظم فوائد الإنفصال في مواجهة أعباء البقاء في إطار الوحدة	متأخرة و لكنها متكررة غالبا
جماعة أقلية متقدمة / في أقاليم غنية	عدم التمييز و إنفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم ،عدم التوزيع النسبي	تمييز شديد عنف ضد الجماعة تهديد أبناء الجماعة في أرواحهم و أرزاقهم ،الأعمال و	المطالبة بالإنفصال حال إنخفاض التكلفة المترتبة على ذلك	متأخرة و نادرة الحدوث

	للفرص و الموارد	الوظائف و الممتلكات في الأقاليم الأخرى		
جماعة أقلية متخلفة / في أقاليم غنية	منح نسبة من وظائف الخدمة العامة ،إنفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم	تجاهل مطالب الجماعة و رفضها و إستبعاد أبناء الجماعة و لو على أسس موضوعية من المناصب الرئيسية للبلاد	المطالبة بالإنفصال بصرف النظر عن العوائد أو الخسائر المترتبة	مبكرة و لكنها نادرة الحدوث لقلة عدد الجماعة بالإقليم و ضعف قدرتها السياسية و العسكرية فيه

المصدر: د.مُحَّد عاشور مهدي ،**مرجع سابق** ،ص 123.

المطلب الثاني : الأثار السياسية و الأمنية

في الوقت الراهن ،تشهد المجتمعات الأوروبية صعودا للمشاعر القومية والانعزالية، والدعوات إلى الخروج من المنظومة الأوروبية ،وزيادة حضور اليمين المتطرف في البرلمانات المحلية والبرلمان الأوروبي (هولندا ،فرنسا ،ألمانيا ،التشيك ،النمسا ،إيطاليا...) ،ورغم الاختلاف أحيانا عن الحالة الكتالونية فإن النظرة الشوفينية القومية حاضرة في معظم أطروحات هذه الأحزاب ،وهي تعبر في النهاية عن نزعة التفكيك وليس الوحدة.

فمشكلة الكيانات التي نشأت ضمن ترتيبات الحرب العالمية الأولى أو الثانية والاقتطاعات التي حصلت في جغرافيا البلدان ،إضافة إلى استدعاء عنصر الهوية واللغة ،وتداعي منظومة "دولة الرفاه" التي بنيت بعد الحرب العالمية الثانية (في أوروبا الغربية) بدأت تتفاعل في دول أوروبا ،وخصوصا إسبانيا التي تتنازعها أزمتا كتالونيا وإقليم الباسك المعزز بحركة "إيتا" الانفصالية.

وعلى ما يبدو ،لم تفلح الأسس الديمقراطية في الدول الأوروبية ،وقيم الحرية والتداول على السلطة والمواطنة والمساواة واعتبار الفرد قيمة أساسية في كبح نداء الهويات القومية والخصوصيات الثقافية وتجاوز خصومات التاريخ والجغرافيا و الأنانية الاقتصادية ،كما يصفها الرئيس الفرنسي **إيمانويل ماكرون**[1] .

فكل هذه الأزمات و التي تعتبر الأقليات جزء منها أصبحت لها الأثر البالغ في المقاربات السياسية و الأمنية المتبعة من طرف الدول الأوروبية ،فحتى الأقليات الإسلامية المتواجدة في أوروبا أصبحت تمثل هاجس في السياسات الأوروبية و فرضت عليها ما يعرف بالإسلاموفوبيا،أو الخوف من الإسلام بعد أن كانت تعتبر جاليات أصبحت الأن من النسيج الإجتماعي الأوروبي رغم التمييز الذي تعانيه من المتوقع أنه سيكون للمسلمين والإسلام الدور الأساسي ،و العامل الأبرز في تحديد ونحت معالم أوروبا ،سواء أكانت موحدةً أم دولاً.

إن تفعيل الإستراتيجية الأمنية "أوروبا آمنة في عالم أفضل" ،ومبادرة "أوروبا الواسعة وجوار جديد" ،يكتسي أهميةً قصوى في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها أوروبا. لا تزال قلة من الدول الأوروبية فقط تقوم بتشكيل قاعدة معلومات حول عدد المسلمين ،وطبيعة حضورهم داخل هذه البلدان ،بل وثمة عدد من البلدان الأوروبية على غرار بلجيكا ،و الدانمارك ،و فرنسا ،وإيطاليا ،و اليونان ،و المجر ،و لكسمبورج ،و إسبانيا ،لا تزال هذه الدول تمنع إثارة أو إدراج أسئلة حول الديانة في سجلاَّتها الإدارية ،أو في أي من البيانات الأخرى الرسمية ،وأن هناك 13 دولة أوروبية لا تعترف بالديانة الإسلامية ،على الرغم من أن الإسلام يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد معتنقيه في أكثر من 16 دولة من مجموع 37 دولة أوروبية ،في إشارة إلى أنه في العديد من الدول الأوروبية تعاني الأقليات المسلمة

(1). زهير ،حمداني،**أزمة كتالونيا و مؤشرات التصدع في البيت الأوروبي** ،(الجزيرة : تقارير و حوارات ،2017/10/25)،عبر الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/10/25/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA

من التهميش وعدم الاعتراف بها ،والحرمان من كل الحقوق التي تتمتع بها أي أقلية أخرى داخل أوروبا. وأن الكثير من هذه الأقليات المسلمة تخضع للتمييز ،بسبب عدم تطبيق القوانين المناهضة للتمييز عليها ،والتي تتأسس على مقاييس عرقية ،و إثنية بالدرجة الأولى ،في حين أن الأقليات المسلمة من أعراق و إثنيات مختلفة.و هناك تقرير أمريكي متعلّق بالحريات الدينية الصادر عام 2003 م ،و الذي قدَر عدد المسلمين في أوروبا بأكثر من 23 مليون نسمة ،أي حوالي 5% من عدد السكان الكلي لأوروبا.

هذا ما ولَد لدى هذه الأقليات الشعور بالإضطهاد داخل المجتمعات الأوروبية ،و بالتالي أصبحت تشكل خطرا على أوروبا ،و كذا تعود للسياسات المتبعة من طرف الدول الأوروبية تجاه الصراعات الخارجية سواءا في إفريقيا،و أسيا و العداء الذي إكتسبته نتيجة سياساتها الإستراتيجية و الأمنية من هذه الصراعات،حتى وصل حمى تلك النزاعات إلى وسط أوروبا من خلال التفجيرات التي شهدتها أوروبا في الآونة الأخيرة.

و كذا نتيجة تصاعد التيار اليميني في أوروبا ،و الذي شجَع النزعات الإنفصالية و كذا سياسات التمييز تجاه مختلف الأجانب المتواجدة في أوروبا كان لها أثرا في تزايد الإحتجاجات لدى الأقليات الأوروبية بمختلف أشكالها ما أصبح يهدد الإستقرار داخل البيت الأوروبي ،و خاصة السياسي و الأمني منها ،و بالتالي فإن الأقليات ،و خاصة النزاعات العرقية التي تحدث لها أثرا كبيرا على السياسة الأوروبية سواءا الداخلية أو الخارجية ،و كذا الأمنية من خلال إستمرار و إستقرار الأنظمة القائمة.

المبحث الثالث :السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الأقليات الأوروبية

أصبحت مشكلة الأقليات تمثل معضلة كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية في ظل الأوضاع التي تعيشها من أزمات مالية ،وسياسية. أصبحت تهدد إستقرار الوحدة الأوروبية ،و هذا ما نتج عنه تصاعد حمَى النزعات الإنفصالية التي إنتشرت في أغلب دول الإتحاد ،بالإضافة إلى تصاعد اليمين المتطرف الذي يشجع على مثل هذه الخطوات الإنفصالية ،و لعلنا نحاول من خلال هذا المبحث دراسة السيناريوهات التي يمكن أن تعيشها أوروبا في الأونة الراهنة جراء هذه الأقليات ،و النزعات الإنفصالية التي تهدد وحدتها من خلال ثلاث سيناريوهات تتمثل في ،سيناريو إستمرار الوضع القائم لهذه الأقليات،و سيناريو التراجع ،الدور السلبي لهذه الأقليات على الوحدة الأوروبية،وثالثا سيناريو التطور ،و الدور الإيجابي لها على إستقرار التكامل الأوروبي.

المطلب الأول : سيناريو استمرار الوضع القائم

يتكرر ذكر نموذج التكامل الأوروبي في الأدبيات السياسية للإشارة إلي قدرة الفرقاء على تجاوز قرون من الخلافات القومية ،و العرقية ،و اللغوية ،و المذهبية ،التي أدت إلي حروب طاحنة ،وصولا إلي التناغم ،وتناسق المصالح الاقتصادية ،و السياسية ،والأمنية وتبادلها.

فهل يعد نموذج التكامل الأوروبي بالفعل نموذجا يحتذى به ،أم أنه محاولة جادة للاندماج ،يشوبها العديد من العثرات و العقبات ،ويتكرر وقوفها في مفترق طرق قد يؤدي إلي الانهيار الكامل في المستقبل البعيد ،بل وربما القريب ،ولعل أبرز العقبات التي تقف أمامه هي مشكلة الأقليات و تصاعد النزعات الإنفصالية في العديد من الدول المشكلة لهذا الإتحاد و التي تطالب بالإستقلال ،رغم أن الدول الأعضاء في الاتحاد تحاول التعامل مع الأطراف الخارجية بصيغة موحدة معظم الوقت ،فإن هناك عدة مظاهر للانشقاق الداخلي يمكن رصدها بتحليل العلاقات البينية بين دول الاتحاد بعضها بعضا.

نشأ التكامل الأوروبي منذ بداياته عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق أمل كبير يهدف إلي تخليص الوعي الجماعي الأوروبي في غرب أوروبا على الأقل من ميراث

القومية nationalism البغيض ،والسير في اتجاه أوروبا متعاونة تأمل في تحقيق الوحدة الكونفيدرالية ،فالفيدرالية يوما ما.

إلا أن التحديات الاقتصادية التي واجهتها أوروبا في الأونة الأخيرة مع أزمة الهوية الطاحنة التي يعيشها مواطنوها ،ويعلو الجدل بشأنها يوميا ،منحت الفرصة لصعود الأحزاب والحركات القومية في العديد من الأقطار الأوروبية. وأصبح حلم الوحدة الأوروبية عرضة للانكماش في ظل الشكوك حول وحدة القطر الأوروبي الواحد ،وإمكان انهيار بعض الدول الوطنية –state nation ،التي تنبهت فجأة إلي أن التجانس الداخلي بين مواطنيها ليس علي ما يرام([1]).

فالحركات الانفصالية في إسبانيا واسكتلندا ،وعلو النبرة القومية لدي أحزاب اليمين الفرنسي واليوناني،و كذا الهولندي ،بالإضافة إلي التذكير بالتمايز الثقافي والمذهبي في شرق أوروبا ،تستمد جميعها ذلك الارتفاع المفاجئ في أسهمها من عوامل ذات صلة بالمشروع الأوروبي الموحد. فالضغوط الاقتصادية الخانقة لسياسات التقشف ،أو الرغبة في الانضمام إلي منطقة اليورو ،أو حتي سياسات التعامل مع المهاجرين غير الأوروبيين ،منحت لحظة مناسبة لهذه التيارات المتطرفة في أن تقدم نفسها للمواطن بصورة الطرف الأقرب والأكثر حرصا على مصالحه القطرية ،مقابل الذين يمثلونهم في البرلمان الأوروبي ،والذين يحاولون فرض أجندتهم النخبوية اقتصاديا وسياسيا على المواطن الأوروبي دون النظر لخصوصية المجتمع الذي يعيش فيه.كل هذه الأسباب جعلت الوحدة الأوروبية تعيش أسوء لحظاتها ،و إذا إستمر الوضع على ما هو عليه فإن التفكك سيكون أقرب النتائج لهذا الوضع السائد.

إذن ،فاستمرار الاتحاد الأوروبي مرهون بتحديات اقتصادية و سياسية ،وكذلك تحديات تتعلق ببناء الثقة بين الشعوب الأوروبية ،وتماسك النسيج المفترض أنه قد بني بينها علي امتداد القرون الماضية. وبشكل عام ،فإنه قد أصبح واجبا علي جميع صناع القرار وقادة الرأي في أوروبا دق ناقوس الخطر في وجه العلو المطرد للتيارات اليمينية المتعصبة في طول

(1) - Moore H.Will,op.cit,p 151.

القارة وعرضها. فبين مظاهرات الكراهية العلنية ضد المسلمين في ألمانيا ،إلي طرد قبائل الغجر من فرنسا ،والاعتداء علي الآسيويين في بريطانيا ،إلي رفض استقبال اللاجئين وطردهم من السواحل الإيطالية واليونانية ،يبدو جليا أن أوروبا تتراجع عن الصورة التي حاولت التمسك بها لعقود طويلة ،أعقبت الحرب العالمية الثانية التي لم تكن لتنشب لولا تصاعد نبرة الاستعلاء القومي ،والحركات الفاشية والنازية المتعصبة،لكن يبقى السؤال المطروح .هل تخلي الأوروبيون بالفعل عن انتماءاتهم القومية ،و الإثنية ،واللغوية في سبيل مشروع اندماجي تكاملي يقودهم إلي الذوبان في وحدة سياسية واقتصادية تعبر عن هوية أوروبية مشتركة كانت موضوعا للصراع و التنازع ،عبر أغلب فترات التاريخ الأوروبي و حقبه ،أم أنهم سيعودون إلي نقطة الصفر وحتى إلي ما قبلها ،متخلين عن فكرة الدولة الوطنية لتعود النزعات القومية ،و الجهوية ،واللغوية لتسيطر علي الفكر الأوروبي و مقدراته ،في ظل أزمة اقتصادية وسياسية مستمرة ،تحيطها ظلال أزمة هوية ،يخشي جميع القادة الأوروبيين من الاعتراف بوجودها بينهم ؟.

المطلب الثاني : سيناريو التراجع والدور السلبيّ

يعتبر دور الأقليات من الأدوار المهمة المؤثرة في مسار التفاعلات الدولية التي يشهدها العالم المعاصر و لم يكن الإتحاد الأوروبي بمعزل عن هذه التفاعلات التي خلقتها و تخلقها الجماعات العرقية في أوروبا و ما أصبحت تشكله في بناء السياسات العامة للدول فيمكن أن يكون لهذه الأقليات دورا سلبيا في إستمرار التكامل الأوروبي الذي بدأ من خمسينيات القرن الماضي و الذي كان هدفه توحيد أوروبا بعد الذي عاشته في غضون الحروب الطاحنة و خاصة الحربين العالميتين الأولى و الثانية و ما أفرزتها من كراهية بين الشعوب الأوروبية ،و كانت البداية بالتكامل في الجانب الإقتصادي إلى أن وصلت إلى محاولات توحيد السياسة الخارجية و الأمنية ،و لكن في ظل الأزمات التي تعايشها أوروبا في الأونة الأخيرة أصبح مستقبل هذا الإتحاد يواجه خطر التفكك نتيجة عدة معطيات ،و لعل أبرزها معطى الأقليات ،و النزعات الإنفصالية التي تشهدها أوروبا في أغلب دول الإتحاد تقريبا في كل من إسبانيا ،و إيطاليا و بلجيكا و حتى فرنسا من خلال إقليم كورسيكا ، بالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية ،و الديون التي تتخبط فيها ،و التي كان لها

الأثـر المباشـر في تصـاعد هـذه النزعـات الإنفصـالية مـن خـلال سياسـة التقشـف الـتي فرضـها الإتحـاد علـى الحكومـات و مـن بينهـا حكومـة إسـبانيا و الـتي يمثـل لهـا إقلـيم كاتالونيـا المصـدر الأساسـي للـدخل و للتنميـة الإقتصـادية فلقـد كـان أول ظهـور بارز لظـاهرة القوميـات الإثنيـة حسـب **مـوللر** سـنة 1912 علـى حـدود أوروبا و بالخصـوص في منطقـة البلقـان و تسـببت النزاعـات الدوليـة في هـذه المنطقـة في ظهـور ظـاهرة التطهـير العرقـي و تهجـير الأفـراد علـى أسـاس إثـني و مـا عايشـه المسـلمون في هـذه المنطقـة مـن تمييـز و تسـببت هـذه النزاعـات في تفتيـت المنطقـة و إنقسـام دولـة يوغسـلافيا السـابقة علـى أسـاس إثـني إلى عـدة دول إثنيـة صـغرى **فمـوللر** يعتـبر أن حـروب البلقـان جعلـت المـد الإثـني يستشـري ليفـرض أثاره السـلبية حـتى أصـبح الإنقسـام الإثـني هـو المـتحكم و أصـبحت مأسـاة طـرد الأقليـات أمـرا طبيعيـا سائدا([1]).

يعتـبر **مـوللر** الحالـة الأمريكيـة أنجـح حـالات الإسـتيعاب الإثـني للهـويات المتمـايزة وسـط المجتمـع الأمريكـي و سـاعد التفـوق الإقتصـادي للـولايات المتحـدة في تماسـك و وحـدة المجتمـع الأمريكـي عكـس الحالـة الأوروبيـة الـتي لم تتوصـل إلى ضـمان قـوي للوحـدة الوطنيـة علـى الـرغم مـن إمتلاكهـا القـوة الإقتصـادية الـتي بـدأت تتهـاوى جـراء الأزمـات الـتي عرفتهـا و خاصـة الأزمـة الماليـة الـتي بـدأت سـنة 2008 و بدايـة تفكـير عديـد الـدول المنتميـة للإتحـاد للخـروج مـن دائـرة اليـورو و كـذا تـداعيات خـروج بريطانيـا مـن الإتحـاد كـل هـذا لـه الأثـر السـلبي علـى إسـتقرار و إسـتمرار التكامـل الأوروبي إذا ظلـت تتعامـل بـنفس الطريقـة مـع الجماعـات العرقيـة المتواجـدة فيهـا ، في ظـل إنتشـار ظـاهرة الإسـلاموفوبيا في المجتمعـات الأوروبيـة حيـث فشـلت العديـد مـن الـدول الأوروبيـة في دمـج و إسـتيعاب المهـاجرين المسـلمين بسـبب مخاوفهـا مـن عـودة الصـحوة الإسـلامية و تأجيجهـا للتطـرف الـديني فالمسـلمون الأن في أوروبا أصـبحوا يمثلـون 5 بالمئـة مـن سـكان أوروبا فلـو يعـودوا جاليـات بـل أصـبحوا أقليـات منتشـرة في ربـوع أوروبا لهـم أثـر كبـير في إقتصـادها و حـتى في رسـم سياسـاتها العامـة نتيجـة الأثـر البـالغ الـذي

(1) . د.عصام،بن الشيخ،**تعامل الدولة الوطنية مع النزاعات الإثنية:تطبيع العلاقات البينية الإعتراف و تقاسم السلطة** ،(ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية،جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2010/4/3)،على الرابط:-http://int historians.com/article/1906

يخلفونه في مختلف الإنتخابات و بالتالي فإن إستمرار الإتحاد الأوروبي في سياساته المتبعة ضد مختلف الأقليات و من بينها الأقليات المسلمة سيكون لها أثر سلبي في إستمرار التجربة الإندماجية لأوروبا.

المطلب الثالث : سيناريو التطوّر والدور الإيجابيّ

يعتبر مؤتمر فيينا لسنة 1993 الأرضية الأولى التي أعلت و بشكل صريح قيمة الفرد و لو كان ذلك على حساب سيادة الدولة نفسها[1] ،إن غياب فكرة المواطنة التي تطورت من مصطلح داخل الدولة إلى مواطنة لكل الجنس البشري في إطار الدولة العالمية الذي يوفر قدرا من الحرية للمواطن مقابل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتقه ،الذي أصبح ينطوي على الأبعاد الحداثية له كمفهوم قابل للتطوير بإعتباره أداة لتحديث المجتمعات و قد نادى لها الرئيس التونسي السابق **"منصف المرزوقي** "في مقال له سنة 2004 بقوله (تسقط الوطنية تعيش المواطنة).فلبدا على الدول الأوروبية أن تتجاوز فكرة الإختلافات الإثنية و العيش ضمن أوروبا موحدة خالية من الصراعات وفق مبدأ إحتواء مختلف العرقيات المكونة للمجتمعات الأوروبية و حتى تلك العرقيات الدينية الداخلة عليها كالجماعات الإسلامية التي أصبحت مكونا أساسيا للنسيج المجتمعي الأوروبي ،فحسب التقرير الأمريكي المتعلّق بالحريات الدينية الصادر عام 2003 م يقدر عدد المسلمين في أوروبا بأكثر من 23 مليون نسمة ،أي حوالي 5% من عدد السكان"،وتشير الدراسة إلى أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيقفز بعدد المسلمين إلى أكثر من 90 مليونًا ،أي بنسبة 15% من عدد سكان أوروبا[2]، موضحاً أن عدد المسلمين زاد إلى أكثر من الضعف خلال الثلاثة عقود الأخيرة ،وأن نسبة المواليد في صفوفهم مرتفعة جدّا ،و على الرغم من الحضور الكبير للمسلمين في الغرب إلا أن ثمة نزوعا بينهم إلى التمركز في مدن محددة ،وخصوصًا العواصم والمدن الصناعية ،كما هو الحال في برلين الألمانية ،وباريس الفرنسية ،أو لندن البريطانية ،وتكاد أحياؤهم تكون مغلقةً ومنفصلةً عن مسار الحياة

(1) . نفس المرجع.

(2) . تيموثي،سافيج،**أوروبا و الإسلام الهلال المتنامي و صدام الثقافات**،(مجلة ذي واشنطن كوارترلي:أوت 2004)،عبر الرابط: http://www.thewashingtonquarterly.com

الاعتيادية لبقية المجتمع الأوروبي من عمال إلى مواطنين ،والملاحظ أن طبيعة الوجود الإسلامي في الغرب شهد تحولاً ،فمن مجرد عمال مهاجرين يبحثون عن العمل والإقامة المؤقتة تحول المسلمون إلى جزء من التركيبة المجتمعية السكانية ،ويمكن القول بأنهم تحولوا من جالية مسلمة إلى أقلية مسلمة.

أصبح الإعتراف بهوية و خصوصية الجماعات العرقية و تمكينها ضمن حزمة المشروطية الدولية و الحقوقية التي تطالب بها المنظمات الدولية ،نظرا لدفاع هذه الهيئات و المنظمات الدولية عن هذه الهويات و الحقوق ،و علو قيمة الفرد و لو كان ذلك على حساب سيادة الدولة،و ضد إرادات الحكومات[1]،و بالتالي فإنه يترتب على دول الإتحاد الأوروبي إيجاد طريقة و سبل جديدة للتعامل مع الأقليات المتواجدة داخلها إذا أرادت أن تضمن بقاء و إستقرار وحدتها و إندماجها ،و ذلك من خلال إستيعاب المطالب التي تنادي بها هذه الجماعات حتى لا تتحول هذه المطالب مصدرا للتهديد يهدد الوحدة الوطنية و من تم فهو يهدد بطريقة مباشرة الوحدة الإقليمية كما هو حاصل في المشهد الإسباني و مطالبات إقليم كتالونيا الإنفصال نتيجة الأزمة الإقتصادية التي تعيشها أوروبا عامة و إسبانيا خاصة من خلال الديون الكبيرة التي تعاني منها الحكومة الإسبانية و ما ترتب عنه من إستنزاف لثروات هذا الإقليم الذي أحس بالظلم و عدم العدالة في التوزيع للمكاسب الإقتصادية و التي يساهم بأكثر من 20 بالمئة من الدخل القومي الإسباني و يدفع للحكومة المركزية أكثر من 20 مليار يورو كضرائب ، ناهيك عن إقليم كورسيكا في فرنسا ، و الفلاندرز في بلجيكا و ما تطالب به الأقاليم الشمالية في إيطاليا كصقلية و غيرها كل هذا لبدا على الإتحاد الأوروبي من إعادة النظر في الممارسات السابقة إتجاه هذه الأقليات كي يكون لهذه الأخيرة دورا إيجابيا في بناء أوروبا موحدة كما كانت عليه من قبل و لا تسمح للتدخلات الخارجية من تأجيج الصراعات بين هذه الأقليات بغية تفكيك الوحدة الأوروبية ،فلبدا من إجراءات قانونية و مؤسساتية و سياسية تتواكب مع تطورات التفاعلات الدولية و هذا يتأتى من خلال تصور وظيفي لهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية الإيجابية المختزلة للزمن و المقتصدة للمال و الحاكمة بمنطق شرعية

(1) . د.عصام بن الشيخ ،مرجع سابق.

القانون و إستقلال القضاء ،و يقتضي التحول الذاتي أن يكون البناء الدستوري قائم على أساس الإعتراف بالجماعات الإثنية و هويتها ،ويحق لهذه الجماعات أن يتقلدوا المناصب العليا ،و الحساسة في السلطة ، و لا يكون هناك فرض لهوية الأكثرية العامة على الهوية الخاصة للأقليات ،حتى يكون لهذه الأخيرة الدور الإيجابي في ضمان الإستقرار و الوحدة الوطنية للدول ،و من تم الإستمرارية للإتحاد الأوروبي ،و أيضا تغيير الخطاب السياسي الثقافي الإستيعابي للأقلية بما في ذلك الخطب الديماغوجية ،لخلق و ترسيخ صورة ذهنية جديدة لدى الأكثرية ،تقوم على تذليل الفوارق الإثنية و إقناع المواطنين بأن المواطنة تبني هوية جامعة لجميع مكونات المجتمع ،دون أن تقصي أي جزء داخل في تكوينه أو مركب له و بالتالي تضمن الدور الإيجابي لها في ضمان الإستقرار[1] .

(1). نفس المرجع .

خلاصة الفصل الثالث

نخلص من خلال هذا الفصل ،أنه بالرغم من النجاح الذي حققته مقاربة التمكين التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي في تحقيق و حدته ،و إستمرارها إلا أن الأزمة الإقتصادية التي عرفتها أوروبا بداية 2008. إتضح من خلالها عيوب و نواقص مقاربة الإحتواء الأوروبي للأقليات و الجماعات العرقية ،و ما أصبحت تعانيه الدول الأوروبية جراء هذه الجماعات التي أصبحت تنادي بالإنفصال ،و لعل أبرز هذه النواقص هو غياب إدارة متخصصة للتعدَدات الإثنية ناهيك عن غياب العدالة التوزيعية للموارد ،و التي تسيطر عليها الحكومات المركزية و تفرض على هذه الأقاليم التي تنتمي لها هذه الأقليات ضرائب مرتفعة ما جعل هذه الجماعات تحس بالإضطهاد و الظلم ،بالإضافة إلى عدم وجود قوانيين تشريعية خاصة بهذه الفئات تضمن لها حقوقها ،وكذا الطبيعة التركيبية لأنظمة الحكم في أوروبا ما نتج عن هذه الأقليات صراعات أزَمت من وضع الإتحاد الأوروبي ،و ما كان لها من أثار سلبية على الدول الأوروبية خاصة في المجال الإقتصادي و السياسي و الأمني من تراجع للعملة مقارنة بالعملات الأخرى و كذا العمليات الإرهابية التي باتت أوروبا تشهدها و تنامي التيارات اليمينية المؤيدة لهذه الإنفصالات و صاحبة المواقف العنصرية لمختلف الجماعات المتواجدة هناك ،و خاصة الإسلامية منها ،و تبرز ثلاث مشاهد لهذه الأقليات في عملية ضمان إستقرار ،و إستمرار الوحدة الأوروبية وهي إستمرار الوضع على ما هو عليه أو يكون لهذه الأقليات دور سلبي في بقاء الإتحاد الأوروبي ،و قد يكون لها دور إيجابي يعطي للإتحاد دفعة جديدة نحو التطور ،و الإستمرارية و ذلك بإعادة النظر في المعاملة إتجاه هذه الأقليات.

خاتمة

خاتمة

في خاتمة هذا البحث الذي تناول أثر الأقليات على التكتلات الوحدوية متخذا من الإتحاد الأوروبي أنموذجا للدراسة من الفترة الممتددة بين 2017/2008 من خلال ما تعيشه أوروبا في الأونة الأخيرة من تهديدات و عدم إستقرار نتيجة تصاعد حمى النزعات الإنفصالية فيها و الدور الأقلواتي في هذه الأخيرة و أنطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها "**إلى أي مدى أثرت النزعات الإنفصالية التي تشهدها الدول الأوروبية على استقرار واستمرارية التكامل الأوروبي** ؟.و إفترضنا أنه "**في ظل الأزمات التي تشهدها أوروبا سواءا سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية و حتى ثقافية أصبح للأقليات أثرا سلبيا على إستقرار و إستمرارية الإتحاد الأوروبي**. "،و أتبعنا للتأكد من مدى صحتها ،كل من المنهج التاريخي ،الوصفي ،و الجيوبولتيكي ،دراسة حالة ،التحليل الفئوي ،الإحصائي ،التنبؤي.

و لقد توصلت الدراسة إلى أن الأقليات كان لها الأثر البالغ في مسار الوحدة الأوروبية ،جراء التفاعلات الدولية الحاصلة ،و الأزمات التي تمر بها أوروبا خاصة الأزمة الإقتصادية بداية 2008 ما جعل الإتحاد الأوروبي يفرض سياسات إقتصادية ،كسياسة التقشف على الدول التي تأثرت بهذه الأزمة ،و منها إسبانيا و اليونان ما جعل الجماعات العرقية المتواجدة في هذه الدول كونها تتمركز في أقاليم غنية تساهم بنسب كبيرة في الدخل القومي لهذه الدول و تُفرض عليها ضرائب كبيرة تحس بالإضطهاد ،و الظلم و عدم العدالة في التوزيع ،و التي تسيطر عليها الحكومات المركزية تكون لها مطالب إنفصالية سينجر عنها عواقب وخيمة على مستقبل الإتحاد و إستمرار بقائه. فهذا الأخير يرفض مثل هذه الحركات و التوجهات ،و كان ضد إنفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا حتى لا تنتقل حمى هذه الإنفصالات للأقاليم الأخرى،و كذا الدول الأخرى التي تصاعدت فيها نداءات بالإنفصال لدى أقاليمها،ككورسيكا في فرنسا،و إقليم الفلاندرز في بلجيكا،و صقلية في شمال إيطاليا كما أدى تصاعد الأحزاب اليمينية في أوروبا و التي تؤيد مثل هذه الحركات،و ما لها من مواقف ضد المهاجرين و الأجانب كل هذا جعل الإتحاد الأوروبي

يـرهن إسـتقراره و إسـتمراريته في ظـل الظـروف الراهنـة،و الـتي تلعـب فيهـا الأقليـات دورا محوريا.

كمـا أن الدراسـة بعـد إختبارهـا لصـحة الفرضـية قـد إنتهـت إلى أن الأقليـات بإخـتلاف أنواعهـا لا تعتـبر نفسـها جـزءا مـن المجتمعـات الأوروبيـة،لها حقوقها،وواجباتهـا بـل تشـعر بالتمييـز ،و العنصـرية و هضـم للحقـوق الدسـتورية،و القانونيـة مـا جعلهـا تنـادي بالإنفصـال الذي كان له أثر سلبي على إستقرار،و إستمرارية التكامل الأوروبي.

و توصـلت الدراسـة إلى أنـه بالـرغم مـن تنـوع الأقليـات في أوروبا يبقـى الطـابع العرقـي هـو المميـز لهـذه الأقليـات الأوروبيـة بإجتمـاع عـدة عناصـر تشـترك فيهـا هـذه المجموعـات ،مـا يعـني أن الفرضية الأولى صحيحة.

و توصـلت الدراسـة كـذلك أن الأقليـات الأوروبيـة تعتـبر مـن الأقليـات المتقدمـة و ذات أجنـاس مميـزة كـالجنس الآري و الجـنس الجرمـاني و المتواجـدة في أقـاليم غنيـة كـإقليم كتالونيـا في إسـبانيا و كورسـيكا في فرنسـا مـا يجعلهـا تشـعر بالسـمو و التفـوق علـى الأقليـات الأخـرى مـا ينجـر عنـه صـراعات قـد تفضـي إلى درجـة الإنفصـال و بالتـالي تعتـبر الفرضـية صـحيحة أيضا.

و توصـلت هـذه الدراسـة كـذلك إلى أن ممارسـة الإكـراه غـير ممـنهج و المبـني علـى سياسـات عنصـرية ضـد مختلـف الأقليـات و عـدم المسـاواة في المعاملـة بيـنهم مـا أدى ذلـك إلى تولـد النزاعـات بيـنهم و مـن تم إنعكـاس هـذا علـى الوضـع العـام للـدول الأوروبيـة و مـن تم علـى حـال الإتحـاد الأوروبي الـذي يـؤثر سـلبا علـى ضـمان إسـتقراره ،مـا معنـاه أن الفرضـية الثالثـة كذلك صحيحة.

و يمكـن حصـر النتـائج الـتي توصـلت إليهـا الدراسـة ،و كـذا تقـديم بعـض التوصـيات ،وهـي كما يلي:

نتائج الدراسة:

- أن الإتحاد الأوروبي إستطاع أن يحتوي الجماعات العرقية لفترة طويلة و إخماد فتيل النزعات الإنفصالية من خلال الإمتيازات التي كان يمنحها لرجال الأعمال في الأقاليم المنادية بالإنفصال.
- كما أن الأقليات بدأ تزايد مطالبتها بالإنفصال جراء الأزمة الإقتصادية التي تعيشها أوروبا منذ 2008 و ما نتج عنها من سياسات فرضها الإتحاد الأوروبي على الدول التي تأثرت بهذه الأزمة ما انعكس سلبا على الأوضاع المعيشية لدى هذه الأقليات التي تتواجد في مناطق غنية لا تستفيد من الثروات الموجودة في إقليمها ما ولد عندها حالة من الكراهية و الشعور بالإضطهاد المفضي إلى الصراع و المطالبة بالإنفصال.
- غياب مجلس لإدارة التنوعات العرقية في الإتحاد الأوروبي ما جعل هذه الأقليات تمثل خطرا على إستقرار و إستمرارية هذا الأخير في ظل الأزمات التي أضحى يعيشها في الأونة الأخيرة.
- عدم وجود دستور موحد للإتحاد الأوروبي يسير وفقه كافة الدول ينظم حياتهم في مختلف المجالات ،و كذا إدارة حياة الأقليات بمختلف أنواعها داخلها.
- غياب العدالة التوزيعية في الموارد ،و تعتبر من أبرز العيوب التي جعلت من مسألة الإحتواء الأوروبي للأقليات يفشل ،و بالتالي يعيش حالة اللاستقرار داخل دوله.
- تصاعد النظرة الشوفينية القومية التي تعبر عن نزعة تفكيكية لا وحدوية ،خاصة بتنامي التيار اليميني الذي يشجع على مثل هذه الأفكار الإنفصالية.
- فشل الأسس الديمقراطية في الدول الأوروبية ،وقيم الحرية والتداول على السلطة والمواطنة والمساواة واعتبار الفرد قيمة أساسية في كبح نداء الهويات القومية والخصوصيات الثقافية وتجاوز خصومات التاريخ والجغرافيا و الأنانية الاقتصادية.
- تقتضي عملية بناء العلاقة بين الدولة الوطنية و الجماعات الإثنية تغيير مضمون الخطاب السياسي و الثقافي الإستيعابي للأقليات بما في ذلك الخطب الديماغوجية ،لخلق و ترسيخ صورة ذهنية جديدة لدى الأكثرية ،تقوم على تدليل الفوارق

الإثنيــة و إقنــاع المــواطنين بأن المواطنــة تبــني هويــة جامعــة لجميــع مكــونات المجتمــع ،دون أن تقصي أي جزء داخل في تكوينه أو مركب له.

- إن الأزمــات الــتي شــهدتها الــدول الأوروبيــة خاصــة بدايــة مــن 2008 ســواءا إقتصــادية ،أو سياسـية ،أو أمنيــة ،وحــتى ثقافيــة جعلــت مــن الأقليــات يكــون لهــا أثــرا سـلبيا علـى إسـتقرار و إسـتمرارية الإتحـاد الأوروبي ،في ظـل التفككـات الـتي يشـهدها على غرار تداعيات خروج بريطانيا و تهديد اليونان بالخروج أيضا.

قائمة المراجع

الكتب:

1 . (إبراهيم)،سعد الدين،**تأملات في مسألة الأقليات**.القاهرة:مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية،1992.

2 . (المعيني)، خالد ،**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** . دمشق :دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

3 . (السعيد حبيب)،كمال،**الأقليات و السياسة في الخبرة الإسلامية من بدية الدولة النبوية و حتى سقوط الدولة العثمانية (612/1900م)**.القاهرة:مكتبة مدبولي،2002.

4 . (العزاوي) ،دهام مُحَمَّد ،**الأقليات و الأمن القومي العربي**.عمان:دار وائل للنشر و التوزيع،ط1 ،2003.

5 . د. (بحر)،سميرة ،**المدخل لدراسة الأقليات** .مصر :مكتبة الأنجلو المصرية،1982.

6 . بوكرا إدريس ، **مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر**.الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1990.

7 . (بيليس) ،جون ،(سميت) ستيف ،**عولمة السياسة العالمية** .ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات،2004.

8 . (بندق)،وائل أنور،**الأقليات و حقوق الإنسان**.الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،ط2 ،2009.

7 . (بن نوي)،حسان ،**تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** .الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2015.

9 . (دورتي) ،جيمس ،(بالستغراف)، روبرت ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .ترجمة : وليد عبد الحي ،الكويت :المؤسسة الجامعية ،1985.

10 . (دندان)، عبد الغني ،**النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية** .(إطار نظري و إبستيمولوجي)،د.م ،دت.

11 . (هيوق) بولتون ،**البلقان صراع الدول و الأقليات**.ترجمة:د.عبد الوهاب مُحَمَّد الزنتاني،القاهرة:دار غريب للطباعة،2002.

12 . (وهبان)، أحمد ،**الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر**. الإسكندرية : د.م.

13 . (عبد النور)، ناجي ،**المدخل إلى علم السياسة**. الجزائر :دار العلوم للنشر و التوزيع ،2007.

14 . (عوض)، جابر سعيد ،**النظم السياسية المقارنة (النظرية و التطبيق)** .

15 . (علام)،وائل أحمد،**حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**.بنها:دار النهضة العربية،ط2 ،2001.

16 . د. (مهدي) ،مُحَمَّد عاشور ،**التعددية الإثنية إدارة الصراعات و إستراتيجيات التسوية**.عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002.

17 . (صبري مقلد) ،إسماعيل ،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**. الكويت :منشورات ذات السلاسل،1985.

18 . (روبرت جار)،تيد،**أقليات في خطر**.ترجمة:مجدي عبد الحكيم،سامية الشامي،القاهرة:مكتبة مدبولي،ط1 ،1995.

19 . (شاهين)،مُحَمَّد عادل،**التطهير العرقي:دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن**.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2009.

20 . (غليون)،برهان ،**المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** .بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط 3 ،2012.

الدوريات

21 . (جاد) ،عماد ،**الإتحاد الأوروبي تطور التجربة**. مجلة السياسة الدولية، مصر :مركز الدراسات السياسية ،عدد 161، جويلية 2005.

22 . (عبد البديع)،أحمد عباس ،**الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي**،مجلة السياسة الدولية، مصر :مركز الدراسات السياسية ،عدد 144،أكتوبر 1993.28 .

الرسائل غير منشورة

23 . (بلعيد) ،سمية ،" **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة –الكونغو الديمقراطية**" . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة منتوري قسنطينة،2010.

24 . (مرابط)،رابح،**أثر النزاعات العرقية على إستقرار الدول (دراسة حالة نيجريا)**.رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر،1990.

25 . (جيدور) ،حاج بشير،**الحكم المحلي في أقاليم الأقليات ذات التنوع الإتني (حالة الأقاليم الفرنسية لما وراء البحار)**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة ورقلة،(2011/2010).

26 . (شايب) ،بشير،**مستقبل الدول الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات (نيجيريا أنموذجا)**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة ورقلة،(2011/2010).

الوثائق الإلكترونية

الكتب

العربية

27 . (إبراهيم)،سعد الدين ،**تأملات في مسألة الأقليات**.الكويت:دار سعاد الصباح،1992. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:

https://prontobooking.info/28770912-ebook-by-download-pdf-mobi-epub-book.html

28 . د.(إبراهيم علي)،حيدر ،(حنا)،ميلاد،**أزمة الأقليات في الفكر العربي**.دمشق:دار الفكر،2002. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:

http://oseegenius.pisai.it/psa/download?format=pdf&id=68088

29 . (الخوند)،مسعود،**الأقليات المسلمة في العالم**.بيروت:ط 2 ،2006. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:

https://www.books4arab.org/2017/10/Muslim-minorities-in-the-world-pdf.html

30 . د. (حاطوم)،نورالدين، **تاريخ الحركات القومية في أوروبا**.دمشق:دار الفكر،ج 1،ط 2،1979. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:-https://kou-tobe.blogspot.com/2017/02/blog-post_42.htmlk

31 . د. (حاطوم)،نورالدين، **تاريخ الحركات القومية في أوروبا**.دمشق:دار الفكر،ج 4 ،1982. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:-https://kou-tobe.blogspot.com/2017/02/blog-post_49.html

32 . د.(عمارة)،مُحَمَّد،**الإستغلال الأمريكي للأقليات**.القاهرة:مكتبة وهبة،2011. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:

https://minhajcanal.blogspot.fr/2017/02/pdf-ebook_826.html?m=1

33 . (شبيب)،كاظم،**المسألة الطائيفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة**.بيروت:دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،ط 1 ،2001. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:
https://www.books4arab.com/2015/09/pdf_493.html

34 . (تيسمانيانو) ،فلاديمير ،**تاريخ أوروبا الشرقية** .(ترجمة: أمل رواش) ،مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1996. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:
http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb5489-5005501&search=books

35 . مجموعة من المؤلفين،**مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**.برلين:المركز الديمقراطي العربي،2018. نسخة إلكترونية ،متاحة على الرابط:
http://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/04/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%8D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

الأجنبية

36 - Paul latawski ,martin a.smith,**the cosovo crisis**,(usa ,manchester university press,2003.availoble on the link :
http://www.pageposse.com/book/mHB7DKYDBKUC

37- Horowitz, Donald, "**Structure and strategy in Ethnic conflict**" ، The World Bank, April 1998, availoble on the link: www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf

38- Moore H.Will, **Ethnic minority and foreign policy**, Sais review, Vol xxii،no° 2, summer fall ،2002. availoble on the link: http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore/research/moore2002.pdf,

39-**Cultural and Religious Diversity in Europe**: **The Challenges of Pluralism** , United Nations University Institute on Globalization, Culture and Mobility, (UNU-GCM), Barcelona,2014. availoble on the link: http://www.diacronia.ro/ro/indexing/details/A2239/pdf Différence et cultures en Europe.،Carmel Camilleri1995.

40-yasmeen,abu-laban and daiva stasiulis ;**ethnic pluralism under siege**.carleton university, availoble on the link: https://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/31745349/jab.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAIWOWYYGZ2Y53UL3A&Expires=1524853853&Signature=tZE6tr9FOnDmBpkG%2Bx2g%2FiOIWNM%3D&response-content-disposition=inline%3B%20filename%3DEthnic_Pluralism_under_Siege_Popular_and.pdf

41-sergiu miscoiu,**le pluralisme libèral est-il une rèponse universelle ?son èchec dans le casde la population rome de l'Europe centrale et orientale**.doctorant en histoire à l'universitè « babes-bolyai » cluj-napola , Disponible sur le

lien: https://sspsd.u-strasbg.fr/IMG/pdf/Biblio-Pgm-2017-18-Pluralite_-Lamine.pdf

الملتقيات

42 . د.(بن الشيخ)،عصام،**تعامل الدولة الوطنية مع النزاعات الإثنية:تطبيع العلاقات البينية الإعتراف و تقاسم السلطة** ،(ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية،جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2010/4/3)،على الرابط:-http://int historians.com/article/1906

المقالات

43 . (أنوزلا) ،علي ،**استيقاظ النزعات الانفصالية**. تم تصفح الموقع يوم:2018/02/27، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/9/26/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%B8

44 . (الزاوي) ،حسين ،**التوجهات الانفصالية في أوروبا**. تم تصفح الموقع يوم:2018/04/12، http://elaph.com/Web/NewsPapers/2017/9/1167696.html

45 . (برس) ،آنا ،**الحركات الانفصالية حول العالم أوروبا تواجه الشبح الأخطر**. تم تصفح الموقع يوم:2018/02/23، 45http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/c29a5e15

46 . (زقاع) ،عادل ،"**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية : فحص افتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤساساتي والبنائي**".تم تصفح الموقع يوم :2018/02/25، : http// www.geocities.com./adelzeggagh/intervention.html

47 . (حمداني) ،زهير ،**أزمة كتالونيا ومؤشرات التصدع في البيت الأوروبي**.تم تصفح الموقع يوم :2018/03/02،

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/10/25/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA

48 . (خلف)، مُحَمَّد، **روسيا شجعت النزعات الانفصالية في كاتالونيا لتفتيت الاتحاد الأوروبي من الداخل**. تم تصفح الموقع يوم :2018/03/02،
http://www.alhayat.com/article/918461/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأقليات حسب نسبة السكان الإجمالية في بعض الدول الأوروبية	53
2	أنواع المطالب الأقلواتية حسب الجماعة / الإقليم	88

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تصنيف الأقليات و الجماعات الإثنية من خلال عدة أسس معيارية	28
2	تصنيف الأقليات و الجماعات الإثنية من خلال معيار الخصائص المميزة الثلاثة الكبرى	32
3	خريطة توضح الأقليات في شرق أوروبا	58
4	خريطة توضيحية لتوزيع دول الإتحاد الأوروبي و تاريخ إنضمامها	62
5	خريطة توضيحية لتوزيع دول الإتحاد الأوروبي و تاريخ إنضمامها	66
6	خريطة توضيحية للدول التي تتواجد بها الأقليات الأوروبية	69
7	خريطة توضح الأقاليم التي تريد الإنفصال	75
8	خريطة توضيحية لمكانة الأقاليم التي تريد الإنفصال عن إسبانيا	77

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمسألة الأقليات	16
المبحث الأول: مفهوم الأقليات و الجماعات الإثنية	17
المطلب الأول: تعريف الأقليات و الجماعات الإثنية	17
المطلب الثاني: أهداف ووسائل الأقليات	27
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات	33
المطلب الأول: المقاربة الواقعية – الإثنية	33
المطلب الثاني: المقاربة النظمية	35
المبحث الثالث: خصائص النزاعات الإثنية (العرقية)	38
المطلب الأول: مفهوم النزاعات الإثنية	38
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة النزاع الإثني	42
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات في أوروبا (التاريخ و النماذج)	49
المبحث الأول: الأقليات الأوروبية عبر التاريخ	51
المطلب الأول: الأصول التاريخية للأقليات الأوروبية	51

المطلب الثاني: الأقليات الأوروبية في العصر الحديث	55
المبحث الثاني: الأقليات الأوروبية بعد انطلاق التجربة الوحدوية	59
المطلب الأول: نبده عن الاتحاد الأوروبي	59
المطلب الثاني: توزيع الأقليات داخل دول الإتحاد الأوروبي	64
المطلب الثالث: مكانة الأقليات في التشريع الأوروبي	70
المبحث الثالث: أسباب عودة النزعات الانفصالية رغم الوحدة	73
المطلب الأول: تعريف النزعات الإنفصالية	73
المطلب الثاني: أسباب عودة النزعات الإنفصالية في أوروبا	74
خلاصة الفصل الثاني	79
الفصل الثالث: أثر النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي	80
المبحث الأول: نواقص مقترحات الاحتواء الأوروبي لمسألة الأقليات	82
أولا: غياب إدارة التعدَدات الإثنية	82
ثانيا: غياب التشريعات القانونية التي تضمن لهذه الفئات حقوقها داخل المجتمعات الأوروبية	83
ثالثا: غياب العدالة التوزيعية في الموارد	84
رابعا: الطبيعة التركيبية لأنظمة الحكم	85
المبحث الثاني: الآثار السلبية لمسألة الأقليات و النزعات الإنفصالية	86
المطلب الأول: الأثار الإقتصادية	86
المطلب الثاني: الأثار السياسية و الأمنية	90

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمشكلة الأقليات الأوروبية	93
المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم	93
المطلب الثاني: سيناريو التراجع والدور السلبيّ	95
المطلب الثالث : سيناريو التطوّر والدور الإيجابيّ	97
خلاصة الفصل الثالث	100
خاتمة	101
قائمة المراجع	106
فهرس الجداول	116
فهرس الأشكال	117
فهرس المحتويات	118

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر الأقليات على التكتلات الوحدوية متخذة من الإتحاد الأوروبي أنموذجا للفترة الممتدة بين 2008-2017 ،إذ انطلقت من الإشكالية الرئيسية التالية : "**إلي أي مدى أثرت النزعات الإنفصالية التي تشهدها الدول الأوروبية على استقرار واستمرارية التكامل الأوروبي؟**".

و افترضنا أن :"**في ظل الأزمات التي تشهدها أوروبا سواءا سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية و حتى ثقافية أصبح للأقليات أثرا سلبيا على إستقرار و إستمرارية الإتحاد الأوروبي.**" منتهجين للتأكد من مدى صحتها ،كل من المنهج الوصفي ،و المنهج التاريخي ،والمنهج الجيوبوليتيكي ،و المنهج المؤسسي ،و منهج دراسة حالة ،و المنهج الإحصائي ،و منهج التحليل الفئوي و المنهج التنبؤي"المقاربة الإحتمالية".

و قد هيكلنا الدراسة في ثلاث فصول ،الفصل الأول تناول التأصيل المفاهيمي و النظري لمسألة الأقليات ،و انتهت إلى أن الأقليات هي عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في مجتمع معين يمثلون فئة أقل من الفئة المكونة لهذا المجتمع لا تكون مسيطرة،و يتركزون في منطقة معينة ،و يمتازون بصفات فزيولوجية و بدنية مشتركة كالطول أو اللون أو الشكل و غيرها ،كما يمكن أن يتميزون بتوجهات ثقافية أو حضارية أو إيديولوجية واحدة كاللغة أو الدين أو الإيديولوجية ،و غيرها تسعى للحفاظ على هويتها ،و إنتماءاتها الأقلواتية ،و قد تسعى إلى ضمان إستقلالها الكامل عن المجتمع الذي تنتمي له من خلال الإنفصال عنه...".و أن هناك عدة مقاربات لتفسير الظاهرة الأقلواتية لعل أبرزها المقاربة الإثنو واقعية ،و كذا المقاربة النظمية ،و أن للنزاعات الإثنية عدة خصائص أبرزها أن النزاعات الإثنية تمتاز بالتركيب ،و التعقيد ،و الديناميكية ،و تدوم لفترات طويلة و من الصعب التحكم فيها.

أما الفصل الثاني فتناول دراسة تحليلية للأقليات في أوروبا (التاريخ و النماذج) ،و انتهى إلى أن الجماعات العرقية ضاربة في تاريخ الحضارة الأوروبية ،و كذلك أن فكرة الوحدة الأوروبية التي تجسدت في الإتحاد الأوروبي استطاعت أن تحتوي هذه الأقليات

لفترة طويلة لكن بدأت تعود تلك الصراعات الإثنية ،و النداءات المطالبة بالإنفصال في الأونة الأخيرة خاصة بداية 2008 نتيجة عدة أسباب لعل أبرزها تدخّل العامل الاقتصادي موجها ومحفزا لترويج النزعة الانفصالية.

أما الفصل الثالث فقد تناول أثر النزعات الإنفصالية على الإتحاد الأوروبي ،و أنتهت الدراسة إلى فشل آليات الإحتواء الأوروبي في إحتواء الجماعات العرقية ،و أن من الأثار السلبية التي تخلفها هذه الجماعات سواءا على المستوى الإقتصادي أو السياسي أو الأمني فهي تؤثر بشكل سلبي على إقتصاديات الدول الأوربية ،و من تم على الإتحاد الأوروبي ككل ،و أن هذه الأقليات أصبحت جزءا من المقاربات الأمنية و السياسية للدول الأوروبية ،و أن هناك ثلاث سيناريوهات يمكن أن تلعبهم الأقليات في عملية إستقرار ،و إستمرار الإتحاد الأوروبي و هو يمكن أن يستمر الوضع على ماهو عليه ،و يمكن أن تلعب الأقليات دورا سلبيا في بقاء الإتحاد الأوروبي ،و يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في إستقرار و إستمرارية التكامل الأوروبي.

و خلصت الدراسة إلى أن الأقليات بإختلاف أنواعها لا تعتبر نفسها جزءا من المجتمعات الأوروبية،لها حقوقها،وواجباتها بل تشعر بالتمييز ،و العنصرية ،وهضم للحقوق الدستورية،و القانونية ،وكذا الأزمات التي تشهدها الدول الأوروبية سواءا إقتصادية ،أو سياسية ،أو إجتماعية ،وحتى ثقافية ما جعلها تنادي بالإنفصال ،والذي كان له أثر سلبي على إستقرار،و إستمرارية التكامل الأوروبي.

الكلمات المفتاحية :الأقليات ،الصراع الإثني ،الإستقرار السياسي ،التكامل ،الإتحاد الأوروبي.

Abstract

This study examines the impact of minorities on unitary coalitions adopted by the European Union as a model for the period 2008-2017. It is based on the following main issue: "To what extent did the separatist tendencies in European countries affect the stability and continuity of European integration?"

We assumed that "in the midst of crises in Europe, whether political, economic, social or even cultural, minorities have a negative impact on the stability and continuity of the European Union." The methodology, the historical approach, the geopolitical approach, the institutional approach, the case study methodology, the statistical approach, the method of the class analysis and the predictive approach "probability approach".

The structure of the study is divided into three chapters: Chapter I deals with conceptual and theoretical conceptualization of the issue of minorities, and concludes that minorities are a group of people living in a particular society that represent a lower class than a constituent group that is not dominant and concentrated in a given region, and they are characterized by common physiological and physical characteristics such as length, color, shape, etc. They can also be characterized by cultural, cultural or ideological trends such as language, religion or ideology, and others seek to preserve their identity and their minority affiliations and may seek to

ensure their independence Full about the community you belong to "And that there are several approaches to the interpretation of the phenomenon of Alawlutip Perhaps the most prominent approach to the ethno-realistic, as well as the systemic approach, and that the ethnic conflicts several characteristics, most notably that the ethnic conflicts characterized by the composition, complexity, and dynamic, and lasts For prolonged periods and difficult to control.

The second chapter deals with the analytical study of minorities in Europe (history and models), and concluded that the ethnic groups are striking in the history of European civilization, and that the idea of European unity embodied in the European Union was able to contain these minorities for a long time, And calls for secession recently, especially the beginning of 2008, due to several reasons, perhaps the most important of which is the intervention of the economic agent as a catalyst for the promotion of separatism.

The third chapter dealt with the impact of separatist tendencies on the European Union. The study concluded that the European containment mechanisms failed to contain the ethnic groups and that the negative effects of these groups, whether on the economic, political or security levels, negatively affect the economies of the European countries. And that the European Union as a whole, and that these minorities have become part of the security and political approaches of European countries, and that there are three

scenarios that can be played by minorities in the process of stability, and the continuation of the European Union and it can continue to be the situation, And yum N that minorities play a negative role in the survival of the European Union, and can play a positive role in the stability and continuity of European integration.

The study found that minorities of different types do not regard themselves as part of European societies. They have rights, duties, and even discrimination, racism, and digestion of constitutional and legal rights, as well as crises in European countries, whether economic, political, social or even Which has had a negative impact on the stability and continuity of European integration.

Key words:

Minorities,Ethnic Conflict,Political Stability,Integration, European Union.

Résumé

Cette étude examine l'impact des minorités sur les coalitions unitaires adoptées par l'Union européenne en tant que modèle pour la période 2008-2017, sur le thème suivant: «Dans quelle mesure les tendances séparatistes des pays européens affectent-elles la stabilité et la continuité de l'intégration européenne?

Nous avons supposé que «au milieu des crises en Europe, qu'elles soient politiques, économiques, sociales ou même culturelles, les minorités ont un impact négatif sur la stabilité et la continuité de l'Union européenne». La méthodologie, l'approche historique, l'approche géopolitique, l'approche institutionnelle, la méthodologie de l'étude de cas, l'approche statistique, la méthode de l'analyse de classe et l'approche prédictive "approche probabiliste."

Et peut Notre étude en trois chapitres, le premier chapitre traité enracinant la question conceptuelle et théorique des minorités, et a conclu que la minorité est un groupe de personnes vivant dans une communauté donnée, ce qui représente moins de la classe constitutive de cette société ne sont pas dominante, et concentrée dans une catégorie de zone particulière et l'avantage des caractéristiques communes physiologiques et physiques, comme la taille, la couleur, la forme, etc., peut également être caractérisée par des orientations culturelles ou culturelles ou idéologiques et l'un comme la langue, la religion ou l'idéologie, et d'autres qui

cherchent à maintenir son identité et les affiliations Alogulwatih, et peut chercher à garantir l'indépendance Plein de la communauté à laquelle vous appartenez E par la séparation avec lui .... « Et qu'il ya plusieurs approches pour expliquer le phénomène Alogulwatih peut-être l'approche la plus importante Ethno réaliste, et ainsi que la rythmicité approche, et que les conflits ethniques plusieurs caractéristiques ont mis en évidence que les conflits ethniques caractérisent les formulateurs et la complexité, et dynamique, et dure Pour des périodes prolongées et difficile à contrôler.

Le deuxième chapitre a traité une étude analytique des minorités en Europe (histoire et modèles), et a conclu que les groupes ethniques également ses racines dans l'histoire de la civilisation européenne, et que l'idée de l'unité européenne incarnée dans l'Union européenne a été en mesure de contenir ces minorités pendant longtemps, mais a commencé à revenir ces conflits Et appelle à la sécession récemment, surtout au début de 2008, pour plusieurs raisons, dont la plus importante est peut-être l'intervention de l'agent économique comme catalyseur de la promotion du séparatisme.

Le troisième chapitre traite de l'impact du séparatisme sur l'Union européenne, et l'étude a conclu l'échec des mécanismes de confinement européens dans le confinement des groupes ethniques, et que les effets négatifs de ces groupes, que ce soit sur le plan économique, les niveaux politiques ou de sécurité affectent négativement les économies des pays

européens et de l'Union européenne dans son ensemble, et que ces minorités sont devenues partie intégrante de la sécurité et les approches politiques des pays européens, et qu'il y a trois scénarios peuvent Talbhm minorités dans le processus de stabilisation, et la poursuite de l'Union européenne, et il est possible de continuer la situation sur ce qu'elle, Et miam N que les minorités jouent un rôle négatif dans la survie de l'Union européenne, et peuvent jouer un rôle positif dans la stabilité et la continuité de l'intégration européenne.

L'étude a révélé que les minorités de différents types ne se considèrent pas comme faisant partie des sociétés racisme et digestion des droits constitutionnels et légaux, ainsi que européennes: droits, devoirs et même discrimination, des crises dans les pays européens, qu'elles soient économiques, politiques, sociales ou même Ce qui a eu un impact négatif sur la stabilité et la continuité de l'intégration européenne.

Mots-clés:

Minorités, Conflit ethnique,Stabilité politique,Intégration, Union européenne.